الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر – الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية شعبة علم الاجتماع

محاضرات في مقياس الأنثروبولوجيا الاقتصادية

موجهة لطلبة الماستر 1 تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

من إعداد:
د. خواني خالد

السنة الجامعية: 2018 - 2019

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

فهرس المحتويـات

العنـوان	الصفحة
مقدمة:	**3-2**
المحور الأول: مدخل عام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية 1. تعريف علم الاقتصاد 2. تعريف الأنثروبولوجيا 3. تعريف الأنثروبولوجيا الاقتصادية 4. مبررات ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية 5. أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية 6. تأثير الاقتصاد على التركيب الاجتماعي	**19-4**
المحور الثاني: نشأة ومجالات الاهتمام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية I. نشأة الأنثروبولوجيا الاقتصادية II. أسباب تأخر ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية III. مجالات الاهتمام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية	**35-20**
المحور الثالث: المراحل الأساسية للأنماط الاقتصادية التقليدية I. اقتصاديات الجمع Food Gathering II. اقتصاديات التحويل البسيط (الزراعة، الرعي وتربية الحيوان)	**75-36**
المحور الرابع: الإسهامات الأولى في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية I. دراسات "مالينوفسكي" لنظام الكولا كنظام اقتصادي II. الاقتصاد التقليدي من منظور "ريموند فيرث" III. "مارسيل موس" والأشكال التقليدية للتعاقد أو الهدايا الملزمة IV. "جورج دالتون" و"بول بوهانون" وفكرة السوق كمحور لنظام التبادل V. إسهامات بعض الرواد في ربط الاقتصاد بالجانب الاجتماعي والثقافي	**90-76**
المحور الخامس: الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية 1. الاتجاه الشكلي (الصوري) 2. الاتجاه الواقعي (المادي) 3. الاتجاه الثقافي الاجتماعي (التبادل الاجتماعي)	**96-91**
المحور السادس: نماذج عملية معاصرة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية I. نموذج عالمي: تجربة بنك الفقراء لمحمد يونس أو بنك جرامين II. نماذج محلية جزائرية	**118-97**
خاتمة:	**119**
قائمة المراجع:	**122-120**

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

مقدمة:

لا شك بأن أي تخصص علمي أكاديمي لا يمكنه أن يعد تخصصا علميا قائما بحد ذاته إلا إذا توفرت لديه شروط محددة منها موضوعا معين بهذا التخصص ومنهج ونظريات تفسره، و يمكننا القول بأن الأنثروبولوجيا الاقتصادية هي فرع حديث ظهر بسبب تقاطع مجال علم الاقتصاد و الأنثروبولوجيا حيث ولد ما يسمى اليوم بالأنثروبولوجيا الاقتصادية، فما هو هذا التخصص ؟.

وللتعريف به والاحاطة به من كافة الجوانب جاءت هذه المطبوعة مشتملة على ست محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة، تناولنا في المحور الأول مدخلا عاما في الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذي تطرقنا فيه لمختلف التعاريف المرتبطة بعلم الاقتصاد والأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الاقتصادية ثم مبررات ظهورها، أهميتها، وتأثير الاقتصاد على التركيب الاجتماعي؛ أما المحور الثاني فاشتمل على نشأة ومجالات الاهتمام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية خاصة المرتبطة بالنظم الاقتصادية من حيث مفاهيمها، أنواعها، مجالاتها، وخصائص النظم الاقتصادية القديمة والحديثة أي عرض المقارنة بينهما، ثم عرجنا على المحور الثالث الذي تناولنا فيه المراحل الأساسية للأنماط الاقتصادية التقليدية (البسيطة) انطلاقا من اقتصاديات الجمع ثم الانتقال إلى اقتصاديات التحويل البسيط التي تضم الزراعة وتربية الحيوان (زراعة يدوية ثم استئناس الحيوان للانتقال لزراعة المحراث)، أما المحور الرابع تطرقنا فيه للإسهامات الأولى في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية فصلنا فيه لمختلف الدراسات التي قام بها كل من مالينوفسكي وريموند فيرث ومارسيل موس وجورج دالتون وبول بوهانون وغيرهم في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية، وجاء المحور الخامس بعنوان الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية ومنها الاتجاه الشكلي (الصوري) والاتجاه الواقعي (المادي) والاتجاه الاجتماعي (التبادل الاجتماعي)، أما المحور السادس

والأخير تناولنا فيه بعض النماذج العملية المعاصرة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية منها ما اكتسب شهرة عالمية ومنها ذات طابع محلي (جزائري).

المحور الأول:

مدخل عام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية

تمهيد:

1. **تعريف علم الاقتصاد:**
2. **تعريف الأنثروبولوجيا:**
3. **تعريف الأنثروبولوجيا الاقتصادية:**
4. **مبررات ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية:**
5. **أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية:**
6. **تأثير الاقتصاد على التركيب الاجتماعي:**

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

تمهيد:

يعد ميدان الأنثروبولوجيا الاقتصادية من الميادين الحديثة يربط بين المفاهيم والنظريات الاقتصادية والأنثروبولوجيا التي تركز على المكونات الثقافية والاجتماعية للشعوب، فكان ظهورها مرتكزا على تناول بعض الأنثروبولوجيين للمسألة الاقتصادية عند الشعوب البدائية ومحاولة فهمها وفق قوانين علم الاقتصاد بالمنظور الغربي.

تتميز كل المجتمعات البشرية من البدائية إلى أصحاب الحضارات العليا بنظمٍ اقتصادية معينة، تمكِّنها من الحصول على الغذاء والاستمرار في الحياة. ويمكن أن نحدد الاقتصاد على أنه مجموع الآراء والأفكار والعادات والتكنولوجيات المرتبطة باستغلال البيئة الطبيعية من أجل إشباع حاجات المجتمع.

ولعلَّ التكنولوجيا هي أهمُّ أقسام النظام الاقتصادي؛ لأنها تمثِّل الوسيط المادي بين النظرية الاقتصادية المعينة للجماعة وبين الإنتاج الفعلي لإشباع رغبات المجتمع وحاجاته. فالتكنولوجيا إذن هي منهج تطبيقي يستخدم مبتكرات معينة هي: أدوات الإنتاج، استخدام أحسن ظروف البيئة الجغرافية لتشغيلها إنتاجيًّا، تنظيم الجماعة للعمل.

ولكي يتضح ذلك نأخذ الزراعة على سبيل المثال، فالتكنولوجيا الجيدة هي تلك التي تبتكر أدوات زراعية تساعد على تقليل الطاقة المبذولة وتعطي نتائج جيِّدة في الإنبات والمحصول دون هدرٍ كبيرٍ في الجهد والمنتج. كذلك تقوم التكنولوجيا الجيدة (تجريبيًّا بالطبع) باستغلال ظروف البيئة المساعدة على الإنتاج الزراعي: نوع التربة، ونوع النبات المنتج بالارتباط بظروف الإنبات المثلي (تربة، حرارة، مطر، أو مياه ري)، وأكثر أنواع النبات إنتاجية بالارتباط بالعادات الغذائية أو بطلب السوق. وكذلك تقوم التكنولوجيا الجيدة بترتيبات معينة في جماعة المنتجين، مثل تقسيم العمل بين الجنسين أو فئات الأعمار، وبذلك يحدث تخصص أو ما يشبه التخصص الإنتاجي في صورة وظائف معينة واضحة ومحددة. ويدخل ضمن هذه الترتيبات في المجتمع أشكال ملكية الأرض والحيازة، وارتباط ذلك بنوع الزراعة؛ بحيث يسود نوع من الملكية أو الحيازة يؤدي إلى أحسن النتائج بالنسبة للجهد الاقتصادي

المبذول. وعلى هذا النحو، يمكننا أن نقول باختصار شديد: إن التكنولوجيا هي معرفة كيفية فعل الشيء لإعطاء أحسن النتائج مع أقل هدرٍ في الجهد والمنتج.

1. تعريف علم الاقتصاد:

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها، مانعا لما لا يدخل في دائرة اهتماماته . ولقد ترتب على هذا الاختلاف أن تعددت التعريفات المعطاة في هذا الشأن، الأمر الذي يصعب معه تقديم بيان حصري لها . فإن الخلاف بين الاقتصاديين على التعريف ليس خلافا لفظيا أو على التغيير، بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي لموضوع علم الاقتصاد .

بعض التعاريف الاقتصادية: كثير من الكلمات التي يرد ذكرها في مجال الدراسات الاقتصادية تعتبر كلمات شائعة و لكنها قد تستعمل في المعنى اليومي بمفهوم يختلف عن معناها الاقتصادي و أهمها:

أ. **الطلب: Demande** الطلب في المعنى العادي يعني مجرد الحاجة أيا كانت هذه الحاجة حتى و لو كانت مجرد سؤال أما في الاقتصاد فمعنى الطلب الحاجة أو الرغبة المسندة إلى قوة شرائية

ب. **المنفعة : Utility** هي قوة أي شيء في إشباع حاجة ما، بصرف النظر عن طبيعة الرغبة المشبعة والأشياء النافعة وتنقسم إلى قسمين:

- السلع :Commodités وهي الأشياء النافعة التي تأخذ شكلا ماديا ملموسا.
- الخدمات :Services و هي الأشياء النافعة و التي لا تأخذ شكلا ماديا لخدمات النقل و الطلب و التعليم و تعتبر غير اقتصادية أو حرة إذا كان يمكن الحصول عليها يكون مقابل ثمن. و تعتبر غير اقتصادية أو حرة إذا كان يمكن الحصول عليها بدون مقابل.

ج. **الندرة : Scarcity** المقصود بالندرة في المعنى الاقتصادي الندرة النسبية و ليس الندرة المطلقة و طالما إن الموارد محدودة فهي نادرة، و إن كان من المحتمل أن يكون لبعضها ندرة أكثر من الأخرى.

د. **الثروة : Wealth** الثروة هي المخزون من الموارد الاقتصادية، و لكن قد يدخل الرجل العادي النقود و الأسهم القديمة في عداد الثروة و هذا غير صحيح في المعنى الاقتصادي , فالنقود ليست ثروة في حد ذاتها، و إنما هي وسيلة لامتلاك الثروة و كذلك شراء الأسهم القديمة لا يعتبر إضافة للثروة و إنما هو مجرد نقل ملكية ثروة قائمة.

وعلى العموم يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس عناصر العملية الاقتصادية الخمس و هي : المادة الخام – التنظيم –الإنتاج – التكنولوجيا – التوزيع، ويعرف أيضا بأنه العلم الذي يدرس " المشكلة الاقتصادية" ، كما يعرف بأنه علم دراسة تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المتاحة في ظل الندرة، كذلك يعرف بأنه علم يدرس توزيع الموارد النادرة على الأهداف المختلفة.

2. تعريف الأنثروبولوجيا:

أ. **لغويا:** إنّ لفظة أنثروبولوجيا Anthropology، هي كلمة إنكليزية مشتقّة من الأصل اليوناني المكوّن من مقطعين : أنثروبوس Anthropos، ومعناه " الإنسان " و لوجوس Logos، ومعناه " علم ". وبذلك يصبح معنى الأنثروبولوجيا في معناها اللغوي " علم الإنسان " أو علم دراسة الإنسان، أي العلم الذي يدرس الإنسان .[1]

ب. اصطلاحا: تعرّف الأنثروبولوجيا، بأنّها العلم الذي يدرس الإنسان من حيث هو كائن عضوي حي، يعيش في مجتمع تسوده نظم وأنساق اجتماعية في ظلّ ثقافة معيّنة، ويقوم بأعمال متعدّدة، ويسلك سلوكاً محدّداً؛ وهو أيضاً العلم الذي يدرس الحياة البدائية، والحياة الحديثة المعاصرة، ويحاول التنبّؤ بمستقبل الإنسان معتمداً على تطوّره عبر التاريخ الإنساني

[1] Nicholson, C .Anthropology and Education , London, 1968,p.1.

الطويل. ولذا يعتبر علم دراسة الإنسان (الأنثروبولوجيا) علماً متطوّراً، يدرس الإنسان وسلوكه وأعماله.[2]

وتعرف الأنثروبولوجيا أيضاً، بأنّها علم (الأناسة) العلم الذي يدرس الإنسان كمخلوق، ينتمي إلى العالم الحيواني من جهة، ومن جهة أخرى أنّه الوحيد من الأنواع الحيوانية كلّها، الذي يصنع الثقافة ويبدعها، والمخلوق الذي يتميّز عنها جميعاً .[3]

كما تعرّف الأنثروبولوجيا بصورة مختصرة وشاملة بأنّها " علم دراسة الإنسان طبيعياً واجتماعياً وحضارياً "[4] أي أنّ الأنثروبولوجيا لا تدرس الإنسان ككائن وحيد بذاته، أو منعزل عن أبناء جنسه، إنّما تدرسه بوصفه كائناً اجتماعياً بطبعه، يحيا في مجتمع معيّن له ميزاته الخاصة في مكان وزمان معينين .

ونتيجة لتنوع الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، تبنى الأنثروبولوجيون التعريف اللغوي لعلمهم؛ ولذلك يحاولون دراسة الإنسان وكل أعماله، أي كل منجزاته المادية والفكرية، أي الدراسة الشاملة للإنسان. ولهذا فإن الأنثروبولوجيا هي أكثر العلوم التي تدرس الإنسان وأعماله شمولاً على الإطلاق. إن الأنثروبولوجيا لا تقتصر على دراسة أي مجموعة من الناس أو أي حقبة تاريخية، بل تهتم بالأشكال الأولى للإنسان وسلوكه بدرجة اهتمامها نفسها بالأشكال المعاصرة؛ إذ يدرس الأنثروبولوجي كلاً من التطورات البنائية للبشرية ونمو الحضارات منذ أقدم الأشكال التي وصلتنا عنها أي سجلات أو بقايا، فضلاً عن الاهتمام بالدراسات المقارنة في سياق اهتمامه بالجماعات والحضارات الإنسانية المعاصرة.

كما تحاول الأنثروبولوجيا كشف وتوصيف المعايير الفيزيقية، التي تميز الجنس البشري عن سائر الكائنات الحية الأخرى؛ وكذلك تلك المعايير التي تصلح للتمييز بين الأنواع العديدة داخل الأسرة البشرية نفسها. وتركز اهتمامها في الدراسة المقارنة للحضارات على أوجه

---

[2] أحمد أبو هلال، مقدّمة في الأنثروبولوجيا التربوية، المطابع التعاونية، الأردن، عمّان ، 1974، ص 9.

[3] علي الجباوي، الأنثروبولوجيا – علم الإناسة، جامعة دمشق ، 1997، ص 9.

[4] شاكر سليم ، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت ، 1981، ص 56.

الاختلاف والتشابه بين الثقافات، التي يمكن ملاحظتها بين الجماعات البشرية العديدة التي تعيش على سطح كوكب الأرض، وتحاول أن تحدد وتعرف القوانين أو المبادئ التي تحكم تكون المجتمعات البشرية وثقافاتها وتطورها.

وعلى هذا فإن مصطلح "الأنثروبولوجيا" مصطلح شامل وواسع؛ إذ يشمل دراسة الموضوعات المختلفة، كالتطور البيولوجي والحضاري للإنسان، والعلاقات البيولوجية بين المجتمعات المعاصرة، والمبادئ التي تحكم علاقات الشعوب بعضها بعض. بيد أن الموضوعات البيولوجية والاجتماعية هي موضوعات متداخلة ومتحدة لتركيزها المشترك على دراسة الإنسان؛ لكنها في الوقت نفسه موضوعات منفصلة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر، بسبب تخصص علمائها، إما في الموضوعات الإنسانية أو الطبيعية.

3. تعريف الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

تعدد العلماء الذين تناولوا تعريفات الأنثروبولوجيا الاقتصادية وفق وجهة نظر كل واحد منهم ومدى العمق والشمول الذي يرغب كل عالم في الوصول إليه في دراسته، وقد تختلف بعض التعريفات وأخرى تتشابه حسب أصحابها وإحاطتهم بالمجال وفيما يلي نعرض بعضها:

أ. يعرفها جورج دالتون..(George Dalton) بأنها علم يدرس طبيعة و سمات العلاقات الإجتماعية و التفاعلات الإنسانية التي تتمخض عنها و تتوقف عليها عمليات الإنتاج والتوزيع...". ويعرفها قائلا: "إن الأنثروبولوجيا الاقتصادية مجالاً ذا اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية"[5] ، ولكنه لم يوضح نوع هذا الاهتمام الخاص مما يجعل هذا التعريف قاصراً.

[5] Dalton. G, Economic development and social change, the natural history press, USA, 1971, p 2.

ب. تعريف جراس (N.S.B Gras): في مقال له بعنوان "الأنثروبولوجيا والاقتصاد" اعتبر الأنثروبولوجيا الاقتصادية عن عملية الجمع بين الدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية والتي استلزمت دراسة طرق الكسب عند الشعوب البدائية.[6]

ج. بينما يعرفها بول بوهانون (Paul Bohannan) بأنها"...ناتج التفاعل بين مكونات البيئة الطبيعية التي تستخلصها الثقافة التي تشكل التكنولوجيا، ويتم توظيفها من خلال الجهد الإنساني لتحويل هذه الموارد الى سلع إقتصادية نافعة من ناحية أخرى."...

د. تعريف ماننج ناش (M. Nash): يرى "أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعنى بتحليل الحياة الاقتصادية باعتبارها نسقا فرعيا للمجتمع". نلاحظ في هذا التعريف أن "ناش" لم يحدد المجال الموضوعي للأنثروبولوجيا الاقتصادية بل كل ما تنطوي عليه الحياة الاقتصادية من نظم (انتاج – توزيع – استهلاك ...) وسلوكيات وعلاقات وتكنولوجيا.. في عملية التحليل. كما نظر "ناش" إلى الحياة الاقتصادية معتبرا إياها "نسقا فرعيا للمجتمع"، وبذلك أوضح نقطة منهجية هامة هي نظرته البنائية للحياة الاقتصادية فهو لا يدرسها بمعزل عن باقي أنساق المجتمع المختلفة.[7] فالحياة الاقتصادية مرتبطة بالحياة الاجتماعية على اعتبار أن النسق الاقتصادي أحد الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي، ومن ثم فإنه يؤثر ويتأثر بكافة الأنساق الأخرى. يؤكد "تالكوت بارسونز" (T. Parsons) هذا التعريف حينما يعرف الأنثروبولوجيا الاقتصادية بأنها تهتم بدراسة الاقتصاد حيث أنه نظام متمم لنظام آخر أكبر هو المجتمع.[8]

هـ. تعريف قاموس الأنثروبولوجيا: هي فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية يعالج كيفية حصول الجماعات على قوتها من البيئة الطبيعية التي تعيش فيها، ويدرس العوامل التي تقوم عليها النظم الاقتصادية في تلك الجماعات، كما يدرس الانتاج والتوزيع والاستهلاك

---

6 فاروق العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية، دار الهاني، ط2، القاهرة، 1993، ص 19.

7 سلوى السيد عبد القادر، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015، ص19.

8 عبد الله غانم، النظرية في علم الانسان الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ب.ت، ص 6.

والخدمات والفعاليات الاقتصادية الأخرى لدى كافة الشعوب والجماعات البدائية دون المتحضرة.[9] نلاحظ أن هذا التعريف أكثر تفصيلا من التعاريف السابقة إلا أنه جعلها فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية عكس تعريف "دالتون" الذي جعلها مجال داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

و. وفي الأخير يمكننا تعريفها تعريفا إجرائيا (تعريف الأستاذ: كبار عبدالله) بأنها ذلك الفرع من فروع الأنثروبولوجيا الذي يتخد من دراسة الظواهر الاقتصادية سواء في المجتمعات البدائية أو المعاصرة من أجل التعرف على البعد الثقافي المرتبط بالنشاطات الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية بمقاربات أنثروبو–اقتصادية و المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية المطروحة.

4. مبررات ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

ظهرت عدّة مبررات فرضت بروز الأنثروبولوجيا الاقتصادية نوجزها كالآتي:

– لقد تنبه رواد الأنثروبولوجيا الأوائل مثل: مالينوفسكي و دالتون و مارسيل موس...الخ،الى أهمية توظيف البعد الإقتصادي لفهم سيرورة المجتمعات البدائية.

– –كما ظهر الإهتمام بالأنثروبولوجيا الاقتصادية في كتابات العلماء الألمان و الذين نجد من بينهم (فيلهام كوبر–ماكس شيت–كارل بوشر–كونو–هيرمنت–كوهلر–لاش فون فالتر هاوش...الخ.

– إن رغبة علماء الأنثروبولوجيا في تقديم دراسات أنثروبولوجية للإسهام في وضع حلول لمشكلات الرأسمالية المعاصرة، أملا في العثور على أجوبة من خلال دراسة المجتمعات البدائية شجعهم الى الترحيب بولادة فرع الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

– –كذلك فإن هناك فريق من الأنثروبولوجيين نادوا بضرورة إنشاء الأنثروبولوجيا الاقتصادية مهمتها دراسة اقتصاد المجتمعات البدائية و تلك التي تسير في طريق النمو،

[9] شاكر مصطفى حليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط1، 1981، ص290.

بعدما أخفق علم الاقتصاد الحديث في فهم و إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى سقوطه في فخ الإيديولوجيا التي دفعته لدراسة الاقتصاد الرأسمالي و إغفال بقية الأنماط الاقتصادية للشعوب غير الرأسمالية.

5. أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

تتعايش النظم الاقتصادية البسيطة مع التنظيم الاجتماعي داخل الإطار الحضاري في توازن واستمرارية مكانية وزمانية، وأن التفاعل السببي بين النظامين الاقتصادي والاجتماعي يدور دائمًا حول محور وحيد وهام؛ تأمين تسهيلات الحياة.

وحينما يحدث تغير في التركيب الاجتماعي أو الاقتصادي لا بدَّ من أن يكون لذلك صدى في الآخر؛ ولهذا نرى أن التغير الاقتصادي من الجمع إلى الزراعة أو الرعي قد أحدث تغيرات مماثلة في التركيب الاجتماعي. ومثل ذلك حدث حينما تغير المجتمع إلى اقتصاديات الصناعة. ومع نمو قطاع الخدمات في الصناعة حدثت تسهيلات معينة في الحياة اقتضت تغيرات مماثلة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي معًا. وبعبارة أخرى، فإن لكل مضمون حضاري تفاعلاته الخاصة التي تؤدي إلى تسوية الاختلافات في النمو بين مجموعة من العناصر الحضارية (كمجموعة النظم الاقتصادية) وبقية العناصر الحضارية الأخرى (النظم الاجتماعية والسياسية وأحيانًا الدينية).

ولقد كانت العملية الحضارية التي تؤدي إلى تسوية الاختلافات في مكونات الحضارة عملية بطيئة في الماضي، وما زالت عملية بطيئة حتى الآن؛ ولهذا فإذا ما تعددت أشكال التغير في مكوِّن حضاري، وأسرعت عملية الاحتكاك والانتشار الحضاري بهذا التغيير؛ فإن المجتمع يظل يعاني من عدم توازن حضاري لفترة طويلة قد تقضي على تكامله الحضاري وتؤدي إلى تفتته. وهذا هو الذي حدث حينما احتكَّت الحضارة الصناعية بالجماعات البدائية في مختلف المناطق، فالكثيرُ قد قُضيَ عليه استخدامات حضارية غريبة عنه تمامًا؛ مثل تعاطي الخمور الأوروبية التي أهلكت أعدادًا غفيرة من البدائيين وخاصةً من الأمريند، كذلك انتقال أمراض الأوروبيين إلى البدائيين قد حصدتهم تمامًا، وفوق هذا كان استخدام الأسلحة النارية الأوروبية عاملًا ثالثًا في مزيدٍ من الفوضى والتفتيت والإبادة للعناصر البدائية نتيجة

نزاعها مع بعضها باستخدام هذه الأسلحة، ونتيجة استخدام الأوروبيين لهذه الأسلحة ضدهم جميعًا.

وحتى حالات الاحتكاك الأوروبي المسالم — كاحتكاك الكنديين بالإسكيمو في الوقت الحاضر — نجم عنه تدمير جوهري في أسس حضارة الإسكيمو الذين أصبحوا الآن في مجموعهم يعيشون كالعجزة، عالةً على مراكز الخدمات الاجتماعية ومراكز الإعاشة الكندية، وأصبح نشاطهم الاقتصادي محدودًا، بل تحول بعضهم إلى نحت تماثيل صغيرة من الأحجار وبيعها كسلعة سياحية. وفي ذلك قضاء تدريجي على الإسكيمو بالإضافة إلى مناعتهم المحدودة ضد الأمراض الأوروبية، أمَّا صيادو الرنة في شمال سيبيريا فلم يلاقوا مثل هذا المصير العاجز عن الأخذ بهم إلى نوعٍ جديدٍ من الحرفة أو حافزٍ جديدٍ لتشجيعهم على تطوير تكنيك حرفتهم. فالكثيرون من هؤلاء الصيادين القطبيين قد أصبحت تستقطبهم المدن التعدينية الجديدة في الشمال السوفيتي، وتستقطبهم بعض مشروعات المدن التعدينية الجديدة في الشمال السوفيتي، وتستقطبهم بعض مشروعات الزراعة التجريبية السوفيتية (كمجموعة الياكوت) أو مزارع تربية حيوان الفراء أو الرنة.

وليست هذه سوى أمثلة محدودة عن قضية التغير الاقتصادي الاجتماعي للبدائيين نتيجة الاحتكاك بالحضارة الصناعية، فهناك عشرات الأمثلة في النطاق المداري الأمريكي والأفريقي والآسيوي، ولقد أصبح التناقض داخل هذه المناطق المدارية صارخًا بين مناطق محدودة دخلتها أنظمة الإنتاج الأوروبي الحديثة في صورة تعدين أو زراعة المحاصيل التجارية، وبين محيط كبير من الحضارات البدائية التي تأثرت هامشيًّا بهذا الاحتكاك. فشتَّان بين حياة القبائل البدائية داخل جزيرة بورنيو وبين الحياة في بعض سواحل بورينو حيث تُزرَع المحاصيل التجارية. وشتَّان بين الركود الحضاري لسكان تلال خاسي وبين الوديان القريبة التي تزرع الشاي في أسام، وشتَّان بين زراع الكاكاو في جنوب غانا والقبائل البدائية في شمال غانا.

وليس التناقض الصارخ هو كل شيء، فالجماعات البدائية التي تأثرت بالمواجهة المباشرة لأساليب الإنتاج الحديثة قد تفككت في ترابطها الحضاري، ولم يَعُدْ باستطاعة الإثنولوجيين والاجتماعيين أن يميِّزوا نمطًا للأسرة أو الزواج أو العبادة أو التنظيم السياسي والاجتماعي

لديهم، بل إن كل المكونات الحضارية قد انفرط عقدها بصورة لم يكن لها مثيل حضاري من قبل.

ولهذا فإن أحد مهام الأنثروبولوجيا الاقتصادية العاجلة هي دراسة التغيير الاقتصادي الذي يؤدي بالجماعات البدائية إلى دخول مضمار الاقتصاد العالمي (طبعًا كمنتجين للخامات الزراعية والمعدنية). ففي مواجهة الأنثروبولوجيا الاقتصادية عددٌ من المشكلات لم يكن لها وجود من قبل داخل التركيبات الاقتصادية الاجتماعية لهذه الجماعات. ومن هذه المشكلات الخطيرة ما يلي:

- العمل الأجير ← الإنتاج الموجه إلى السوق العالمية.
- المدينة الحديثة ← نشأة البروليتارية المدينية ← تكوين مجتمعات متعددة الحضارة واللغة.
- تفكك المجتمع ← نشأة البروليتارية الريفية ← الهجرة إلى المدن.
- تغير التكنولوجيا ← ظهور أهمية المهارة الاقتصادية والحرفية.
- تفكك القبائل ← تغيير العقائد ← الصراع بين القديم والحديث.

وفي مقابل هذه المشكلات الموجودة نجد خططًا اقتصادية للدول الحديثة العهد بالاستقلال التي ترى في التصنيع الإجابة الصحيحة لمشكلاتها المعقدة، لكن التصنيع وحده ليس هو الإجابة الكاملة، بل إن المشكلة كما نراها تنحصر أساسًا في إعداد الناس لاقتصاديات النقود، وهذا يستدعي إدخال كتل السكان الريفيين والرعاة في عمليات الإنتاج من أجل السوق، وليس من أجل الكفاية الذاتية، وبذلك نضمن تحوُّلًا سليمًا يمكن أن يُؤسَّس عليه التصنيع.[10] ولهذا فالمشكلة مبدئيًّا يمكن أن نصوِّرها على الوضع التالي:

تحويل الإنتاج الزراعي والحيواني إلى السوق ← تحويل الناس إلى اقتصاديات النقود ← بناء الصناعة.

تكمن أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية في العوامل الأساسية التالية:

[10] محمد رياض، الزراعة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، شركة النصر للتصدير والاستيراد، القاهرة 1971.

- فهم الظاهرة الاقتصادية في بعدها الإنساني وتحديدا كشف الغطاء على المحددات الثقافية في عملية الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك.
- الاستفادة من الدراسات الاقتصادية الجادة من أجل النهوض باقتصاديات المجتمعات البدائية و النامية و المحافظة عليها.
- اسهام الدراسات الأنثروبولوجية الاقتصادية في إمداد المسؤولين بتحاليل تساعدهم على وضع خطط مستقبلية للتنمية، بالإضافة إلى تمكين الطلبة و الباحثين من فهم أعمق للمجتمعات الإنسانية بصفة عامة و المجتمعات البدائية تحديدا.

6. تأثير الاقتصاد على التركيب الاجتماعي:

يتفق غالبية الأنثروبولوجيين على أن النظام الاقتصادي الأولي (جمع – صيد – زراعة أولية – رعي بدائي) ليس هو النظام المسيطر على حياة المجتمعات البدائية، في حين تصبح الأنظمة الاقتصادية المركبة والموجهة لإنتاج السوق هي العامل المسيطر على حياة المجتمع، وتميل إلى أن تكون لها السيادة على بقية النظم الاجتماعية، وبالتالي لها دور أساسي في إعادة صياغة وتشكيل التركيبات الاجتماعية.

ولهذا التفريق مبرراته إلى حدٍّ بعيد وبطريقة نسبية، ففي المجتمعات البسيطة نجد أن تكنولوجية النظام الاقتصادي السائد هي السبب في ذلك، فالفرد يتعلم الحرفة التقليدية الشائعة في مجتمعه، وحين يتعلمها يصبح وحدة اقتصادية كاملة ومستقلة استقلالًا لا بأس به عن الآخرين؛ ولهذا نجد العديد من الروابط الأخرى التي تربط الفرد بالمجتمع متمثلة في النظم الاجتماعية؛ مثل: القرابة، والنسب، ودرجات السن، واللغة، والدين، وعلاقات المكان، والجوار.

أمَّا في المجتمعات ذات النظم الاقتصادية المركبة، فإنه مهما تعلم الإنسان الشكل العام للبناء الاقتصادي، إلَّا أنه لا يخرج عن كونه تعلم تخصصي، ومن ثمَّ لا يمكن أن يصبح وحدة مستقلة في الإنتاج. فالنظام المركب شديد التخصص ومن ثم لا بدَّ وأن يكون الترابط بين الأفراد قائمًا على أساس التعامل والتكافل الاقتصادي بين كافة التخصصات، ويترتب على ذلك أن تضعف نسبيًّا أشكال الروابط الاجتماعية بالقياس إلى الروابط والمصالح

الاقتصادية، وعلى عكس الحضارات البدائية تمامًا، تحل الطبقات ذات المصالح المشتركة محل تنظيمات القرابة أو تنظيمات المكان والجوار، ويصبح توازن المجتمع مرتبطًا بدينامية الحركة الدائمة في أشكال الاقتصاد والنمو الاقتصادي.

ويترتب على ذلك فروق كبيرة بين مجتمعات الاقتصاد الأولي والمركب، فالأولى شديدة التوازن؛ لأن التركيبات الاجتماعية مرتبطة أوثق الارتباط بأسس ثابتة لا يطرأ عليها التطور سريعًا، تلك هي أنظمة القرابة وعلاقات النسب والدم في صورة البدنة أو العشيرة أو القبيلة. وبذلك تسيطر الروح المحافظة على حياة المجتمع، ويصبح التطور وتقبل عناصر حضارية جديدة أمرًا بطيئًا يحدث فيه صراع كبير طرفاه القوى المحافظة للمجتمع والقوى الجديدة للاستحداث.

أمَّا مجتمعات الاقتصاد المركب فإنها لا تتسم بالثبات والتوازن الدائم الذي لاحظناه في المجتمعات البدائية، بل لأن النظام الاقتصادي هو المحور القطب في حياة المجتمع، ولأن النظام الاقتصادي المركب قائم على سرعة التغير، فإن الحركة داخل الطبقات الاجتماعية صعودًا وهبوطًا حركة دائمة على عكس الطبقات ومجموعات القرابة الجامدة. فمهما كان نشاط الإنسان في المجتمعات البسيطة، فإنه مقيَّد بنسب دموي أو طبقي لا يمكن تخطيه إلَّا بالهجرة أو الثورة، وكلتاهما غير شائعة في تلك المجتمعات، بينما يؤدي النشاط الفردي في مجتمعات الاقتصاد المركب إلى تحرك الأفراد داخل الطبقات دون قيد بيولوجي ثابت، ولكننا نجد اتجاهًا إلى تثبيت الطبقات الاقتصادية لطول بقائها، ومن ثم تُتاح لأفراد الطبقة العليا فُرَص أكثر في البقاء في أعلى المجتمع، ونادرًا ما تسنح الفرصة لأفراد الطبقة الفقيرة أن تتسلق السلم إلى أعلى بحكم قُوَى التثبيت التي تصنع ما يشبه القيود الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لكل طبقة.

ويتميز الاقتصاد المركب بأنه يقوم على أساس استخدام كل الخامات الطبيعية ومنتجات الاقتصاد الأولي (الزراعة وتربية الحيوان) على أنها مجرد خامة، ثم يقوم بتحويلها على عدة مراحل مركبة، لدرجة أن الإنتاج في النهاية يتخذ صورًا بعيدة كل البعد عن حالة الخام الأصلي، ومن ثمَّ يؤدي هذا النمط إلى إنشاء شبكة معقدة النسيج تشمل غالبية أفراد المجتمع المنتجين في نظام محكم يُربَط فيه المنتج الأوَّلي والمنتج الصناعي ووسائل النقل والأسواق

وكافة نشاطات الخدمات، وبذلك يدخل كل الناس ضمن دائرة النفوذ الاقتصادية؛ لأن النشاط الاقتصادي بهذه الطريقة يستغرق معظم وقت الناس، هذا النشاط الاقتصادي المكثف يفترق بشدة عن الأنظمة السابقة في أنه لم يَعُد قائمًا لمجرد إشباع الحاجيات الضرورية للمجتمع، بل تعدَّى ذلك إلى فرض مبتكرات جديدة تتحول بعد قليل إلى حاجات ضرورية، ومن ثم لم تَعُد الكماليات ثابتة جامدة كما كان في الماضي، بل أصبحت الكماليات تعبيرًا وقتيًّا صغيرًا لمجموعة من المنتجات تتحول بسرعة إلى احتياجات، وبذلك تحول النظام الاقتصادي المركب إلى طاقة أعلى في أحيان كثيرة من التنظيم الاجتماعي، بل وتقوم بقيادة هذا التنظيم وتشكله، وهذا عكس ما كان سائدًا من توازن تام بين المجتمع ونظامه الاقتصادي. وترتب على ذلك ظهور الأفكار الخاصة بدور الاقتصاد في تحريك التاريخ وتوجيهه.

وبغض النظر عن الجدال في أهمية النظام الاقتصادي المركب بالنسبة للمجتمع، فإن واحدًا من أخطر مشاكل هذا النظام هو أنه شديد الحساسية والاهتزاز لكثيرٍ من الطوارئ التي تحدث بين الحين والآخر، مثل الأزمات الاقتصادية. تنجم هذه الطوارئ عن مجموعتين من الأسباب؛ أولاهما: العوامل الطبيعية التي تؤثر على ذبذبة الإنتاج الأولي وإنتاج المعادن، وقد أصبح في الإمكان تدارك آثارها بقدر لا بأس به. أمَّا المجموعة الثانية فهي العوامل البشرية المتعددة والمتشابكة بصورة يتعذر معها تدارك النتائج المترتبة على أي قصور يحدث في جانب واحد؛ لأن صداه يتعدد شكلًا ويسير في طرق مختلفة ليؤثر على بقية العناصر البشرية في الإنتاج. مثلًا تأثير العمالة على رأس المال أو العكس يمثل طرفين في مجموعة العناصر البشرية، وفيما بينهما تحدث أصداء مختلفة لأي اضطراب في علاقاتهما. وتختلف الأصداء اختلافًا غير معروف السبب والكم في النواحي البشرية الأخرى، كحركة التعامل في الأوراق المالية، وقوة النقد، وموقف النقد العالمي، وحركة السوق والتجارة، من بين أشياء أخرى كثيرة تتداخل بين مجموعة العوامل البشرية.

وفيما بين الرواج والكساد، والعمالة والبطالة، والسلم والحرب، والاستثمارات والضغوط الاقتصادية، واحتكارية رأس المال والتأميم، فيما بين كل هذه المتناقضات وكثيرٍ غيرها، أصبح المجتمع المعاصر أقل ثباتًا وأكثر اهتزازًا من المجتمعات السابقة؛ لأن التوازن فُقِد بين

الاقتصاد والمجتمع، فقد سبق الاقتصاد التنظيم الاجتماعي وترتب على ذلك هوة زمنية كبيرة وهوة تنظيمية أكبر.

إن مقدمات هذا التخلف بين النظامين الاجتماعي والاقتصادي قد بدأت باتجاه الإنتاج إلى السوق بدلًا من إشباع الحاجة الضرورية؛ أي إن المقدمات تعود إلى وجود فائض الإنتاج، وخاصةً بعد اكتشاف زراعة المحراث واستخدام الطاقات المضافة (بيولوجية – حيوانية – وغير بيولوجية)، ولكن الفوارق الكبرى بين شكل الاقتصاد والتركيب الاجتماعي قد حدث بعد أن أصبح فائض الإنتاج يكوِّن استثمارًا جديدًا لإنتاج فائض أكبر.

ففي المجتمعات القديمة ذات الإنتاج الفائض، كانت هناك عشرات الوسائل التي ابتكرها المجتمع لتدمير هذا الفائض بحيث لا يصبح قوة مضافة. مثلًا في مجتمع جزر هبريدز الجديدة (قرب أستراليا) يشتد النشاط الاقتصادي الاجتماعي ويتكاثف حول ملكية الخنازير، وهناك عشرات الأنظمة التي تدور حول الخنازير: تسليف الخنازير، تبادل الخنازير، فوائد على الخنازير المقترضة. ولكن يحدث في حفل طقسي يُقام كل بضع سنوات أن يقضي الجميع على خنازيرهم بذبحها وإقامة المآدب لأيامٍ طويلة، وعلى قدر ما يُقدِّم الشخص من خنازير تكون مكانته الاجتماعية عالية أو منخفضة. وعند الكثيرِ من سكان ميلانيزيا الزراعيين يقوم كل شخص بوضع جزء من المحصول الجديد من اليام (نبات درني كالبطاطا) أمام بيت الزعيم، ويتراكم هرم اليام أمام البيت، ثم يعطب ويفسد، لكن كلما كبر الهرم النباتي كان ذلك مدعاة لفخر العشيرة ككل، وبين سكان الساحل الشمالي الغربي لأمريكا الشمالية؛ مثل: الهاييدا، والتلنجت، والكواكيوتل يُقام حفل كل بضع سنوات، أو عندما تزيد ثروة الشخص، يتم فيه تدمير جانبٍ كبيرٍ من هذه الثروة، ويُعرَف هذا الحفل باسم بوتلاتش Potlatch.

مثل هذه الأعمال — وإن اتخذت صورة طقسية اجتماعية — إلَّا أنها تعكس الرقابة والإشراف الحضاري والاجتماعي على نمو الثروة ومنعها من أن تتطور إلى قوة اقتصادية، وهذا النوع من الرقابة هو ما نسميه «تسوية» للتناقضات الاقتصادية.

وفي مجتمعات الحضارة العليا القديمة كانت هذه «التسوية» تحدث أيضًا في صورة البذخ والإنفاق الواسع للثروة، والتمتع بمباهج الحياة، والتطلع إلى مكانة اجتماعية مرموقة. لقد

كانت هناك حدود لتراكم الثورة، لكنها في هذه الحضارات لم تكن حدودًا اجتماعية فقط، بل حدودًا سياسية اقتصادية معًا، فلم يكن هناك استثمار بالمعنى المفهوم من الاستثمار الحديث، وكذلك لم يكن الحكَّام يتركون الأشخاص يثرون فوق المستوى الذي يكونون معه خطرًا على نفوذهم السياسي أو الديني أو هما معًا. وفي الوقت الحاضر تقوم الضرائب التصاعدية بدور الإشراف على تراكم الثروة، لكننا نلاحظ اختلافًا جذريًّا بين نوع «التسوية» البدائية وتلك في مجتمعات الحضارات العليا القديمة والمعاصرة. فالأولى تؤدي إلى إنفاق كامل للثروة المتراكمة بينما الثانية تؤدي إلى إنفاق جزئي. و«التسوية» البدائية تؤدي إلى مركز اجتماعي فقط بينما «الإشراف» الحالي يترك للثروة المتراكمة قوتها ويضيف أيضًا إلى المركز الاجتماعي.

وأيًّا كانت التفصيلات والفروق فإن العرض الحالي يهدف إلى بيان الفروق بين الأنظمة الاقتصادية الأولية والمركبة وتأثيرها على التركيب الاجتماعي، ويتضح هذا التأثير بصورة قاطعة في الشكل النهائي الذي يتخذه تأثير النظام الاقتصادي على التساند والترابط الاجتماعي في كافة مستوياته، فنظم الاقتصاد الأولية بتوازنها مع التركيب الاجتماعي لا تؤدي إلى ظهور مصالح فوق مصالح المجتمع: عشيرة أو قبيلة. وبذلك يظل جميع أعضاء المجتمع متمتعين بولاء عام يشارك فيه الجميع: زعماء ورعية، أغنياء وفقراء. وتؤدي عملية «التسوية» إلى إيجاد روابط كثيفة بين كل الأفراد فوق روابط القرابة.

أمَّا في مجتمعات الحضارة العليا فإن ثقل كفة النظم الاقتصادية على بقية النظم الحضارية يؤدي إلى ظهور مرحلة تجريدية ترتفع فيها مصالح الاقتصاد فوق الترابط والتساند الاجتماعي لأبناء المجتمع الواحد.

المحور الثاني:

نشأة ومجالات الاهتمام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية

تمهيد:

I. نشأة الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

II. عوامل تأخر ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

III. مجالات الاهتمام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

1. مفهوم النظام الاقتصادي:

2. أنواع النظم الاقتصادية:

3. مجالات النظام الاقتصادي:

4. خصائص النظم الاقتصادية التقليدية والحديثة:

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

تمهيد:

ظهرت الأنثروبولوجيا الاقتصادية كمحصلة لاهتمام علماء الأنثروبولوجيا بالنظم الاقتصادية بالمجتمعات التقليدية، ومحاولة لإيجاد صيغة ملائمة لتفسير الظواهر الاقتصادية بهذه المجتمعات في إطار الفكر الاقتصادي وذلك من قبل علماء الاقتصاد والأنثروبولوجيا.

I. نشأة الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

يرجع الفضل في تحديد مسمى هذا الفرع إلى المؤرخ الاقتصادي "جراس" في مقاله بعنوان "الأنثروبولوجيا والاقتصاد" حيث حدد فيه نطاق الاهتمام لهذا الفرع، أو حدد فيه مهمة الأنثروبولوجيا الاقتصادية بأنها تجمع بين الدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية التي اهتمت بدراسة طرق العيش والكسب عند الشعوب التقليدية.

يؤكد "ريمونث فيرث" أن ميلاد الأنثروبولوجيا الاقتصادية كان على يد مجموعة من الكتابات، "فولهام كوبر" و"كارل بوتشر" و"غون فالتر هاوزن" وريتشارد ثورتفالد" في محاولته النظرية التي اعتمد فيها على معطيات النظرية الاقتصادية والتي طورتها مدرسة التحليل الاقتصادي في ألمانيا حول الاقتصاد في المجتمعات التتقليدية.

كما نذكر اسهامات "آرمسترنج" الممثلة في تطبيق بعض المفاهيم الاقتصادية – منها بشكل خاص مفهوم المنفعة – على النقود في جزيرة "روسيل" سنة 1924، 1928. كما ساهم "ريمونث فيرث" بدراساته لاقتصاد المجتمعات التقليدية وجهود "هيرسكوفيس" عام 1952 في مؤلفه بعنوان "الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية"the economic life of primitive people. ويلي ذلك دراسات "سيربل بيشاو" عام 1965 عن عمليات التبادل التقليدية والسوق الحديثة وكذلك اسهامات ""مانتج ناش" عام 1966 عن النظام الاقتصادي بالمجتمعات الريفية.[11]

[11] عبد الله غانم، مرجع سابق، ص2.

أما **الرواد الأوائل** الذين أسسوا لظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية من خلال دراساتهم وساهموا في لفت الأنظار إلى طبيعة الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية، وكانت لها الأثر في بلورة هذا الفرع من الأنثروبولوجيا والتي يمكن تحديدها كما يلي:

- دراسات "مالينوفسكي" لنظام الكولا كنظام اقتصادي.
- اتساع مفهوم الاقتصاد التقليدي من منظور "ريموند فيرث".
- "مارسيل موس" والأشكال التقليدية للتعاقد أو الهدايا الملزمة.
- "جورج دالتون" و"بول بوهانون" وفكرة السوق كمحور لنظام التبادل بالمفهوم الواسع في الاقتصاد.

II. عوامل تأخر ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

ظل الاقتراب وثيدا من قبل علماء الأنثروبولوجيا نحو إدراك المجال التحليلي للاقتصاد كنشاط إنساني وانعكس ذلك بشكل واضح في تأخر ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية من جانب ومن جانب آخر في عدم وجود نظرية متكاملة وملائمة تجمع بين رؤى الأنثروبولوجيين والاقتصاديين وتفسير الكثير من الظواهر المتعلقة بالنظم الاقتصادية. ويرجع "جورج دالتون" عوامل تأخر ظهور النظرية في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية إلى ما يلي:

أ. صعوبة موضوع الأنثروبولوجيا الاقتصادية، وانشغال العلماء الأوائل بدراسة الأنساق الاجتماعية ومنها القرابة والنسق السياسي والديني، كما لم يهتم العلماء الأوائل بدراسة النسق الاقتصادي، بل تناولوه ضمن باقي الأنساق الأخرى أو في سياقها. ومن الأنثروبولوجيين القلائل الذين أسهموا في هذا الفرع نذكر: "بول يوهانون"، "موريس جودلير"، هير سكوفيتس"، "مانتج تاج"، "مارشال سالينز"، بالإضافة للجهود المبكرة لمالينوفسكي و"ريموند فيرث".

ب. انصب اهتمام علماء الاقتصاد على دراسة حالة المجتمعات الغربية والاقتصاد الرأسمالي، وحول هذا النموذج صيغت الكثير من المبادئ النظرية، ولم تتسع هذه الرؤى

لمناقشة أنماط أخرى من الاقتصاد باعتبار أن الإنسان اقتصادي بطبعه في كافة النظم الاجتماعية، كما أن أهداف النشاط الاقتصادي واحدة، وفي هذا السياق لم يتناولوا بالبحث والدراسة في الكثير من المجتمعات غير الصناعية، وشكلت هذه التوجهات جانب كبير من البحث في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية، واتخذ بعض العلماء من هذه التوجهات اطاراً نظرياً وتحليلياً عند تناولهم للنظم الاقتصادية بالدراسة والتحليل، دون محاولة صياغة أطر نظرية تتلاءم وطبيعة هذه النظم المختلفة في تكوينها ووظيفتها.

أصبح الآن بعدما تبلورت الكثير من الأفكار في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية أن يعيد العلماء طرح الكثير من المسلمات التي ظلت سائدة في علم الاقتصاد، ومنها على سبيل المثال تلك الأفكار التي ترتكز أساساً على فكرة التمركز السلالي أو التمايز العرقي، ويذكر "موريس جودلير" أن بعض الأفكار كالعقلانية الاقتصادية ظلت مركز التفكير منذ العهود القديمة وكان الهدف ومحورها عند علماء الغرب هو التفسير العلمي لبناء ووظائف نسقين تاريخيين مختلفين، يتمثل الأول في الاقتصاد التجاري (أصل أوربي) والثاني في الاقتصاديات ما قبل التصنيع (أصل غير أوربي)،كما حرصوا على إيجاد مبررات توضح تفوق الاقتصاد الأول على النسق الثاني من الناحية الإيديولوجية، ووصف الأول بالعقلانية والرشد والثاني باللاعقلانية وبفقدانه لمقومات النظم الاقتصادية، بالرغم من نسبية هذه الخصائص في كل اقتصاد على حدة.[12]

III. مجالات الاهتمام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

تعددت مجالات الاهتمام في الأنثروبولوجيا الاقتصادية والتي تتضمن دراسة النظم الاقتصادية على اختلافها وتعدد أهدافها ومنها ذات البعد الاقتصادي ومنها: عمليات الانتاج والاستهلاك وتنظيم العمل وتقسيمه والتبادل، وذات الأبعاد الثقافية ومنها: مفهوم العقلانية، النذرة، الثروة والتراكم والنقود والقيمة.

[12] فاروق محمد العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 28-29.

عموما نبعت النظم الاقتصادية من المجتمع لعلاج مشكلة ما ولتنظيم الأنشطة أو الحياة الاقتصادية، وقد يتغير النظام الاقتصادي المتبع لتغير أوضاع المجتمعات ومتطلباتها.

1. مفهوم النظام الاقتصادي:

هو جزء من النظام الاجتماعي والثقافي والذي يهتم بالانتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في مجتمع معين. وينحصر الاهتمام في المجال الاقتصادي في دراسة الأدوات المستخدمة في انتاج السلع بالإضافة للسلع ذاتها، أو الاهتمام بعلاقة الأفراد بالأشياء المادية من خلال عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك، فمهمة النظم الاقتصادية فهم العلاقة بين الاقتصاد كنظام اجتماعي وبين النظم الاجتماعية الأخرى، فالنظم الاجتماعية تشكل الغايات الاقتصادية التي يسعى اليها الأفراد، كما تحدد الوسائل التي من خلالها تتحقق هذه الغايات. بالاضافة لذلك عملية التفاعل المستمر بين النظم الاجتماعية والنظام الاقتصادي كالأسرة والنظام السياسي اللذان ينعكسان ويؤثران على النظام الاقتصادي في أنماط الانتاج وعمليات التوزيع والاستهلاك وتشكيل الحياة الاجتماعية إلى جانب تحديد طبيعة البنية الاجتماعية في مجتمع ما (ترابط النظم مع بعضها البعض).

2. أنواع النظم الاقتصادية:

عرف الاقتصاد العالمي ثلاثة أنظمة رئيسية وهي: نظام اقتصاد السوق الحر ، نظام الاقتصاد الآمر أو التخطيط المركزي، ونظام الاقتصاد المختلط، وخلال فترة الثمانينيات شهدت مولد نظام اقتصادي جديد يجمع بين طياته مقومات النظم الثلاثة ماصطلح عليه باسم نظام اقتصاد السوق الحديث.

أ. **نظام اقتصاد السوق الحر**: ينظم الحياة الاقتصادية وفق الفلسفة الاقتصادية الليبرالية التي تسمح للدولة بإقامة قاعدة البنية التحتية، وتوفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وفق مبادئ عامة وهي: القوانين الطبيعية، الرشادة الاقتصادية، الحرية الاقتصادية والفردية النفعية.

ب. **نظام الاقتصاد الآمر أو التخطيط المركزي:** يستند على الفلسفة الاشتراكية وفق الأسس التالية:[13]

- احتكار الدولة للعملية الاقتصادية دون وجود منافس لها.
- رفض مبدأ الحرية الاقتصادية والتأكيد على تدخل الدولة في كافة الشئون.
- الملكية العامة لوسائل الانتاج.
- تخصيص الموارد من قبل جهاز التخطيط.
- وجود تعارض وعدم الانسجام بين المصلحة العامة والخاصة.

ج. **نظام الاقتصاد المختلط:** يحاول هذا النظام أن يؤلف بين إمكانيات الأفراد والدولة في تسيير عملية التنمية وإدارة النشاط الاقتصادي، تقوم الدولة بوظيفة الحارس وتشارك القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن المجتمع يجمع بين الملكيتين العامة والخاصة لوسائل الانتاج. يتكون هذا الاقتصاد من:[14]

- وظائف الدولة الحارسة الممثلة في قطاع الخدمات العامة وهي خدمات البنية الأساسية ، والأمن الداخلي والخارجي أو ما يسمى بقطاع النشاط العام.
- قطاع النشاط الخاص الذي يدار بإمكانيات الأفراد ويوجهه آليات السوق ويسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن.

د. **نظام اقتصاد السوق الحديث:** اتبعته الدول النامية على طريق الاصلاح الاقتصادي والهيكل الذي تجربه على مؤسساتها خلال القرن العشرين، ويقوم على عدة أسس وهي:[15]

- تشجيع القطاع الخاص والأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق.
- تطبيق برنامج الخصخصة مع توسيع قاعدة الملكية الخاصة.
- تحويل الموارد الاقتصادية من القطاعات الأقل كفاءة إلى الأكثر كفاءة.

---

13 سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للنشر، ط1، القاهرة، 1994، ص ص 30:22.

14 المرجع نفسه، ص ص 32-33.

15 المرجع نفسه، ص ص 37:33.

- الاعتماد على أدوات السياسات الاقتصادية الكلية macro-economic في إحداث التحول الاقتصادي المطلوب.

3. مجالات النظام الاقتصادي:

أ. الانتاج: Production ينبغي للأفراد الحصول على الموارد الأساسية التي تمكنهم من عملية الانتاج والاستمرارية فيه، ولكل مجتمع قواعده ونظمه التي تتعلق باستغلال هذه الموارد (العمل يحركه طبيعة الانتاج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كيفية الانتاج وكميته، العائد الاجتماعي من وراءه، أسلوب تقسيم العمل الشائع).

طور "ديفيد ريكاردو" فكرة "آدم سميث" حول قيمة الأشياء التي يحققها الانتاج حيث أضاف صياغة لمفهوم القيمة ومنها مقياس الوقت الذي يبذل في انتاج السلعة، والقيمة النسبية لها في ظروف تاريخية واجماعية معينة، توصل "سالسبوري" إلى أن الزمن هو مقياس للتكلفة عند بعض الجماعات التقليدية، وكما فعل "موريس جودلير" في قياس زمن العمل وعلاقة ذلك بقيمة الملح كسلعة وعملة في الوقت ذاته بين جماعات "الباروبا" في غينيا الجديدة، حيث لاحظ أن أساس القيمة التبادلية التي ارتبطت بالملح لدى هذه الجماعات مردها للجهد الشاق الذي يبدل في استخراجه وتجهيزه، ومن ثم يمكن القول بأن الملح صورة بدائية للنقود لدى هذه الجماعات.

ب. تنظيم العمل: يتطلب أداء العمل إلى قدر من التنظيم والذي يختلف حسب طبيعة المجتمع والنظام الاقتصادي ، وظروف الانتاج والهدف منه والوسائل التكنولوجية المتاحة، ووفقا لذلك يتطلب تنظيم العمل إلى درجة عالية من التخصص حسب طبيعة المؤسسة وسوق العمل وسعر الفائدة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والتجارة الدولية والبنوك الائتمانية، وهذه الخصائص لا تنطبق على المجتمعات ذات اقتصاديات الكفاف، والتي تفتقد إلى الكثير من هذه التنظيمات التي تتعلق بالعمل، وتصبح في المقابل وحدة الانتاج هي الجماعة القرابية أو الأسرة الممتدة (العمل دور يستمد معناه وعائده من عضوية الفرد في

جماعة اجتماعية)، باعتبارها مسرحا للنشاط الاقتصادي وفي حدودها الاقليمية والاجتماعية يتم توزيع وتبادل عائد النشاط الاقتصادي (علاقات اجتماعية وثقافية ودينية).

وكشفت الدراسات الأنثروبولوجية عن ملامح لتنظيم العمل تتسق والأدوار والأهداف من العمل، حيث تشترك مجموعة كبيرة من الأفراد في العمل كما هو الحال في عمليات صيد الجاموس البري لدى هنود السهول ، حيث يتطلب ذلك مشاركة لطاقات متنوعة من ذكور وإناث القبيلة القادرين جسمياً، وما أن يتم تحديد موقع قطيع الصيد حتى تبدأ جماعة الصيد في نصب الشراك بشكل حذر ومنظم ويعكس فهماً واعياً للأدوار حتى لا يؤدي ذلك في تشتيت القطيع المراد صيده، ومن الملاحظ أن صيد الجاموس في هذه الجماعات يتطلب درجة عالية من التنسيق والتنظيم بين جماعة الصيد والتي يقودها أحد الأفراد من ذوي الخبرة والمهارة، وتكون مهمته تجهيز الفريق وتوزيع الأدوار لضمان نجاح عملية الصيد.[16]

ج. **تقسيم العمل:** تعتبر ظاهرة تقسيم العمل عامة في المجتمعات الإنسانية وتعرف شكلا أو أشكالا متعددة، ويرتبط تقسيم العمل بالقدرات البيولوجية باعتبارها محددا يمكن من خلاله تفسير اختلاف الأدوار، يقدم التحليل الأنثروبولوجي تفسيرات أخرى متنوعة حول مستوى التعقيد الاجتماعي والاعتبارات الثقافية وبعض الأبعاد الاقتصادية التي تتحكم في تشكيل هذه الظاهرة، إلى جانب الاستراتيجية لكيفية الحصول على الحاجات الأساسية أو تحققها بين جماعة ما. في المجتمعات التقليدية يتخصص الرجل في صيد الحيوانات الكبيرة والمرأة تجمع الطعام من المنطقة المحيطة بالمسكن، نجد درجة أعلى من التباين في التقسيم النوعي للعمل في المجتمعات الزراعية، حيث توجد بعض المعايير الثقافية لبعض الأدوار الخاصة بالذكور وأخرى للاناث في اطار متغيرات متنوعة، حيث تقترن هذه المعايير ما بين المكانة والدور وطبيعة العمل من حيث مشقته البدنية وبين من يؤديه (الأعمال الشاقة للذكور والبسيطة من حيث الجهد والعائد يؤديها الإناث والأطفال).

[16] فوزي عبد الرحمان، الأنثروبولوجيا الاقتصادية النظرية – المنهج– التطبيق، مطبعة الفجر الجديد، 1992 ، ص 62

د. **التبادل:** يعد محورا للنشاط الاقتصادي عند المجتمعات التقليدية (المجتمعات الحديثة يحدد العلاقة بين المنتج والمستهلك والمشتري والبائع)،وقد يتجاوز التبادل حدود الجماعة الواحدة بهدف الحصول على بعض الحاجات التي تفتقدها الجماعة، ويكون ذلك بين جماعة أخرى مجاورة في أغلب الأحيان، كما يتجاوز تحقيق أهدافا اقتصادية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية كتدعيم المكانة وتحقيق التراكم الاجتماعي.

ويقسم بعض العلماء أشكال التبادل في المجتمعات ذات الاقتصاد التقليدي إلى ما يلي:

- هبات بحتة
- مدفوعات اعتيادية، والتي يعاد دفعها بصورة غير منتظمة.
- مدفوعات مقابل خدمات.
- هبات معادة في صورة متساوية اقتصادياً.
- تبادل سلع مادية مقابل امتيازات وأتعاب وأشياء غير مادية.
- تجارة بسيطة وبها خصائص التجارة البحتة.

ويظهر جليا تداخل ما بين القيم الاجتماعية والاقتصادية في عمليات التبادل. كما يتضمن التبادل في كثير من المجتمعات التقليدية مجموعة من العلاقات الطقوسية والقواعد الأخلاقية، يدخل فيها علاقات المكانة والقرابة والصداقة، بينما تتم المبادلات التجارية وفقا لتعاقدات واتفاقات.

وهناك تقسيم آخر لأشكال التبادل وهي كالآتي:

- **التبادل العام:** تغلب عليه الأبعاد الاجتماعية والثقافية ويتقلص فيه البعد المادي، ويتمثل في الهبات وهناك بعض التعبيرات الاثنوغرافية الأخرى كالمشاركة والضيافة والهبة المجانية والمساعدة والكرم إلى جانب مسميات أخرى يطلقها الأنثروبولوجيون لتحديد طبيعة هذا النوع من التبادل كواجبات القرابة أو الزعامة.

- **التبادل المتوازن:** تتم عن طريق تقديم شيء متوازن مع الشيء الأول، ويكون ذلك دون تأخير في رد المقابل، تتم العملية عن طريق تبادل الهبات والمدفوعات وهذا النوع من التبادل يتصف بالتوازن بين شقيه المادي والاجتماعي.

- **التبادل السلبي:** في هذا الشكل هناك محاولة الحصول على أشياء عن طريق المساومة أو المقايضة، حيث يحاول أطراف هذه العلاقة تنظيم منفعة على حساب الآخر.

وثمة تساؤلات تفرض نفسها على الباحث في مجال دراسة الاقتصاد والأنثروبولوجيا يمكن أن تسهم في حسم هذه القضية منها:

- ما هي الأهداف التي يسعى الاقتصاد إلى تحقيقها؟
- ما هو مجال النشاط البشري الذي يشكل مجال النشاط الاقتصادي؟

وهناك اتفاق عام بين علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية أن النظرة الأنثروبولوجية تعوق وصفهم وتحليلهم لاقتصاد معيّن بدون ايضاح العلاقة بينه وبين العناصر غير الاقتصادية في نسق اجتماعي محدد في الوقت ذاته.[17]

وتعكس هذه التوجهات فهمهم الوظيفي للظواهر الاقتصادية، وتلك رؤية افتقدت في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، والتي انطوت الآراء فيه على بعض ملامح التعسف عند تحديد العلاقة بين النشاط الاقتصادي والإنسان والبيئة والتي تعتبر ركناً هامّاً في تحقيق التفاعل بين هذه العوامل ، كما انعكست في تحديد غاية النشاط الاقتصادي واعتباره تحقيق أعلى مستوى ربح ممكن، وأنه يخضع لمجموعة من القوانين التي تحدد مسار السوق كالعرض والطلب.

ويبرر "ريموند فيرث" هذا الموقف الخلاف بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاقتصاد حول طبيعة الاقتصاد التقليدي بما أسماه التباين بين النظم الاقتصادية التي صاغ فيها علماء الاقتصاد فكرهم الذي تميّز بالطبيعة المجرّدة والإطار المؤسس والشركات ذات المسؤولية

[17] فاروق محمد العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية – قضايا نظرية ونماذج واقعية، ط1، مطابع سجل العرب، القاهرة، ص 79.

المحدودة والتجارة الدولية، وهي في مجمعها مظاهر تمثل تناقضاً ملحوظاً لأنظمة اقتصاديات الكفاف التي تفتقد إلى العمومية بدورها، وتلاشي أشكال السوق وندرة النقود، لذلك مثلت النظم الاقتصادية الأولى محوراً لاهتمام الاقتصاديين والنظم الثانية مجالا لاهتمام علماء الأنثروبولوجيا، كما أسهم ذلك التباين في ابعاد الصور البسيطة والتقليدية للاقتصاد من دائرة اهتمام الاقتصاديين.[18]

وثمة تفسير آخر لعوامل وجود الفجوة بين مفاهيم علم الاقتصاد والنماذج الاقتصادية التقليدية، مردها أن علماء الاقتصاد لا يذهبون إلى أرض الواقع لتسجيل الملاحظات الدقيقة حول الظواهر الاقتصادية في غير مجتمعاتهم، إذ ليس لديهم ما يقابل العمل الميداني، كما أن حيز البحث لا يدخل فيه السلوك الإنساني أو النظام الاجتماعي، بل ينصب في المقام الأول على محددات اقتصاديات السوق الصناعية على المستوى المتسع، ولا تمثل ظواهر الواقع أهمية كبيرة في الفهم والتحليل.

وبذلك صار لزاماً تقديم رؤية أكثر اتساعاً وشمولا لتستوعب في التحليل والتفسير ذلك الاختلاف بين الأنماط الاقتصادية المختلفة.

4. خصائص النظم الاقتصادية التقليدية والحديثة:

إن هذه الصور من أشكال الإنتاج البدائي في الجمع والزراعة والرعي تبدو غريبة بالنسبة لأشكال الاقتصاد الحديث، لكنها كانت كافية ومترابطة بالتركيب الحضاري العام للجماعات البدائية. ولكي نفهم أسس هذه الأنظمة وكفايتها النسبية يمكن أن نلقي عليها الضوء على أساس بعض المعايير الاقتصادية الحديثة.

أولًا: تكنولوجية الإنتاج وتقسيم العمل: سبق وأن أكدنا أن أهم ما يميز هذه المجتمعات عن الحضارة العليا المعاصرة، هو أنها تستخدم تكنولوجية إنتاج بسيطة وبدائية. وبرغم تخلف هذه الوسائل الإنتاجية إلَّا أنها تتكافأ مع بساطة العمليات الإنتاجية المطلوبة وبساطة هدف الإنتاج، وهو تلبية احتياجات الغذاء بالطرق المتعارف عليها عند كل حضارة على حدة. إن

[18] Firth . R ; thermes in economic anthropology ; ibid ; pp 47-51 .

الكثير من أدوات الإنتاج البدائية هي في حد ذاتها ابتكار عظيم متلائم أشد التلاؤم مع الظروف البيئية، إلَّا أن كل أشكال الإنتاج تسير بواسطة طاقة الإنسان أو الحيوان البيولوجية، وهي كما عرفنا ذات جهد محدود. ومن ثم لا بدَّ وأن يكون الإنتاج محدودًا ومتكافئًا مع القوة العددية للعمالة البشرية أو الحيوانية من ناحية ومع احتياجات المجتمع من ناحية أخرى؛ ولهذا أيضًا لم تنشأ اقتصاديات السوق الكبيرة كما هو واقع الأمر الحالي، ولم يكن هناك اعتماد متبادل بين مجتمع وآخر إلَّا في الكماليات، وقد كان هذا الوضع سائدًا في كل جهات العالم قبل الثورة الصناعية.

ويرتبط بالكفاية الذاتية لكل المجتمعات البسيطة نظام تقسيم العمل الذي كان يقوم باستمرار على أساسين: الجنس، والسن. وقد رأينا أن تقسيم العمل على أساس الجنس تقسيم واضح وبسيط: يختص الرجال بكل الأعمال التي تقتضي جهدًا عضليًّا وبعدًا مكانيًّا عن القرية أو المعسكر، بينما تقوم المرأة بالنشاط الاقتصادي القريب من المسكن. أمَّا تقسيم العمل على أساس درجات السن، فيتضح في حياة الرعاة والمزارعين بصورة أكثر مما نجده عند الجمَّاعين. هذا وما زال تقسيم العمل في أشكال الاقتصاد الحديثة قائمًا على هذين الأساسين، فنادرًا ما تقوم المرأة بأعمال التعدين أو الصناعات الثقيلة أو الخطرة، وقلما تقوم بأعمال تقتضي تجوالًا بعيدًا عن المدينة أو القرية، وكذلك هناك تقسيم للعمل على أساس فئات السن، وإن كانت فترة الإنتاج عندنا قد طالت إلى سن الستين أو أكثر بينما كان الرجال في المجتمعات البسيطة يتحولون إلى مجتمع كبار السن والحكماء في نحو الأربعين من العمر. ولا شكَّ أن ذلك يرتبط أيضًا بمتوسط العمر الذي كان قصيرًا في الماضي بالقياس إلى متوسط العمر الحالي.

وبرغم التشابه في أسس تقسيم العمل بين المجتمعات البسيطة والحديثة، إلَّا أن هناك فارقًا جوهريًّا يفصل بينهما. ذلك هو موضوع التخصص؛ ففي المجتمعات البسيطة يعرف الإنسان الحرفة الأساسية معرفة جيدة — سواء كانت الجمع أو الصيد أو الزراعة أو الرعي — فجميع الأفراد يتعلمون في مدرسة واحدة هي المشاهدة والتجربة منذ الطفولة والممارسة العملية منذ البلوغ. ويترتب على ذلك أن جميع الأفراد يعرفون أصول المهنة وأسرارها بالتجربة، ويُثرون هذه المعرفة بالاستماع في معظم الأمسيات إلى تجارب كبار السن في

المجتمعات أو الأندية؛ ولهذا لم يكن هناك تمايز كبير بين الفرد والآخر في أداء العمل الاقتصادي. وقد تكون هناك فوارق بسيطة نتيجة لحذق شخص معين أو تجربة آخر، لكن هذه الفوارق سرعان ما تزول؛ لأنها تشيع فور حدوثها ويتعلمها الآخرون في اجتماعات الأمسيات.

ويترتب على هذا أن كل فرد يصبح وحدة عمل اقتصادية متكاملة. وبرغم ذلك، فإن بعض أشكال النشاط الاقتصادي تدعو إلى العمل الجماعي: عمليات الصيد الكبير، عمليات الهجرة والتنقل الموسمي بحيوان الرعي، عمليات النفير (استنفار أعضاء المجتمع العاملين) من أجل إعداد الحقول الجديدة للزراعة اليدوية بقطع الأشجار وحرق الأعشاب البرية وتخطيط الحقول أو البذار وجني المحصول.

وهذه الأشكال من العمل الاقتصادي تختلف تمامًا عن شكل العمل شديد التخصص في المجتمع المعاصر، فكل فرد يتعلم مهنة معينة ويتعذر عليه الانتقال من مهنة إلى أخرى إلَّا بالتعلم. ومن ثم، فإن التخصص الاقتصادي في المجتمع الحديث يعلو على بقية الأشكال الحضارية في إيجاد الترابط بين أفراد المجتمع، وبذلك فهو ترابط جبري يؤدي إلى حدوث المنازعات والشقاق داخل المجتمع، ويؤدي أيضًا إلى الثورات الاقتصادية الاجتماعية، وهو أمرٌ غير معروف داخل المجتمعات البسيطة. فالنزاعات التي تحدث داخل المجتمعات البسيطة لا تقوم لأسباب اقتصادية فقط، إنما ترتبط بالعصبية الدموية (العشائرية ومجموعات النسب والمكان)، ولا تؤدي إلى ثوراتٍ، إنما إلى انقسام المجتمع إلى قسمين؛ واحد يبقى والآخر ينسحب إلى مكانٍ آخر. وقد تكرر ذلك في صورة الهجرات القبلية العديدة التي عمَّرت العالم. وبطبيعة الحال، كانت هناك هجرات أخرى مردُّها زيادة السكان عن الموارد المتاحة في الإقليم، لكننا لم نعرف أن نزاعات داخل المجتمعات البسيطة قد أدَّت إلى فرضِ رأي على آخر أو تحكم مجموعة وتسلطها على أخرى إلَّا في حالات الغزو وفرض حكم أرستوقراطي بواسطة الغزاة.

ثانيًا: تركيب وعضوية الجماعة المنتجة: قلنا إنه لا يوجد تخصص إنتاجي بين أفراد المجتمع سوى التخصص المبني على الجنس والسن، وحتى التخصص لا يكوِّن طبقات عمل في سائر أنحاء القبيلة أو العشيرة، بل هو يرتبط فقط بالجماعة المحلية، سواء كانت

مجموعة نسب أو مجموعة مكان (قرية)؛ ولهذا فإن تنظيمات القرابة والمكان الاجتماعية هي نفسها تنظيمات العمل.

وعلى هذا، فإن للتنظيمات الاجتماعية — أسرة أو أسرة ممتدة أو مجموعة نسب وقرابة أو مجموعة مكان — عدة وظائف: اجتماعية، ودينية، وسياسية، واقتصادية. وكل هذه الوظائف مترابطة معًا بحيث لا يمكن فصلها إلَّا لغرض الدراسة فقط، بينما نجد في أشكال الاقتصاد الحديثة انفصالًا واضحًا بين التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ويترتب على الترابط الحيوي بين وظائف التنظيم الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات البسيطة عدة اختلافات جوهرية عن التنظيم الاقتصادي الحديث، فلا توجد سوق للعمل ولا عمل أجير، ويحل محل ذلك العمل الجماعي غير الاختياري بين أعضاء التنظيم الاجتماعي على نحو ما فصَّلنا آنفًا. يترتب على عدم وجود سوق للعمل أنه لا يوجد رأس مال إنتاجي يستثمر في العمل الأجير، ولا رأس مال تسويقي؛ لأن فائض الإنتاج محدود ووسائل النقل أيضًا محدودة. وبرغم وجود نظام للرق أو ما يشابهه في بعض المجتمعات البسيطة، إلَّا أن العمالة المطلوبة من الرقيق محدودة بطبيعة أدوات الإنتاج ومحدودة بإعالة ملاك الرقيق (غالبًا الرؤساء، والزعماء، أو الرعاة)، ومحدودة بطبيعة السوق الاستهلاكي الصغير، وعدم وجود استثمارات بالمعنى الحديث.

ثالثًا: نظم ووسائل التبادل وفكرة النقود: إن تقدير تكاليف الإنتاج غير ذات موضوع بالنسبة للنظم الاقتصادية البسيطة، ويزيد من غموض فكرة تقييم الإنتاج والأرباح في التبادل عدم وجود فكرة النقود بالمعنى الذي نعرفه حاليًّا أو عرفته الحضارات العليا القديمة؛ فالتبادل بين أشكال الإنتاج والمجتمعات يحدث للمنفعة وليس للربح، والتجارة الصامتة[19] التي تحدث بين بعض المجتمعات دليل على ذلك. لكن معظم الجماعات البسيطة قد ابتكرت قيمة معينة للتبادل: في ميلانيزيا أنياب الخنزير، وفي أفريقيا أصداف معينة Cowrie shell، وحبوب

[19] أشهر أمثلة التجارة الصامتة هي تلك التي تحدث بين أقزام وسط أفريقيا وجيرانهم من الزنوج والبانتو. فإذا أراد الأقزام تبادل المنفعة مع الزنوج المجاورين؛ فإن القزم يضع حيوان صيد أو أكثر في حقل أحد الزنوج، ويضع الزنجي بعضًا من المحصول، فإذا جاء اليوم الثاني ولم يحمل القزم المحصول يزيد الزنجي الكمية أو يأخذ محصوله إذا لم تكن الصفقة تعجبه. وتحدث هذه التجارة الصامتة خلال الليل ودون أن يلتقي الطرفان إلَّا نادرًا.

الكاكاو عند الأزتك (المكسيك)، وأصداف أو أقراص حجرية ضخمة مثل أحجار الرحى عند سكان بولينيزيا.

ولكن هذه ليست نقودًا بالمعنى المفهوم؛ لأنها لا تكوِّن دورة تعامل مثل النقود، بل دورة محدودة. فهناك تبادل من أجل الغذاء، ونوع آخر من التبادل فيما يعتقد أنه كماليات، وثالث خاص بالتبادل بين النبلاء والزعماء وأصحاب المراكز الاجتماعية في القبيلة أو العشيرة. فمثلًا نجد عند قبائل التيف Tiv في وسط نيجيريا هذه الأشكال المتعددة للتبادل: الغذاء يبادل الغذاء (لحوم أو دواجن أو ألبان مقابل محاصيل نباتية). ويمكن أيضًا أن يحدث تبادل بين الغذاء وقضبان النحاس، وتُعتبَر قضبان النحاس في التبادل عالية القيمة كالنساء أو الرقيق، وعند قبائل النيليين في السودان الجنوبي هناك قيمة لكل شكل من أشكال الإنتاج؛ مثلًا البقرة تعادل عددًا معينًا من الخراف أو عددًا آخر من الماعز أو عددًا من الرماح والقوارب المصنوعة من البردي أو القوارب المحفورة.

وفي مجتمعات زراعة المحراث طُوِّرت أشكالٌ من النقود، لكنها لم تتحول إلى مفاهيم النقد والعملة إلَّا في حالات استثنائية، وخاصةً في مجتمعات زراعة المحراث ذات الحضارات العليا القديمة في الشرق وأوروبا. أمَّا في المجتمعات الزراعية الغنية ذات الإنتاج الفائض، فقد قام نظام تسويقي في صورة أسواق أسبوعية محلية وأسواق مركزية دائمة أو موسمية، لكن هذا النظام لم يقتضِ وجود شركات ورأسمال تسويقي ومصارف وغير ذلك مما نعرفه، فلم تظهر تجارة جملة أو تجارات متخصصة، بل إن غالبية التجارة القديمة كانت تقوم دائمًا على أساس بيع كل السلع (كما هو الحال في المناطق الريفية أو الأسواق الشرقية).

رابعًا: تراكم الثروة: إن السلع الإنتاجية الرئيسية في الحضارات المختلفة هي الإنسان والأرض، وفي نظم الاقتصاد البسيط ليست هذه السلع ملكًا فرديًّا لأحد إلَّا في أحوال شاذة. أمَّا أدوات الإنتاج فهي غالبًا ملك للأفراد، وعند مجتمعات الرعي لا نجد ملكية للأراضي، وكذلك في حالة الزراعة اليدوية التي يسودها نظام الحيازة، يكون من حق الزعيم المحلي إعادة توزيع الحيازات في حالات مختلفة، ولكن نظام القرابة ومجموعات النسب كثيرًا ما تتدخل أيضًا في توزيع الحيازات الزراعية. أمَّا الجهد الإنساني في العمل، فإنه يتم من أجل تأدية العمل المطلوب، وليس من أجل الوصول إلى مستوى أمثل وإنتاج أكثر، إلَّا إذا كانت

الظروف الطبيعية قد تدخلت في موسم ما لزيادة الإنتاج الزراعي أو نمو عشب أغنى وأوفر في المراعي؛ مما يترتب عليه وفرة غذاء حيوان الرعي.

كل هذه الظروف — في داخل الإطار الحضاري العام البسيط — تجعل في النهاية الإنتاج والعمل الإنتاجي وأدوات الإنتاج أمورًا مترابطة معًا، بحيث لا تزيد أو تنقص عن احتياجات المجتمع إلَّا بتدخل الظروف الطبيعية أو البشرية (حروب وغزوات وتدمير). وبطبيعة الحال، يؤدي هذا إلى توازن إنتاجي، لكنه في الوقت نفسه ثبات أو ركود في الإنتاج حسب تعريفاتنا الحالية. وعلى أي حال، فإن هذا التوازن لا يؤدي إلى تكوين رأس مال يُعاد استثماره من قِبَل أفراد معينين. ولكن في حالات كثيرة نجد عند المجتمعات البسيطة اتجاهات إلى تراكم الثروة ومزيد من الإنتاج. وكما سبق أن ذكرنا فإن الأنظمة الحضارية لمثل هذه الجماعات قد ابتكرت وسائل متنوعة لتدمير هذه الثروة المتراكمة في مقابل تعويض اجتماعي وتقديري، ومعظم هذه الوسائل لإعادة توزيع الثروة المتراكمة تتخذ شكل الحفلات الطقسية التي تُبعثَر فيها الثروة المجموعة على معظم أفراد المجتمع. ولا شكَّ أن هذه الوسائل ليست سوى نوع من الإشراف الحضاري والمحافظة على التوازن الاجتماعي الاقتصادي داخل المجتمع ومنع تكون طبقة جديدة على أسس اقتصادية استغلالية.

يمكن تحديد خصائص النظم الاقتصادية التقليدية والحديثة وفق الجدول الآتي:[20]

النظم الاقتصادية الثقليدية	النظم الاقتصادية الحديثة
1- يهدف الانتاج إلى سد الاحتياجات الأساسية بالمجتمع. 2- بساطة التكنولوجيا (الوسائل) المستخدمة في الانتاج. 3- تقسيم العمل يتم على أساس السن والنوع. 4- بساطة التنوع في مجال الانتاج. 5- انعدام السوق بمعناه الواسع.	1- يهدف الانتاج إلى سد الاحتياجات وتحقيق فائض يمكن توزيعه في إطار السوق وتحقيق تراكم رأسمالي. 2- تعقد التكنولوجيا (الوسائل) المستخدمة في الانتاج. 3- تقسيم العمل يتم على أساس المهارة الفنية والقدرة على أداء أدوار معينة. 4- تنوع النشاط ما بين الصناعة والتجارة والزراعة في مجال الانتاج. 5- وجود السوق بمعناه الاقتصادي لمكان التبادل.

[20] فاروق محمد العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص 75.

المحور الثالث:

المراحل الأساسية للأنماط الاقتصادية التقليدية (البسيطة)

تمهيد:

III. **اقتصاديات الجمع Food Gathering**

IV. **اقتصاديات التحويل البسيط (الزراعة، الرعي وتربية الحيوان)**

1. مرحلة الاقتصاد الأولى (الزراعة وتربية الحيوان):

2. نشأة الزراعة:

3. اختراع المحراث ودوره في الزراعة:

4. المناطق التي تم فيها استئناس النبات:

5. المميزات العامة للزراعة:

6. زراعة المحراث واستئناس الحيوان:

7. حرفة الرعي ومميزاتها:

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

تمهيد:

تعتمد النظم الاقتصادية على التفاعل بين جماعة ما بنظمها الحضارية وبين البيئة الطبيعية؛ ولهذا نجد أنواعًا عديدة من النظم الاقتصادية في العالم، يمكن أن نصنفها حسب المراحل التي مرت بها إلى ثلاث فئات كبيرة وهي كالآتي:

- اقتصاديات الجمع والصيد والسماكة، ويمكن أن تُسمَّى جميعًا اقتصاديات الجمع.
- اقتصاديات التحويل البسيط التي تضم الزراعة وتربية الحيوان.
- اقتصاديات التحويل المركب، وتشتمل على الزراعة والرعي التجاريين، والصناعة والخدمات.

وقد أثار هذا التصنيف في أذهان المفكرين والإثنولوجيين فكرة المراحل الاقتصادية، ولعل التطوريين الإثنولوجيين كانوا أكثر من ساهموا في وضع نظام محكم لمراحل التطور الاقتصادية في الحضارات العالمية. ونظرًا لارتباط النظم الاقتصادية بالتنظيمات الاجتماعية في صورة دائمة التفاعل، فإن الأنماط الاقتصادية المختلفة كانت وما زالت أساسًا من الأسس القوية التي اعتمد عليها التطوريون في فكرة المراحل الحضارية عامة: الوحشية مرتبطة باقتصاد الجمع والصيد، البربرية مرتبطة بنظام الزراعة والرعي، والمدنية مرتبطة بنظام الاقتصاد الحديث، وحينما هُوجِمَتْ أفكار المدرسة التطورية هُوجِمَتْ أيضًا فكرة المراحل الاقتصادية. ولا شكَّ في أن الأساس الذي اعتمد عليه معارضو المراحل الاقتصادية التطورية هو أساس سليم قائم على كثرة المعلومات التي تجمعت لدينا عن المجتمعات البدائية.

وبرغم هذا الكم التفصيلي من المعلومات عن أشكال الاقتصاد البدائي وأنماط دينامية العملية الاقتصادية، إلَّا أننا لا نرى مبررًا لرفض الفكرة التصنيفية العامة، ولا نرى مبررًا لرفض فكرة التطور المرحلي للأنماط الاقتصادية، فهذه التصنيفات قائمة في وقتنا الراهن، وكذلك عملية المرحلية قائمة تحت أعيننا. فالتحول من الاقتصاد البسيط إلى المعقد أمرٌ لا ينكره أحد في الماضي أو الحاضر.

وليس معنى المرحلية الاقتصادية حتمية مرور المجتمعات كلها من مرحلة إلى أخرى بالترتيب. لقد حدث ذلك في الماضي حينما انتقل أصحاب الحضارات العليا من الجمع والصيد إلى الزراعة والرعي البسيط إلى الزراعة والرعي الموجَّه إلى السوق، وكذلك انتقل سكان أوروبا من الجمع إلى الزراعة إلى الصناعة، ولكن الاتصال بين الحضارة الصناعية والمجتمعات البدائية تؤدي في الوقت الحاضر إلى الانتقال مباشرة إلى بعض أشكال الاقتصاد الحديث دفعة واحدة.

وكذلك ليس معنى المرحلة الاقتصادية أن تُنحَّى المرحلة الأولى جانبًا، وتُترَك نهائيًّا بمجرد الوصول إلى مرحلة اقتصادية أعلى، فلا شكَّ أن الانتقال لا يحدث فجأة، ويظل الاشتراك بين النظامين مستمرًّا لفترة طويلة إلى أن يصبح النظام الجديد هو النمط السائد، ومع ذلك تظل هناك جماعات تمارس أشكال الاقتصاد القديمة، ويحدث تطور ملحوظ في هذه الأشكال يتناسب مع هذا التطور وما يرتبط به من تقدم في تكنولوجية الإنتاج؛ ولهذا فإننا نجد أشكالًا من اقتصاديات الجمع مطورة وممارسة في المجتمع الصناعي المتقدم. فقد تطورت حرفة السِّماكة تطورًا تكنولوجيًّا كبيرًا بحيث تكون الآن إحدى حرف الإنتاج والاقتصاد المركب، برغم أنها في أساسها حرفة جمع، كذلك تمارس الأسر الأوروبية جمع الثمار البرية في العطلات الأسبوعية في مواسم الإنبات لتعمل منها المربيات، وتحولت حرفة الرعي البدائي إلى حرفة تربية الحيوان في مزارع علمية مرتبطة بإنتاج السوق.

وفي بداية التفكير التطوري كان الاعتقاد السائد أن النظم الاقتصادية قد تطورت من الجمع إلى الزراعة ثم الرعي، وظلت هذه الأفكار سائدة إلى أن طوَّرها وفصَّلها الجغرافي والإثنولوجي الألماني إدوارد هان E. Hahn الذي أعلن في سنة 1891 أن المراحل يجب أن تترتب على أساس أن الزراعة تنقسم إلى قسمين مختلفين كل الاختلاف في التكنولوجيا والإنتاج وشكل المجتمع. هذان هما زراعة الفأس Hoe cultivation وزراعة المحراث Plough cultivation، والنوع الأول يمكن أن يُسمَّى الزراعة اليدوية أو الزراعة

الأولية أو الزراعة المتنقلة أو البسيطة، أمَّا النوع الثاني فيستدعي وجود الحيوان لجر المحراث، وهو بذلك تقنية جديدة ترفع وتجدد خصوبة الأرض ويؤدي إلى استقرار الحقول والمساكن.

وعلى هذا الأساس أعلن «هان» أن المراحل الاقتصادية يمكن أن تترتب على النحو التالي:

جمع وصيد ← زراعة يدوية ← استئناس الحيوان ← زراعة المحراث.

ويرى أن زراعة الفأس أمكن اكتشافها عدة مرات في أماكن منفصلة من العالم، إلَّا أن زراعة المحراث واستئناس الحيوان قد اكتُشِفا معًا في منطقة الشرق الأوسط، وانتشرا بعد ذلك إلى بقية أجزاء العالم.

I. اقتصاديات الجمع Food Gathering

من الثابت أن حرفة الجمع والالتقاط والصيد والسماكة تمثل في مجموعها أقدم ما عرف الإنسان من حِرَف للحصول على الغذاء. ولا شكَّ أن كل الجماعات قد مرت بهذه المرحلة قديمًا؛ ولذلك فإن المجتمعات التي تعيش في الوقت الحاضر على الصيد والجمع تعطينا صورة واضحة — في الخطوط العريضة وليس في التفصيلات — عن الشكل الذي كان سائدًا بين إنسان العصور الحجرية للحصول على الغذاء واستمرار الحياة.

وأهم ما يجمع هذه الأشكال المختلفة من الحرف هو أن الغذاء يجمع من الطبيعة كما هو دون محاولة لإنتاجه؛ ولهذا أيضًا اقترح البعض تسمية الجماعات التي تعيش على هذا النوع من الاقتصاد باسم «شعوب الطبيعة» أو «الشعوب التي تعيش على الطبيعة»، وقد شاعت هذه التسمية كثيرًا في الكتابات الألمانية مقابل «جمَّاعو الغذاء» في الكتابات الأنجلوساكسونية.

وسواء كان هذا الاصطلاح أو ذلك فإن أهم ما يتميز به هؤلاء الجماعين، هو أنهم يعيشون داخل الظروف الطبيعية دون إدخال تغيير متعمد على شكل البيئة، فالمحافظة على البيئة

يعطي الناس نوع الغذاء الذي اعتادوه، ولكن برغم ذلك فإن مجرد نشاط الإنسان في هذا الاتجاه التجميعي قد أدى إلى انقراض بعض أنواع الحياة التي يسرفون في استخدامها كمادة أساسية للغذاء، ومن ثمَّ يحدث تغير في إيكولوجية الحياة الطبيعية رغم إرادة الناس، وتقوم أحيانًا بعض الأفكار الثاقبة — من قبل رجال الدين أو الزعماء — بالمحافظة على بعض المصادر المهددة بالتناقص السريع في صورة إعلان تحريم Taboo ديني على صيد نوع من الحيوان أو الأسماك أو كثرة استخدام نوع من النبات، ويتم ذلك التحريم لفترة قد تمتد إلى جيل أو تمتد إلى أكثر من ذلك؛ حتى ينسى الناس أصل التحريم ويتحول التحريم إلى جزءٍ من الطقوس الدينية، ولكن كثرة صيد الحيوان أو جمع النبات المعين تؤدي إمَّا إلى هجرة الجماعة وراء مصدر الغذاء، أو تحول الإنسان إلى نوعٍ آخر من الغذاء النباتي والحيواني.

ونظرًا لتنوع الحرفة، فإن هناك تخصصًا بين الجماعات المختلفة على أساس الاستجابة لنوع البيئة، فالبشمن تخصصوا في صيد الحيوان الكبير، وأمريند الساحل الشمالي الغربي لأمريكا الشمالية تخصصوا في صيد الأسماك، وأمريند السهول الغربية الأمريكية تخصصوا في صيد البيسون (الجاموس البري)، وأمريند السهول الشمالية الأمريكية تخصصوا في صيد الكاريبو، والإسكيمو تخصصوا في صيد الأحياء البحرية، وسكان شمال آسيا تخصصوا في صيد الرنة، وأقزام أفريقيا تخصصوا في صيد الفيل. ولا شكَّ أن الفوارق كبيرة بين المتخصصين، على سبيل المثال: الفوارق كبيرة بين الإسكيمو الذي يعيشون على لحوم البحر والبشمن الذين يعيشون على لحوم الزراف والتياتل، والسمانج (وسط الملايو) الذين يعيشون أساسًا على جمع النباتات. ويؤدي مثل هذا التخصص أيضًا إلى اختلافات كبيرة في نوع الأدوات والأسلحة التي تُستخدَم لجمع الغذاء، واختلافات أخرى مرتبطة بإيكولوجية النبات والحيوان، ومن ثم تنتظم كل جماعة في تركيب اجتماعي يتفق مع الظروف البيئية، وتتحدد حركة الناس وهجراتهم الموسمية تبعًا لهذه الظروف.

ودرجة التخصص الكاملة في نوعٍ من الغذاء لا وجود لها إلَّا نظريًّا، لكن الغالب أن الإنسان بدأ كما هو الآن؛ أي متعدد المذاقات — آكل نباتي وحيواني معًا — وهي صفة من الصفات البيولوجية التي تميِّز الإنسان عن بقية المملكة الحيوانية. على أي حال، ربما كان حال الإنسان كذلك في البداية؛ لأن اصطياد الحيوان — حتى الحيوانات الصغيرة — يحتاج إلى نوعٍ من الأدوات والابتكارات.

ورغم أننا نجد جماعات معاصرة تميل إلى الاعتماد بشكل أكثر على الغذاء النباتي الطبيعي لقلة الحياة الحيوانية التي يمكن صيدها، وغنى الأقاليم بالثروة الغذائية النباتية. ومع ذلك فإن هذه الجماعات تمارس صيد الطيور والحيوانات الصغيرة بواسطة قصبة النفخ (بندقية النفخ)؛ وهي عبارة عن قصبة طويلة تُجوَّف جيدًا ويُوضَع داخلها سهمٌ صغير (مسمم أحيانًا تسميمًا خفيفًا)، ثم ينفخ الشخص في طرف القصبة فينطلق السهم في اتجاه الهدف بدون ضوضاء، كذلك يستخدمون بعض أنواع الشباك البسيطة. وعلى نقيض هذه الحالة نجد الإسكيمو الذين يعيشون أساسًا على اللحوم من الصيد البحري (الفقمات وفيل وعجل البحر والحيتان والأسماك)، وقليلٍ من الصيد البري (الكاريبو)، ومع ذلك فإنهم يقومون بجمع النباتات والزهور والثمار التي تنبت خلال موسم الصيف القصير، وعلى هذا النحو نجد هناك — مهما كانت درجة التخصص — موارد إضافية من الغذاء إلى جانب الغذاء الرئيسي؛ إذ يقوم جمَّاعو الثمار والغذاء النباتي ببعض الصيد، ويجمع الصيادون والسماكون بعض الغذاء النباتي.

أقسام جامعي الغذاء: يمكننا أن نقسم جماعي الغذاء إلى قسمين رئيسيين؛ هما:

– **جامعو الغذاء:** يستند أساسًا إلى جمع الغذاء النباتي مع القليل من الصيد، بينما القسم الثاني يضم جماعات متخصصة أساسًا في الصيد إلى جانب جمع بعض الغذاء النباتي. ويمثل النوع الأول: السمانج، وسكان جزر أندمان في خليج البنغال، والأستراليون، والتسمانيون، وبعض سكان أمازونيا، وبعض الأمريند مثل قبائل كاليفورنيا والحوض العظيم

وعلى الأخص قبيلة الشوشوني. بينما يمثل الصيادين: البشمن، والأقزام في أفريقيا، والإسكيمو، وأمريند الشمال، والسهول العظمى، والساحل الشمالي الغربي في أمريكا الشمالية، وسكان تييرا دلفويجو في أقصى جنوب أمريكا الجنوبية، والقبائل السيبيرية المختلفة في الشمال والشرق الأقصى في الاتحاد السوفيتي.

ويتنقل جامعو الغذاء كثيرًا وراء النباتات والجذور، ويُعرَف الذين من دأبهم حفر الأرض وراء الجذور باسم «الحفارين»، مثل الشوشوني الذين يأكلون ما يزيد عن مائة نوع من البذور والثمار والجذور. والأداة الرئيسية في الحصول على مثل هذا الغذاء هي عصا الحفر المدببة من أحد طرفيها، إلى جانب نوع من المضارب الخشبية لضرب الأعشاب والحصول على البذور التي تُجمَع في السلال. كذلك يأكل جامعو الغذاء الكثير من الحشرات مثل فرس النبي والنمل، وتُحمَّر هذه الحشرات تحميرًا خفيفًا ثم تُطحَن وتُعجَن وتُصنَع منها فطائر لكل منها مذاق حسب نوع الحشرة، وفي أحيانٍ كثيرةٍ يُضاف الجراد إلى مائدة هؤلاء الناس، وتُصاد الحيوانات القارضة الصغيرة كالأرانب بالفخوخ البسيطة أو بالمطاردة، وأحيانًا يقوم هؤلاء الجماع أيضًا بصيد الغزال، وفي كل الحالات يقوم الصياد بتعقب فريسته لمسافات طويلة، وقد يستغرق تعقبه لها (باقتفاء أثر أقدامها) يومين حتى تسقط الفريسة من الإعياء. وغالبا ما تؤكل اللحوم نيئة، وبعض الجماعات مثل البشمن والأقزام يشوون اللحم — أو على الأقل جزءًا منه — على النار.

وتقسيم العمل عند جامعي الغذاء عامة يقوم على أساس الجنس، وتقوم النساء بعمليات الجمع القريبة من المعسكر.

– **الصيَّادون:** فإنهم برغم اعتمادهم على الغذاء النباتي اليومي، إلَّا أنهم يميلون دائمًا إلى أكلِ اللحوم. وصيدُ الحيوان لا يمكن أن يتم بدون سلاح إلَّا في حالات خاصة، وذلك بدفع الحيوانات صوب هاوية كما كان يفعل إنسان العصور الحجرية. وفي الوقت الحاضر لا يتم الصيد بدون أسلحة هجومية للرمي والقذف والطعن والضرب بواسطة القسي والسهام

والحراب والسكاكين والعصي والفئوس المرتدة وغير المرتدة، إلى جانب وسائل أخرى من الفخوخ والحفر والسموم. وفي أحيانٍ كثيرةٍ تقوم الكلاب بمساعدة فعَّالة في الصيد، كما هو الحال عند معظم الصيادين، وخاصة سكان تييرا دلفويجو والإسكيمو. ورغم أن أحسن أسلحة الصيد الحالية هي القسي والسهام إلَّا أنها حديثة نسبيًّا؛ إذ لم تظهر إلَّا في أواخر العصر الحجري القديم الأعلى أو في الحجري الحديث؛ ولهذا فإن إنسان نيندرتال كان يستخدم الرماح والعصي والحجارة فقط. ونظرًا لميزة السهم فإنه منذ اكتشافه انتشر بسرعة في سائر أرجاء الأرض، ويستخدمه الصيادون بمهارة فائقة، وهم يضيفون إلى هذه المهارة التنكر في شكل الفريسة لكي يمكن التسلل داخل القطيع والتصويب الدقيق عن قرب. ويشتهر البشمن بتقليد الزراف، وكان أمريند الشايين يصطادون النسور وهي محلقة عن قرب، وكان الفرد منهم يختبئ في حفرة وسط الأعشاب ثم يلوِّح ببطء بقطعة من القماش حتى يسترعي انتباه النسر فيحلِّق هابطًا.

وفي العادة نجد أن عمليات الصيد الكبير — كالزراف عند البشمن أو الفيلة عند الأقزام أو الحوت عند الإسكيمو — عملية جماعية، وتحتاج إلى تنظيم ودقة في التنفيذ مع الكثير من الشجاعة والإقدام. ولما كان هناك دائمًا ضحايا خلال هذه العمليات الكبيرة؛ فإن هذه العملية قد اقترنت بطقوس دينية وسحرية لتعطي الصيادين الشجاعة والنجاح، وتتحول بعض هذه الطقوس إلى ما يشبه الديانة والعبادة، كعبادة الحوت عند الإسكيمو قبل البدء في الصيد.

والصيد دائمًا من اختصاص الرجال؛ لما يتطلبه من جهد وكفاءة عضلية.

خلاصة عامة: ويمكننا أن نلخص أهم الصفات المميزة للجماعين والصيادين المتنقلين على النحو التالي:

- إن إنتاجهم من الغذاء هو من الضآلة وعدم الثبات بحيث لا يعطي فائض إنتاج إطلاقًا، ويترتب على ذلك أنه لا توجد نقود أو أسواق، كما أن التبادل يتم في صورة هدايا. وفي أحيانٍ قليلة يتم التبادل بين الصيادين والزرَّاع المجاورين، وخاصة في المناطق التي يمكن

أن يكون فيها للزراع سيطرة سياسية غير مباشرة على الصيادين مثل التجارة الصامتة بين الأقزام والمزارعين من الزنوج والبانتو المجاورين لهم في وسط أفريقيا.

- عدد السكان دائمًا قليل ومنتشر على مساحة واسعة لكي يسهل عليهم التنقل وجمع الغذاء؛ ولذلك فإنهم بدو متحركون بصفة مستمرة حسب مواسم الإنبات وكمية النبات والحيوان.
- يتكون التجمع الأولي لهذه الجماعات من وحدات صغيرة من بضع أسر قد لا يزيد عدد أعضائها عن أربعين إلى خمسين شخصًا، وفي أحيانٍ قليلةٍ نجد تجمعات تصل إلى بضع مئات من الأشخاص، ويحدث هذا التجمع الكبير مؤقتًا وفي مناطق الغنى النسبي أثناء فترة من الجفاف أو تبعًا لتركز الحيوان في موسم معين في منطقة معينة.
- تبعًا للعدد القليل من الأشخاص الذين يكونون الوحدات، وتبعًا لانتشار المجموعات والعصب على مساحات واسعة من الأرض؛ فإن الجمَّاعين لم يكوِّنوا تجمعًا سياسيًّا بصورة من الصور، وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية يسير وفق أسس ديموقراطية صرفة، يتولى فيها كبار السن رئاسة المجموعة أو العصبة، وحتى هذه الرئاسة لا تظهر إلَّا في فترات محددة خاصة عند تنظيم الصيد الكبير الذي يدعو إلى رسم خطة واشتراك الأعضاء القادرين على العمل.
- في غالبية الأحوال يتم توزيع الغذاء الذي يحصل عليه الرجال من الصيد والنساء من جمع الثمار على أعضاء العصبة لإشباع احتياجات الغذاء للجميع، ولكن في أحيانٍ قليلة يكون استهلاك الغذاء فرديًّا، خاصة إذا كانت البيئة غنية والعمل الإنتاجي فردي.
- ويتبع هذا الشكل من الحياة الاقتصادية، أنه لا توجد ادعاءات ملكية على أي جزءٍ من الأرض، فكل الأرض ملك مشاع للجميع يمارسون فيها الجمع والصيد، وفي غالبية الأحوال تصبح أدوات الإنتاج — كالرمح أو السهم والقوس — ملكية فردية، وفي أحيان كثيرة قد لا تصبح كذلك، ويترتب على هذا أنه لا توجد فروق اجتماعية بين الأفراد.

أمَّا مجتمعات الصيادين المستقرين، وخاصة السمَّاكين، فتفترق عن الجمَّاعين في النقاط الهامة الآتية:

- ✓ في العادة نجد عددًا كبيرًا من السكان يزيدون أضعاف المرات عن أعداد الجماعين.
- ✓ نظرًا لوفرة الصيد، وخاصة عند أولئك الذين يعيشون على صيد الأسماك؛ فإننا نجد المجتمع ينقسم إلى عدة مجتمعات فردية مستقرة. وفي العادة قد لا يزيد أعضاء هذه القرى عن خمسين شخصًا، ولكن هناك دائمًا قرية مركزية (يتجمع فيها السوق والرئاسة) يتعدى سكانها الدائمون بضع مئات الأشخاص. وفي بعض القرى المركزية بين أمريند السواحل الشمالية الغربية لأمريكا الشمالية قد يصل العدد إلى ما بين ألف وألفين من السكان.
- ✓ تقسيم العمل يتم أيضًا على حسب الجنس، ويقوم الرجال دائمًا بصيد الأسماك والحيوان، بينما تجمع النساء الغذاء النباتي، وتُنظَّم عمليات الصيد بواسطة زعيم وراثي، سواء كان هذا الزعيم رجلًا أو امرأةً حسب نوع التنظيم الاجتماعي السائد. وفي عمليات الصيد الكبيرة لا تتحرك كل الجماعة، بل المتخصصون في الصيد فقط، ويظل الباقون من أعضاء المجتمع في القرية بصفة دائمة. وهذه الحركة خارج القرية لا تحدث إلَّا في مواسم معينة، وفيما عدا ذلك يحدث الكثير من الصيد والجمع الفردي بصفة مستمرة.
- ✓ توزيع إنتاج الصيد الكبير لا يتم على أعضاء المجتمع كما رأينا في الحالات السابقة، بل إن الصيد يُقسَّم إلى أنصبة غير متساوية، فالزعماء والأغنياء بالوراثة يحصلون على أنصبة أكبر، ويُوزَّع الباقي على الجميع؛ وذلك لأن الكثير من المشتركين في الصيد الكبير يقومون بالعمل في صورة شبيهة بالتجنيد لحساب الزعماء والنبلاء.
- ✓ على الرغم من أن عمليات الصيد والجمع اليومية أعمال فردية يُستهلَك ناتجها بواسطة منتجيها وأسرهم، إلَّا أن بعضًا من هذا الناتج يذهب إلى الزعماء في صورة هدايا رمزية.
- ✓ هناك بعض التخصص الإنتاجي فوق تقسيم العمل على أساس الجنس، فهناك بعض الرقيق الذي يحدث نتيجة الحروب بين الجماعات، وهؤلاء الرقيق يُستخدَمون أساسًا في الأعمال

اليدوية؛ كصناعة القوارب والسلال والنسيج والحفر على الخشب. وقد توسَّع بعض أمراء الساحل الشمالي الغربي في الحروب للحصول على الرقيق بعد أن تملكوا البنادق الحديثة، وزادت بذلك مقدرتهم العسكرية كثيرًا عن الأسلحة التقليدية. وقد كان هذا واحدًا من أنواع العملية التحضيرية ذات النتائج السيئة في العالم الأمريكي، بالإضافة إلى الخمور والأمراض واستهلاك الموارد الاقتصادية ذات القيمة التجارية بالنسبة للتجار الأوروبيين، وكلها أدَّت إلى انقراض كثيرٍ من الأمريند (ويزيد على ذلك عمليات الإبادة الأوروبية وطرد الأمريند من مواطنهم إلى مواطن أفقر وبيئات اقتصادية غير تلك التي اعتادوها).

- ✓ إلى جانب العمل المتخصص الذي كان يقوم به الرقيق، بدأت أيضًا بعض مظاهر التخصص الإنتاجي بين السكان، فالبعض كان يميل إلى التخصص في صيد وإعداد الفراء، وآخرون يجففون سمك السلمون، وغيرهم يعدُّون أشكال الزينة من الأصداف والقواقع؛ كل هذا إلى جانب عمليات جمع وصيد الغذاء. وترتب على ذلك ظهور كميات من فائض الإنتاج الذي يُسوَّق في القرى المركزية؛ مما يؤدي إلى تكوين الثروة.
- ✓ وفوق هذا فإن بعض مناطق الصيد والجمع كانت ملكًا للنبلاء والزعماء الوراثيين، وقد تضمنت هذه الأملاك بعض مناطق صيد الأسماك أو مناطق الأصداف والقواقع على ساحل البحر وبعض الغابات. وترتب على وجود الملكية الخاصة في مصادر الغذاء تراكم الثروة في أيدي النبلاء وتكوين طبقة من الفقراء اتخذت صورة الطبقات الوراثية، وقد تضاعفت قوة النبلاء بما يفرضونه من ضرائب أو حقوق ارتفاق على الصيد في أملاكهم، بالإضافة إلى الرقيق الذين يُقدِّمون لهم إنتاجًا مجانيًّا، وكذلك الحصول على جزءٍ كبيرٍ من الغرامات المفروضة على المتخاصمين.
- ✓ هناك بعض القيود الاجتماعية على تراكم الثروة، وخاصة تلك الحفلات الطقسية الاجتماعية الضخمة التي تحدث بين الحين والآخر، والتي يقوم فيها النبلاء والزعماء بتوزيع جانب كبير من الثروة على الأصدقاء والأقارب والزعماء المجاورين في صورة هدايا (البوتلاتش)، ولكن

لا شكَّ في أن استخدام الأسلحة النارية والاحتكاك التجاري بالأوروبيين قد أدى إلى خلل (عدم توازن) واضح بين البوتلاتش ومصادر الثروة التي يمتلكها الزعماء. ومن ثمَّ، فإننا نعتقد أن البوتلاتش كانت مفيدة في إيجاد التوازن الاجتماعي الاقتصادي في الماضي حينما كانت أسلحة الصيد التقليدية متوازنة مع الاحتياجات وفائض الإنتاج محدودًا بعزلة المجتمع. وحينما استخدمت أسلحة حديثة، وانفتحت المنطقة على سوق تجارية أوروبية، ظهرت روح التوسع عند الزعماء ، وأصبحت حفلات البوتلاتش مجرد اعتيادات لإبراز القوة والثروة، ولا تقضي على الثروة بأكملها. فضلًا عن أن الزعماء يتلقون ما يقابل التعويض من الزعماء الآخرين في صورة الهدايا التي يتبادلونها في حفلات البوتلاتش المتكررة. وبذلك فقدت هذه الحفلات الطقسية قيمتها النمطية نتيجة لتغير القوالب الحضارية.

- ✓ نظرًا لاستقرار هذه الجماعات، فإن نظام السكن يختلف كثيرًا عن الصيادين الرحل، فالمساكن هنا مبنية من مواد تتحمل وقتًا طويلًا؛ كالبيوت الحجرية أو الخشبية عند أمريند الساحل الشمالي الغربي لأمريكا، أو الأكواخ الكبيرة عند صيَّادي الأسماك في جزر المحيط الهادي، بينما مساكن الصيادين المتنقلين بسيطة تتكون غالبًا من مصدَّات الرياح، أو قد تتعدد أشكال المسكن تبعًا للظروف المناخية والإيكولوجية.

أمَّا فيما يختص بالتنظيمات الدينية والاجتماعية والسياسية، فإن هناك اختلافات كبيرة بين الجمَّاعين والصيَّادين، بعضها يرتبط مباشرة بالنظم الاقتصادية، والبعض الآخر يرتبط بالتركيب الحضاري عامةً أو الاحتكاك الحضاري خاصةً.

وعلى هذا، وبرغم التشابه العام في الصفات التي ذكرناها، هناك اختلافات جمَّة في شكل الحرفة بين جامعي الغذاء عامةً أكثر مما نجده بين المزارعين البدائيين. ولعلَّ السبب في ذلك راجع إلى الاختلافات الكبيرة بين بيئات الجماعين في المناطق القطبية أو الاستوائية أو الصحراوية، وما يترتب على ذلك من موارد متاحة وفيرة أو فقيرة، سهلة أو صعبة المنال، ويرجع كذلك إلى مدى العزلة والاحتكاك بجماعات أخرى ذات أنظمة مشابهة أو مختلفة، وما

يترتب على ذلك من تقدم في تكنولوجية الإنتاج وأدوات للإنتاج تساعد على استغلال المصادر الغذائية أو تقوم عقبة في تعدد استغلال هذه الموارد كمًّا ونوعًا.

II. اقتصاديات التحويل البسيط

1. مرحلة الاقتصاد الأولى (الزراعة وتربية الحيوان):

الزراعة والرعي هما أولى الخطوات التي رفعت الإنسان من مستوى الاعتماد على الإنتاج الطبيعي كما هو، إلى مستوى التحكم بصورة أو أخرى في المساهمة في إنتاج الغذاء. ولقد مضى وقت طويل جدًّا على حياة الإنسان على الأرض قبل أن يكتشف أن في وسعه محاكاة الطبيعة بطريقة تؤمِّن غذاءه، فبدايات الزراعة واستئناس الحيوان قد لا تزيد عن تسعة إلى عشرة آلاف سنة، بينما يتراوح عمر الإنسان بين مليون سنة أو أكثر من ذلك قليلًا. وتكوِّن الزراعة بأشكالها المختلفة وتربية الحيوان في صورة الرعي البدائي مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي يسمِّيها الاقتصاديون اقتصاديات التحويل البسيط، وهي في مجموعها عبارة عن إجراء تحويلات بسيطة في النتاج الطبيعي، وذلك بتعمد إنتاجها.

إن بداية الزراعة وتربية الحيوان لم تخرج عن مساهمة بشرية لتشجيع النمو الطبيعي لأنواع معينة من النبات والحيوان، ومع أن هذه المساهمة كانت بسيطة، إلَّا أنها استحقت من جانب الدارسين وصفها بأنها «الثورة الإنتاجية الأولى». لقد تمكن الإنسان بذلك من التخلص من الاعتماد على الإنتاج الطبيعي وحده، وإن لم يستطع أن يتخلص من الظروف الطبيعية التي تحد الإنتاج. وبرغم ذلك فقد تحوَّل الإنسان من مستهلك إلى منتج مع ما في ذلك من فروق كبيرة، وإلى جانب ذلك فإن الزراعة والرعي قد ساعدا على أن يعيد الإنسان صياغة الشكل الطبيعي للأرض في كثيرٍ من جهات العالم، فمن أجل الزراعة قطع الإنسان مساحات كبيرة من الغابات لتحل محلها مساحات كبيرة من الحقول، وشجع تكاثر أنواع معينة من النبات الذي يستطيبه كغذاء، أو الأنواع التي يقدِّمها للحيوان كغذاء أيضًا، وقضى بذلك على أنواع كثيرة من النبات. وبما أن مذاق الإنسان متغير بالارتباط مع القيم الغذائية والطبية

والحضارية، فإن هناك أنواعًا تسود (كالقمح والشعير مثلًا)، وأخرى تتكمش مساحاتها، وكذلك فعل الإنسان في عالم الحيوان، قضى على الكثير من الحشرات الضارة والحيوانات غير المفيدة بالنسبة له كالذئاب مثلًا، كما أنه قضى بإسرافه الشديد — منذ العصور الحجرية — على أنواع أخرى من الحيوان المحبب للصيد أو الحيوان المعادي لوجود الإنسان.

ولا يقتصر أثر هذا النوع من الاقتصاد على «استئناس Humanization» المنظر الطبيعي العام للأرض، ولكنه أدى إلى إعادة تنظيم المجتمع تنظيمًا يتفق مع موسمية المحصول النباتي والتناسل الحيواني، ومن ثم ظهرت فكرة التخزين الغذائي وطقوس المحصول الجديد. وفي المناطق الوفيرة الإنتاج أصبح هناك فائض إنتاجي كبير دعا إلى نشأة نظام مستمر للتبادل والتسويق، كما أدَّى فائض الإنتاج وتراكم الثروة إلى تنويع التركيب الطبقي للمجتمع حسب المكانة المادية الوراثية. ومع هذا كله، ظهر التخصص الإنتاجي، وساعد ذلك على التطور التكنولوجي في أدوات الإنتاج، وزادت قدرات الناس على التخلص من آثار التحكم الطبيعي، وفي النهاية بدأت دورة التفاعل المتبادل بين البيئة الطبيعية والحضارة الإنسانية.

2. نشأة الزراعة:

إن تغير الإنسان من جامع إلى منتج حدث تاريخي لا جدال فيه، لكن المشكلة التي ما زالت بدون أدلة واضحة هي: كيف تم هذا الانتقال؟ وهناك رغم اختلاف الآراء اتفاق عام حول ضرورة الدخول إلى هذا الموضوع الشائك من مدخل إيكولوجي بحت، ففي عصر البليوستوسين كانت الظروف الإيكولوجية متأثرة بشدة بالعصر الجليدي المتقدم حتى هوامش أوروبا الوسطى. ومع تقهقر الجليد في آخر البليوستوسين بدأت الظروف المناخية والنباتية تتغير بسرعة في أوروبا وأفريقيا وآسيا، فالرياح الغربية الدافئة الممطرة بدأت تتحرك شمالًا لتغطي معظم أوروبا وتترك شمال أفريقيا وغرب آسيا لظروف تزداد جفافًا.

وقد كان لتراجع المناخ القطبي في أوروبا ولحلول الجفاف في شمال أفريقيا وغرب آسيا آثار شديدة الاختلاف من الناحية الإيكولوجية، وقد أثرت أيضًا على اختلاف أشكال النشاط الاقتصادي بين سكان الإقليمين الأوروبي والجاف.

ففي أوروبا انتشرت الغابات النفضية عامة في أعقاب الجليد، وتبع ذلك هجرة أنواع مختلفة من الحيوان. ووراء هذا الزحف النباتي والحيواني هاجرت مجموعات من الإنسان العاقل أيضًا صوب الشمال، وقد قضى هذا التغير الإيكولوجي والبشري على مجموعات إنسان نيندرتال التي كانت قد تخصصت تمامًا في حياة الأجواء والبيئة الجليدية الأوروبية. وقد كوَّنت البيئة الجديدة جنة لصيادي العصر الحجري القديم الأعلى، فانتشروا انتشارًا واسعًا في أرجاء أوروبا الوسطى والغربية حتى حدود إسكندنافيا، وأسرفوا إسرافًا شديدًا في صيد الحيوان الكبير. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أنهم تخصصوا في صيد أنواع معينة من الحيوان في مناطق مختلفة؛ ففي كهوف أوكرانيا التي ترجع إلى الحضارة الأورنياسية كان 99% من العظام الموجودة لحيوان الصيد هي عظام الدببة، وفي حضارة فترة «الجرافيتي Gravetti» في جنوب روسيا ووسط وغرب أوروبا كانت معظم العظام المكتشفة من حيوان الماموث[21]، وفي حفائر سوليتريه في حوض الدوردوني (غرب فرنسا) وُجِدَتْ بقايا عظمية لمائة ألف حصان.[22] ويبدو أن ذلك الإسراف قد ارتبط بانتشار القسي والسهام في العصر الحجري القديم الأعلى في إسبانيا، وانتقاله تدريجيًّا إلى وسط أوروبا وشمالها في العصر الحجري الأوسط، وقد أعطى هذا السلاح للإنسان طاقة عظيمة في الصيد أحسن من قاذف الرمح (وهو أقدم في البحر المتوسط وأوروبا من السهم).

---

[21] الماموث هو أكثر حيوانات ما قبل التاريخ التي نعرفها، وكان أشبه بالفيل الهندي، ولكن له شعر صوفي طويل سميك وأنياب طويلة مقوسة بدرجة أكبر من الفيل الحالي، كذلك فإن ارتفاعه كان يبلغ حوالي ٤,٥ أمتار، وكان يملأ نطاقًا قطبيًّا خلال العصر الجليدي من جنوب بريطانيا إلى السهل الأوروبي إلى سيبيريا، وقد عُثِر على ماموث متجمد بكل صفاته الجلدية وشعره ولحمه تحت جليد سيبيريا، وكأنه مات لتوِّه، لدرجة أن الكلاب قد نهشت لحمه، بالرغم من أنه لقي حتفه في حفرة جليدية منذ قرابة عشرين ألف سنة.

[22] Childe, G. V., "Social Evolution" Fontana, London, 1963, p. 78.

وقد أدى نقص الحيوان في خلال الفترة الحضارية التالية، وخاصة في العصر الحجري الأوسط (حضارتا ماجلموس Magelmose وأرتبول Ertebolle حوالي الفترة بين 6800 إلى 5000 ق.م في أوروبا الوسطى والشمالية)، إلى استقرار السكان وتجمعهم بدلًا من انتشارهم، وتحوُّل اهتمام الناس في تلك الفترة إلى صيد الأسماك قرب الأنهار والمستنقعات وسواحل البحار. وحفائر هذه الفترة غنية بأنواع الشباك وحراب صيد الأسماك والهاربون (رمح مسنن لصيد الأسماك أيضًا)، وكذلك نجد أقدم أنواع الشصِّ لصيد الأسماك. ويرتبط بذلك أيضًا أوائل القوارب المحفورة وأدوات نجارة كاملة (حجرية طبعًا)، وعلى عكس المدافن المتناثرة في عصور صيد البر نجد مدافن متجمعة في هذه الفترة الحضارية؛ مما يعطينا صورة طيبة عن استقرار السكان في تجمعات أو قرى كبيرة نسبيًّا بعد أن أصبحت الحرفة لا تستدعي التنقل. وعلى هذا، فإن تغيُّرًا حضاريًّا هامًّا قد حدث نتيجة تغير إيكولوجية الحيوان والغذاء.[23]

أمَّا في غرب آسيا وشمال أفريقيا فإن حلول الجفاف محل الأمطار قد أدى ببعض السكان إلى الهجرة، وأخذ الباقون يتجمعون حول مصادر الماء الدائمة في الواحات وعند الينابيع أو المجاري النهرية. وبذلك نجد أيضًا اتجاهًا إلى تركز سكاني في النطاق الجاف مماثلًا للتركز السكاني خلال العصر الحجري الأوسط في أوروبا، ولكن هذه العملية كانت أسبق بكثير في العالم الجاف، لعلها تعود إلى أكثر من 12 ألف سنة قبل الميلاد.

والذي يهمُّنا هو أن تغير البيئة في هاتين المنطقتين من العالم قد أدَّى إلى اقتراب الناس كثيرًا من مظاهر الحياة النباتية على وجه خاص، فحياة الصيد المتنقل كانت تقلل كثيرًا من اهتمامات الناس بالحياة النباتية نتيجة الانكباب على الغذاء المكوَّن أساسًا من اللحم.

[23] مما يدل على أن التغير الاقتصادي في الحرفة كانت له آثار حضارية أبعد من مجرد الاستقرار والتجمع السكني، أن الإنسان أصبح يدفن شص الصيد مع الموتى، بعد أن كان القوس والحربة وقاذف الرمح يُدفَن في مقابر صيادي البر.

ومثل ذلك — لا شكَّ — قد حدث في شرق آسيا وفي أمريكا، لكن معلوماتنا الأركيولوجية أكثر اتِّساعًا وأكثر دقةً بالنسبة لأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، ويرى بعض الأركيولوجيين الأمريكيين أن الاهتمام بالنبات قد بدأ يظهر أيضًا في أمريكا الوسطى في حوالي الألف الثالثة قبل الميلاد.

وعلى وجه العموم، فإن التغيرات الإيكولوجية عامة تظهر بصورة واضحة في وجود كثير من الأدوات الحجرية الخاصة بطحن أو سحق الحبوب في كافة حضارات الحجري الأوسط الأوروبي، وخاصة في حضارتي أزيل (فرنسا) وتاردنواز[24] (إسبانيا – فرنسا – وسط أوروبا)، وكذلك في بواكير العصر الحجري الحديث في الشرق الأوسط (الحضارة الناتوفية في سفوح جبل الكرمل بفلسطين على وجه خاص والتي تعود إلى حوالي 8000 ق.م، وفي حفائر منطقة كردستان التي تعود إلى فترة مشابهة أو أقدم قليلًا) نجد مثل هذه الأدوات الحجرية لسحق الحبوب، وأكثر من ذلك نجد أيضًا مناجل من الحجر ذات أسنان من الحجر الصوَّان بالإضافة إلى الهاون والمدق الحجريين.

وليست هذه سوى أدلة على أن الطعام النباتي قد احتلَّ الصدارة — أو على الأقل — بدأ يظهر كغذاءٍ دائمٍ، لكن هذا ليس بدليل على أن أصحاب هذه الحضارات كانوا يمارسون الزراعة، بل إن إجماع الآراء هو أن هؤلاء الناس كانوا يحصدون أنواعًا غير معروفة من الأعشاب والحبوب التي تنمو طبيعيًّا كالقمح أو الشعير البرِّي.

وفي فترة لاحقة اكتُشِف بين حفائر الفيوم (مصر) وسيالك (إيران) مناجل ذات مقبض خشبي وأسنان صوَّانية، وكذلك عُثِر في حفائر الفيوم على حبوب لا تمت بصلة إلى الشعير البري،

[24] حضارة تاردنواز عبارة عن موجتين من الهجرات التي قدمت من شمال أفريقيا إلى إسبانيا وغرب أوروبا حتى بريطانيا، وقد يؤدي هذا بنا إلى أن نرد أصل التغير الاقتصادي إلى جمع النباتات والغذاء النباتي في أوروبا إلى انتشار حضاري من النطاق الجاف كمقدمة لانتشار الزراعة أيضًا من النطاق الجاف.

ويبدو أن الفيوميين قد طوَّروا الزراعة بالتهجين، وهناك تشابه بين الشعير الذي وُجِد في هذه الحفريات والشعير الذي يُزرَع في المناطق البدائية من شمال أفريقيا في الوقت الراهن.[25]

وتعطينا حفريات الفيوم تتابعًا زمنيًّا جيدًا لدراسة التطور الحضاري في منطقة الشرق الأوسط، مثلها في ذلك مثل حفريات أريحا في فلسطين. ففي حفائر الفيوم التي تعود إلى العصر الحجري القديم والأوسط نجد الناس ينتشرون في مجتمعات كثيرة صغيرة العدد، بينما تركز السكان في قرى مستقرة كبيرة السكان على شواطئ بحيرة مورس (قارون الحالية) خلال العصر الحجري الحديث.

وبرغم أن الزراعة البدائية يمكن أن تكون قد اكتُشِفَتْ في أماكن مختلفة من العالم دون الحاجة إلى انتشار حضاري، إلَّا أن ما عندنا من الأدلة يؤكد أن الزراعة في بداياتها قد انتشرت من الشرق الأوسط في اتجاهات مختلفة من العالم. وقد حدث ذلك أيضًا مرة أخرى حينما اكتُشِفَتْ زراعة المحراث في الشرق الأوسط.

وتقوم فكرة إمكان نشأة الزراعة مستقلة في عدة أماكن منفصلة كالصين أو أمريكا على أسس منطقية وعملية. فحياة الاستقرار والالتصاق بجمع الغذاء النباتي يمكن أن تؤدي مرارًا إلى إمكانية نشأة الزراعة عن طريق الملاحظة والتجربة؛ ولذلك قِيلَ في أحيان كثيرة إن النساء هنَّ اللواتي اكتشفن الزراعة بحكم أن جمع الغذاء النباتي إحدى وظائفهنَّ، بينما الصيد حرفة الرجال، ونحن لا نشك في أن اكتشاف الزراعة كان فعلًا «حادثة» تاريخية، لكن هل تكررت مثل هذه «الحادثة» أم أنها من الأحداث التي لا تتكرر كتشغيل المعادن واكتشاف طاقة البخار؟ وبرغم أن اكتشافًا معينًا كان يمكن أن يحدث في أكثر من مكان، إلَّا أننا نجده يحدث دائمًا في مكان واحد نتيجة لتجمع عدة ظروف قد لا يكون لها مثل التركيب المؤدي إلى ظهور الاكتشاف في أي مكان آخر.

[25] Cottrell, L., "The Concise Encyclopedia of Archaeology", Hutchinson, London, 1970, pp. 360-361.

ويجب أن نترك موضوع احتمالية ازدواج النشأة عند هذا الحد، فالباب ما زال مفتوحًا لمزيد من الكشوف والتأريخ والتنظير، وذلك أن موضوع نشأة الزراعة في أصولها الأولى لا يحتاج فقط إلى الدراسة الإثنولوجية، بل يحتاج أيضًا إلى مزيدٍ من البحث في علوم إيكولوجية الحياة. وهذه تنطوي على دراسات كثيرة دقيقة في المناخ والتربة ونوع النبات والحيوان في مناطق الحفائر لتقصي الشكل الإيكولوجي السائد في المنطقة في الفترة التاريخية المعينة. كما تقتضي الدراسة أيضًا مزيدًا من الاعتماد على الجيولوجيا، فضلًا عن الأركيولوجيا والجغرافيا التاريخية والدراسة التأريخية للحفريات بواسطة الوسائل الحديثة، وخاصةً بواسطة «كربون 14».

وأيًّا كان الاختلاف الراهن بين الإثنولوجيين على أصل الزراعة، فإن الوقائع التي لدينا تشير إلى أن «حادثة» كشف الزراعة قد حدثت في منطقة الشرق الأوسط. ويعطينا قِدَمُ الزراعة في هذه المنطقة بالقياس إلى أي منطقة أخرى دليلَ إثبات قويًّا على أن ظهور الزراعة في بقية أجزاء العالم قد حدث في صورة انتشار حضاري بغض النظر عن الأبعاد والعقبات، مثله في ذلك مثل البخار وأشكال الطاقة الحديثة.

فقد عُثِر في أريحا على بقايا قرية زراعية أرَّخها «كربون 14» بسبعة آلاف سنة قبل الميلاد، وعُثِر أيضًا في المنطقة نفسها على بقايا حضارة ترجع إلى العصر الحجري الأوسط، سابقة على الزراعة بحوالي 800 سنة. وتدل نتائج هذه الحفريات أيضًا على أن الإنسان الذي سكن أريحا قد استطاع أن يتطور من الحجري الأوسط للحجري الحديث في خلال الألف الثامنة ق.م.

كذلك دلَّت أبحاث الأركيولوجيين في كردستان على وجود مجتمعين زراعيين؛ أحدهما في جارمو بكردستان العراقية، والثانية في تيبه زارب Tepe Sarab في كردستان الإيرانية. والمعتقد أن سكان هاتين المنطقتين عاشوا بين 6500 و7000 ق.م، وكان سكان جارمو قد

استأنسوا الحيوان وزرعوا الشعير ونوعين من أنواع القمح، والمؤكد أنهم استأنسوا الماعز بالإضافة إلى احتمال تمكُّنهم من استئناس الحصان والكلب والماشية.

وبالقرب من سواحل بحر قزوين تم الكشف عن الزراعة في منطقة تُسمَّى بلت كيف Belt Cave، وقد عاش سكان هذا الكهف كصيادين حوالي 6600 ق.م ولكن الناس الذين سكنوا الكهف حوالي 5800 ق.م، كانوا يرعون الماعز والخراف. وفي 5300 ق.م كان السكان قد بدءوا يصنعون الفخَّار ويحصدون الحبوب، ويربون الخنازير ثم الأبقار، وهكذا تشير الكشوف الأركيولوجية إلى أن اكتشاف الزراعة قد بدأ في الشرق الأوسط حوالي الألف الثامنة ق.م.

وفي الأمريكتين دلَّت الكشوف المماثلة في أودية نهري شيكاما وفيرو في شمال بيرو على وجود جماعات زراعية عاشت قبل الفخار ولم تزرع الذرة إلَّا حوالي 2200 ق.م، وكذلك فُحِصت بعض شواشي الذرة في نيو مكسيكو والمكسيك بواسطة الإشعاع الكربوني، وكانت نتائج التأريخ 3650 ق.م و2500 ق.م على التوالي.

هل اختُرِعَتِ الزراعة نتيجة الهجرة إلى أمريكا، أم اكتُشِفَتْ مستقلة عن الشرق الأوسط؟ لا شكَّ أن الحضارة الزراعية قد هاجرت بسرعة من الشرق الأوسط إلى الشرق. فقبل 3300 ق.م وصلت بلوخستان، فهل توقفت عند السند أم امتدت عبر هضاب وسط آسيا؟ وفي الصين وجنوب شرق آسيا اكتُشِفَت الزراعة حوالي 5000 ق.م، فهل وصلت الزراعة هناك بواسطة الهجرة من الشرق الأوسط، أم كان ذلك اكتشافًا مستقلًّا؟ وأين كان؟ هل في منطقة خليج البنجال أم منطقة بحر الصين الجنوبي؟ هل يعني هذا منطقة اكتشاف ثالثة مستقلة بجوار الشرق الأوسط وأمريكا؟

إن معلوماتنا الحالية ما زالت أقلَّ كثيرًا من جهلنا بالكثير مما حدث في مناطق العالم، ولكن ذلك لم يمنع بعض الكتَّاب من تأييد نظرية أو أخرى مثل C. O. Sauer الذي تمسك — دون

دليل — بسبق الشرق الأقصى في الزراعة، وانتشارها من المنطقة إلى غيرها من بقاع العالم.

ومع ذلك — وحسب معلوماتنا الراهنة — فإنه لا شكَّ أن الزراعة قد عُرِفت في الشرق الأوسط حوالي 7000 ق.م، بينما كان معظم سكان العالم آنذاك يعيشون على الصيد والجمع، ومن ثمَّ فإن انتشار النيوليتيين بحضارتهم واقتصادهم الجديد كان يتَّبع طرقًا معينة استطاع جمهور الباحثين أن يتفقوا عليها بعد الكثير من الحذر والتروي، وبعد الكثير من الاكتشافات الأركيولوجية في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا.

في مصر أكدت الأبحاث الأركيولوجية وجود الحبوب المزروعة في الفيوم حوالي 5000 ق.م، ومنها بدأت الهجرة جنوبًا على طول طريق النيل، فوصلت السودان حوالي 3500 ق.م، وكينيا حوالي 3000 ق.م.

وفي الوقت نفسه انتشرت الثورة الزراعية في أوروبا، وكان الدانوب والبحر المتوسط الطريقين اللذين عبرتهما الثورة الزراعية إلى الغرب؛ فقد انتقلت الزراعة حسب رأي فارانياك[26] من مصر إلى كريت، وعلى طول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط إلى صقلية، وشمال أفريقيا، وجبل طارق، وعبر البوغاز إلى غرب أوروبا. ومن صقلية شمالًا إلى الريفيرا، ومنها إلى أعالي الراين ووسط فرنسا وغربها، ومن كريت إلى اليونان، ومنها إلى جنوب إيطاليا من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى مقدونيا ثم الدانوب الأوسط، ومن هناك إلى بولندا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وشمال إيطاليا، وكذلك انتقلت الحضارة الزراعية من الأناضول عبر البسفور على طول ساحل البحر الأسود الغربي إلى أوكرانيا، ومصدر ثالث: قبرص إلى كريت ثم اليونان.

وعلى هذا النحو انتشرت الزراعة في أوروبا حتى جنوب السويد في الفترة بين 4500 و2000 ق.م، ثم عبرت بحر المانش إلى إنجلترا، ولم تحل 1500 ق.م إلَّا وكانت الزراعة

[26] Varagnac, A., "l'Homme Avant l'Ecriture", Paris 1959.

سائدة تمامًا كحرفة رئيسية في كل أوروبا ما عدا الأقاليم القطبية ونطاق الغابات المخروطية في شمال إسكندنافيا والاتحاد السوفيتي؛ حيث ظل الإنسان يمارس الصيد إلى فترة قريبة جدًّا (القرن الحالي). وفي العالم الجديد انتشرت الزراعة انتشارًا محدودًا من أمريكا الوسطى إلى شرق الولايات المتحدة وإلى حوض الأمازون، ولم يُقدَّر للزراعة الانتشار في كل الأمريكتين وفي أستراليا وسيبيريا، إلَّا بعد فترة التوسع الأوروبي بعد الكشوف الجغرافية الكبرى في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

3. اختراع المحراث ودوره في الزراعة:

وفي حوالي الألف الثالثة قبل الميلاد اخترع مزارعو الشرق الأوسط أداة جديدة من أدوات الزراعة كانت لها آثار أبعد مدى من الزراعة بواسطة الحفر بعصا الحفر أو الفأس؛ تلك الأداة هي المحراث، وفكرة المحراث تقوم أيضًا على حفر الأرض، لكن في صورة خطوط طويلة، بدلًا من حَفر حُفَر متعددة لوضع البذور بالفأس أو غيرها من أدوات الحفر، وهكذا كان ابتكار المحراث عبارة عن عملية إعداد الأرض؛ مما يؤدي إلى سرعة العمل وإمكان زراعة مساحات أكبر من مجرد زراعة الفأس. وفي الوقت نفسه يؤدي المحراث إلى إمكان تجديد خصوبة الأرض بتهويتها وقلب جزء منها وتعريضه للشمس. وقد أدى هذا كله إلى استقرار الحقل بدلًا من الانتقال من منطقة إلى أخرى كلما أُجهِدت التربة.

والدوافع إلى ظهور المحراث كثيرة ومتفاعلة مع بعضها، وعلى رأس هذه الدوافع:

- أن المحراث عبارة عن تطوير تكنيكي للفأس وعصا الحفر؛ فالمحراث في صورته الأساسية عبارة عن فأس ذي مقبض طويل ورأس حفَّار مدبب مثبت إلى المقبض بزاوية حادة.
- إن هذا الشكل — وخاصة المقبض الطويل — يتيح استخدامه بواسطة الجر. وبهذا فإن القوة العضلية الكاملة لجسم شخص أو شخصين أكبر أضعاف المرات من القوة العضلية للذراع التي تضرب الفأس. وسرعان ما تبيَّن الإنسان أن في وسعه استخدام القوة العضلية

للحيوان لجرِّ المحراث بدلًا من استخدام الإنسان، خاصةً وأن استئناس الحيوان كان قد تم في الشرق الأوسط في وقت مبكِّر مزامن أو لاحق لاستئناس النبات.

- أن حالة الجفاف في مناخ الشرق الأوسط كانت تقلل من فرص انتقال الزراعة من الحقل المنهك إلى حقل جديد، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان نتيجة للوفرة الغذائية التي نجمت عن الزراعة. وبعبارة أخرى، فإن زيادة عدد السكان الزراعيين باطِّراد، والمناخ الجاف في الشرق الأوسط، قد أوجد مشكلة الضغط على الأراضي القليلة الصالحة للزراعة، وألزم السكان بالاستقرار فيها، ومن ثم اضطر الإنسان إلى التفكير في توسيع الإنتاج رأسيًّا. وقد ساعد المحراث على ذلك بتجديد خصب التربة كما ذكرنا، وبالإضافة إلى ذلك عرف الإنسان تجريبيًّا أن روث الماشية المستخدمة في عمليات الحقل يزيد أيضًا من خصب التربة.

ومعنى هذا أن المحراث قد نشأ في الشرق الأوسط كاستجابة لعددٍ من الظروف والعوامل الطبيعية (الجفاف)، والبشرية (زيادة السكان)، والتكنولوجية (استخدام طاقة الحيوان وتطوير تكنيكي للفأس).

لقد انتشر المحراث بسرعة من منطقة النشأة إلى مناطق مختلفة من العالم، على عكس الانتشار البطيء لاستئناس النبات، ويرجع ذلك إلى أن المحراث تطوير كمي لفن الزراعة؛ ولذلك تقبلته الجماعات الزراعية بسرعة، بينما كان استنبات النبات يقتضي تغييرًا نوعيًّا في نمط الاقتصاد من حرفتي الجمع والصيد إلى الزراعة. لم ينتشر المحراث في معظم أفريقيا، وذلك برغم معرفة زراعة الفأس. ولعلَّ مردَّ ذلك إلى نقص الحيوان المستأنس في النطاق الاستوائي، وإلى سيادة حرفة الرعي في نطاق السفانا وشرق أفريقيا؛ مما يترتب عليه عدم استخدام الحيوان في الأعمال الزراعية. وكذلك يقول بعض علماء التربة إن معظم التربات المدارية الأفريقية غير صالحة للحرث، وإلَّا تعرضت للجرف أو إلى تغير كيميائي يحيلها إلى تربة غير صالحة للزراعة فيما بعد، ولكن المحراث الآلي قد دخل أجزاء من أفريقيا دون

أن يصيب التربة بأضرار واضحة حتى الآن. أمَّا في أمريكا فلم يدخل المحراث الزراعة إلَّا بعد الاستيطان الأوروبي.

ولقد دخل على المحراث تطور تكنيكي كبير في الخمسة آلاف سنة الماضية، وأصبحت هناك أنواع عديدة من المحراث الذي يجره الحيوان في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى.[27]

4. المناطق التي تم فيها استئناس النبات:

سبق أن ذكرنا أن فن الزراعة كان حادثة تاريخية في منطقة الشرق الأوسط على الأغلب. وليس معنى هذا أن كل أنواع النباتات قد استؤنست أيضًا في هذه المنطقة الجغرافية المحدودة؛ ذلك أن لكل منطقة جغرافية ظروفها الخاصة التي تساعد على نمو أنواع معينة من النبات. ولهذا؛ فانتشار الزراعة من الشرق الأوسط تضمنت فقط انتشار تكنيك الزراعة الذي طُبِّق على الأنواع المختلفة الصالحة للاستنبات والاستخدام الغذائي للإنسان في الأقاليم الجغرافية المختلفة.

ويتضح لنا عدد من الحقائق من خلال المعطيات ، نوجزها فيما يلي:

- إن هناك فارقًا كبيرًا بين النباتات المزروعة من حيث احتكارية الأصل أو توزع الأصول والبدائل المشابهة. فمجموعة المكيِّفات والمكسرات، ومجموعة نباتات الزيوت، ومجموعة العطريات والمتبِّلات، توضح احتكارًا للإقليم المداري في أصول نشأتها. وما زالت هذه المجموعات النباتية تكوِّن احتكارًا إنتاجيًّا في الوقت الحاضر للإقليم المداري، ويرتبط ذلك بدون شك بتكيف النبات تمامًا للظروف المناخية والطبيعية. أمَّا مجموعة الحبوب والخضروات والفواكه والألياف، فتمثل توزعًا إقليميًّا واسعًا، هي أو بدائلها، من حيث أصول النشأة.

[27] Riad, M., "Native Plough in Egypt" Bul. Egyptian Geographical Society, Cairo 1960.

- من حسن الحظ أن المجموعات النباتية الواسعة الانتشار هي نفسها — أو أغلبيتها — التي كوَّنَت الغذاء الإنساني النباتي الأساسي: الحبوب، والخضروات، والفواكه. وكذلك كان لتعدد أصول نباتات الألياف أثرٌ في تعدد أشكال خامات الملابس في المناطق المختلفة. أمَّا استخدام النباتات العطرية والمتبلات أو المكيِّفات ونباتات الزيوت، فكلها تمثل انتقالًا حضاريًّا في مذاق الغذاء الأساسي، وقد ظلَّ بذلك مرتبطًا بغذاء الطبقة العليا في الحضارات العليا القديمة. ومن ثم، فإن دخوله في الغذاء الشعبي قد حدث متأخرًا جدًّا — في العصر الحديث — بعد أن تمكن النقل الكبير الحجم (وعلى وجه الخصوص السفن التجارية الحديثة) ونمو التجارة العالمية من خفض أسعار هذه السلع المدارية.
- لا تزال الحبوب والخضروات الإقليمية تكون أساس الغذاء في أقاليم العالم المختلفة: الأرز في شرق وجنوب آسيا، الدخن والسرغم والفونيو وغيرها من أنواع الذرة الرفيعة في أفريقيا المدارية وأجزاء كثيرة من الهند، القمح في المناطق الشمالية المعتدلة ذات الحضارة الغربية.

ورغم انتقال القمح إلى مناطق متعددة، إلَّا أن أكبر هجرة نباتية في مضمار الحبوب الغذائية تمثلها الذرة الأمريكية الأصل التي وَجَدَتْ لها في أجزاء كثيرة من العالم الجديد والقديم ميدانًا واسعًا للزراعة والانتشار في ظروف مناخية متناقضة. فالذرة تُزرَع في المناطق المعتدلة الشمالية (حوض الدانوب على سبيل المثال)، وتُزرع في مناطق موسمية (الهند)، وفي مناطق استوائية (غرب أفريقيا).

وبالمثل، نجد أيضًا توزعًا إقليميًّا محدودًا لكثيرٍ من الخضروات، بينما انتشرت الطماطم والكوسة من أمريكا الوسطى إلى العالم القديم، وانتشرت السبانخ من العالم القديم إلى أجزاء مختلفة من العالم الجديد، ورغم أن البطاطس قد انتشرت في صورة هجرة واسعة من أمريكا الجنوبية (منطقة الأنديز) إلى المناطق المعتدلة في العالم القديم، إلَّا أن العالم القديم كان مليئًا بنباتات درنية كثيرة في مناطقه المدارية. وفي مقابل الكثير من المحاصيل الهامة التي أعطاها العالم الجديد للعالم القديم (الذرة، الطماطم، البطاطس، الكاكاو، التبغ، المطاط)؛ فإن

العالم القديم قد أعطى للعالم الجديد الكثير من الفواكه (التفاح، الخوخ، المشمش، الكمثرى، الأجاص) والقمح والأرز والبنجر (الشمندر)، والبن وقصب السكر. ولا شكَّ في أن المجموعة الأخيرة من النبات هي على جانب كبير من الأهمية في الغذاء والتجارة الأمريكية الحديثة.

- من ناحية تقييم مناطق استئناس النبات ، نجد أن الإقليم الممتد من السند إلى الهضبة الإيرانية الأفغانية ومعظم العراق والقوقاز — هو أهمها على الإطلاق، يليه الإقليم الذي يضم معظم الهند.
- ومن ناحية القيمة الاحتكارية لأصول النباتات نجد أيضًا إقليم السند–القوقاز يترأس الأقاليم الأخرى. فمن بين 55 نباتًا احتكاريًّا (استُؤْنِسَ مرة واحدة في منطقة واحدة من العالم، ثم انتشر منها إلى بقية العالم) نجد إقليم السند–القوقاز يحتكر أصول 16 نوعًا نباتيًّا، ويليه في الترتيب إقليم البحر المتوسط باحتكاره أصول تسعة أنواع من النبات. وكانت أقل المناطق هي منطقة غرب أفريقيا التي احتكرت أصول الكولا ونخيل الزيت فقط.
- أمَّا من حيث الأهمية التجارية المعاصرة، فإننا نجد إقليم البرازيل قد ساهم في نشأة عدد كبير من المحاصيل التجارية (فول سوداني، كاكاو، تبغ، مطاط)، بينما ساهم شرق أفريقيا بالبن، وجنوب شرق آسيا بالشاي، وإقليم السند–القوقاز بالقمح، وأمريكا الوسطى بالذرة.

5. المميزات العامة للزراعة:

إن أحد أهم الاختلافات بين اقتصاديات الجمع والزراعة هو أن النشاط الزراعي لا يترابط بسهولة مع الظروف البيئية، بل لا بدَّ من جهدٍ بشريٍّ واضح لكي يمكن للنبات أن ينمو (تهيئة التربة، توفير المياه وشق القنوات إذا لزم الأمر، اقتلاع الأعشاب الضارة، وقاية المحصول من الحيوان من بين أشياء كثيرة أخرى)، كذلك تستلزم الزراعة حفظ الغذاء وابتكار الوسائل المتعددة من أجل ذلك. أمَّا الجماعون والصيادون فلا يقومون بمثل هذه الأعمال، بل كل نشاطهم هو الإفادة مما تعطيه البيئة. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل

يتعداه إلى فروقٍ كثيرة بين مجتمعات الزرَّاع والجماعين في النواحي الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.

وبين المزارعين — كما رأينا — اختلاف واضح في ممارسة الزراعة بواسطة عصا الحفر أو الفأس، أو استخدام المحراث. ورغم أن هناك عددًا من الصفات المشتركة في شكل الحياة الاقتصادية الهيكلية، إلَّا أن هناك اختلافات كبيرة بين زراعة الفأس — أو الزراعة الأولية — وبين زراعة المحراث. وفيما يلي سنوضح المميزات العامة لهذين النوعين من الزراعة.

أ. الزراعة اليدوية (الأولية):

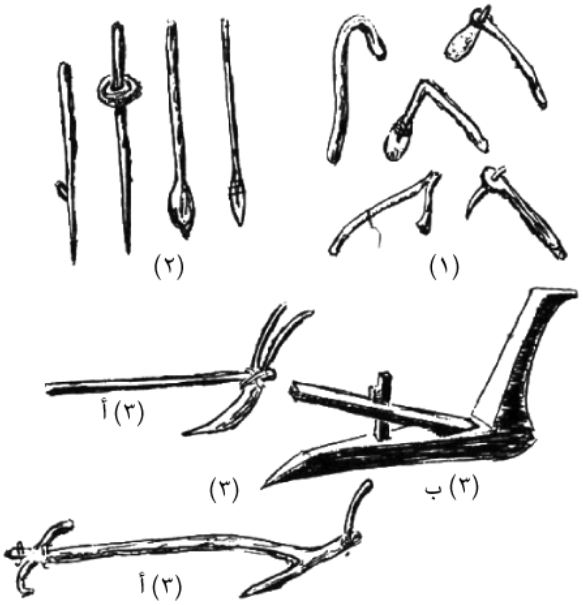

شكل 1: أدوات الزراعة اليدوية وزراعة المحراث.[28]

(2)مجموعة من الفئوس المستخدمة في الزراعة. (2) مجموعة من أشكال عصي الحفر. (3) «أ» المحاريث المبكرة. (3) «ب» الفكرة الأساسية في المحراث.

- يمكن أن يُطلَق عدة أسماء على هذا النوع من الزراعة، منها زراعة الفأس أو الزراعة المتنقلة أو اليدوية أو الأولية ... إلخ, ولكن من هذه الأسماء جانب كبير من الصواب، ولكن

[28] محمد رياض، الإنسان دراسة في النوع والحضارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص 436.

لعل الزراعة اليدوية أو الأولية هي أكثر الأسماء شمولًا؛ لأن الإنسان هو طاقة العمل الوحيدة.

- الصفة الغالبة للزراعة اليدوية هي التنقل من قطعة أرض إلى أخرى كلما أُجهِدت القطعة الأولى. وتختلف قدرة الأرض في تحملها للإنتاج عدة سنوات متتالية، ولكن المتوسط الحالي في المناطق المدارية يتراوح ما بين 3–6 سنوات، وبعد ذلك يختار المزارع قطعة أرض أخرى للزراعة بضع سنوات، وفي أحيانٍ كثيرة يعود المزارع إلى استخدام قطعة الأرض الأولى مرة ثانية أو ثالثة على أكثر تقدير؛ ذلك أن تطهير الأرض بصفة مستمرة من الأشجار والأعشاب وتعرضها للأمطار الساقطة يؤدي إلى الإضرار بالتربة أو إزالتها بعد فترة من استغلالها.
- يستخدم جميع الزراع اليدويين الطاقة العضلية الإنسانية، وتختلف أداة حفر الأرض في النوع والشكل. وقد استخدم الإنسان أشكالًا كثيرة من عصي الحفر، وهي في مجموعها عصي خشبية ذات طرف مدبب، قد يُضاف إليه ثقل حجري في أعلاه أو يُربَط إليه بروز خشبي قرب أسفله ليستخدم موطئ قدم لمزيد من الضغط. وعندما ظهرت معارف الحديد أصبح الفأس وسيلة جيدة للزراعة، لكنه لم يحل محل عصا الحفر في كل مكان. وتختلف أشكال الفؤوس كثيرًا؛ فهناك فؤوس ذات مقابض قصيرة وأخرى ذات مقابض طويلة (تزيد عن المتر أو المترين). وقد كانت هناك فؤوس حجرية ذات مقابض خشبية (راجع شكل 1-6)، ولكن استخدامها في الزراعة لم يكن واضحًا، ربما لأن قيمتها كأداة زراعية كانت قليلة.
- أمَّا من حيث المحاصيل المزروعة، فإنها تنقسم إلى نوعين أساسيين؛ أولهما: الحبوب في المناطق المعتدلة والسفانا المدارية، والثاني: الدرنيات في النطاق الاستوائي الغابي. وقد كان القمح والشعير هو أهم محاصيل زراع العصر الحجري الحديث في الشرق الأوسط وغرب آسيا وأوروبا والصين الشمالية، وأصبح الشيلم والشوفان هو المحصول الأساسي في المناطق الباردة الأوروبية والآسيوية، وكان الدخن (الدرة الرفيعة) سائدًا بأنواعه العديدة في النطاق

الموسمي والسفانا من العالم القديم، والذرة الأمريكية سائدة في أمريكا الوسطى، وفي النطاق الاستوائي الحار من آسيا وأفريقيا والبرازيل كانت أنواع من الدرنيات سائدة: البطاطا والمانيوك في أمريكا الجنوبية، واليام والقلقاس في العالم القديم الاستوائي.

- ولما كانت الدرنيات تشتمل على عدة محاصيل في السنة (لأن معظم أشهر السنة صالحة للنمو والإنضاج)؛ فإن زرَّاع الدرنيات لم يكونوا بحاجة إلى تخزين المحصول لفترة طويلة من السنة. أمَّا مجتمعات زراعة الحبوب، فقد كانت بحاجة إلى أدوات تخزين مستمر؛ لأن المحصول فصلي.
- لا تقضي الزراعة على حرفة الجمع تمامًا، ففي كثيرٍ من المجتمعات تصبح الزراعة مهنة المرأة، بينما يقوم الرجال بالصيد. وفي بولينيزيا تُعَدُّ مهنة صيد الأسماك أكثر قيمةً واحترامًا بالنسبة للرجال من الزراعة. وقد تطورت هذه الفكرة إلى أن أصبح الرؤساء التقليديون في بولينيزيا يشاركون في بعض عمليات السماكة الطقسية وليس لهم أدنى صلة بالعمليات الزراعية.

ولكن في معظم الجماعات الزراعية يقوم عبء الزراعة على الرجال، مثل الكثير من مناطق أفريقيا المدارية؛ حيث يشارك الزعيم في طقوس أول حصاد. وفي هذه المجتمعات يصبح الصيد عملية ثانوية يقوم بها متخصصون في الصيد، بينما في بولينيزيا وغيرها نجد مصدر الصيد وفيرًا وموارد الزراعة محدودة، ومن ثم كان الاهتمام بالصيد كحرفة الرجال. وفي مجتمعات الزراعة الصرفة نجد نوعين من المزارع: الحقل الكبير الذي يُزرَع فيه المحصول الرئيسي، وهو غالبًا بعيد عن القرية، ويتولى الرجال العمل فيه. ثم هناك مزرعة المطبخ؛ وهي مزرعة صغيرة غالبًا ما تمتد وراء المساكن أو بجوار القرية مباشرة، وتُزرَع فيها محاصيل إضافية في مساحات صغيرة لتغطية غذاء البيت، وتقوم المرأة بالعمل في هذه المزرعة الصغيرة، وقد تتصرف في إنتاجها إذا كانت هناك سوق قريبة. وعلى هذا النحو،

نجد أن تقسيم العمل يتخذ دائمًا من الجنس مقياسًا له، فالعمل الكبير البعيد عن المسكن هو من اختصاص الرجال غالبًا.

- كل مجتمعات الزراعة اليدوية مجتمعات مستقرة في قرى ذات مساكن ثابتة مبنية بالخامة الأساسية المتوفرة في المكان، وحتى أولئك الذين ينتقلون مع مزارعهم يبنون بيوتًا ثابتة، تُهجَر إذا كان الحقل الجديد بعيدًا أو تظل مسكونة إذا كان الحقل الجديد ضمن نطاق الحركة اليومية للرجال، وحينما تُهجَر القرية فإنها لا تُهدَم بل تُترَك كما هي، حتى يمكن استخدامها مع قليل من الإصلاحات في حالة العودة إلى الحقل القديم.
- تمتلك الكثير من المجتمعات الزراعية بعض الحيوان الصغير (الماعز والأغنام)، ولكن الفائدة من هذه الحيوانات محدودة، وتكاد تقتصر على الألبان والصوف والجلود، أمَّا اللحوم فغالبًا ما تُؤكَل في الأضاحي والمناسبات الطقسية. وفي سفانا شرق أفريقيا والسودان يمتلك بعض المزارعين أعدادًا كبيرة من الأبقار ذات القيمة الاقتصادية المحدودة، ولكن قيمتها الاجتماعية كبيرة لدرجة أن تقسيم العمل يعطي للرجل مهنة رعاية الماشية ويترك الزراعة للنساء.
- تختلف المجتمعات الزراعية اختلافًا كبيرًا في عدد أعضاء المجتمع، فهناك جماعات زراعية أقل عددًا من جماعات الصيد الغنية؛ مثل: الفانج (جمهورية جابون في أفريقيا الوسطى)، واليوما Yuma (في وادي كولورادو في جنوب غرب الولايات المتحدة)، كما أن هناك مجتمعات زراعية ضخمة الأعداد؛ مثل: اليوربا والأشانتي في غرب أفريقيا التي تُعَدُّ بالملايين.

ملكية الأرض عند المزارعين اليدويين ملكية جماعية؛ فالملكية الفردية ليس لها أهمية، حيث إن المزارع غالبًا ما تنتقل بعد إجهاد التربة. ومن ثم، فإن الأهمية المعلقة على الأرض لا تظهر فقط إلَّا في حالة استغلالها المؤقت لسنين محدودة، وبذلك فإن هناك حيازات لا ملكيات، بمعنى أن الأرض تصبح لحائزها طالما كان يستخدمها. ونظرًا لأن الجميع في

احتياج دائم إلى أرض جديدة، فإن نظام الملكية الجماعية للقبيلة كان أكثر النظم القانونية القبلية استجابةً للحركة الدائمة للحقول والمزارع.[29]

6. زراعة المحراث واستئناس الحيوان:

أ. زراعة المحراث:

تعد زراعة المحراث هي زيادة كَميَّة في الإنتاج الزراعي اليدوي بواسطة استخدام الطاقة العضلية للحيوان، لكن ذلك قد أدَّى إلى تغيُّرات جذرية في نوعية الزراعة من حيث استقرار الحقول وتجديد خصوبة الأرض. وقد ترتب على ذلك أن زراعة المحراث قد اختلفت عن الزراعة اليدوية في النقاط التالية:

- أصبحت الأرض ذات قيمة أعلى نتيجة لتجدد خصوبتها ولاستقرار الحقول.
- أصبح في الإمكان إنتاج أكثر من محصول في ظروف الري الصناعي، وخاصةً في الأودية الفيضية.
- أصبح في إمكان الأرض إعطاء غذاء أكثر من حاجة الاستهلاك الذاتي.
- فائض الإنتاج الزراعي يسمح بـ: تراكم الثروة؛ نظام تسويق منتظم؛ إمكان توفير الغذاء لعدد كبير من السكان غير الزراعيين الذين يتخصصون في مهن وحرف أخرى. ومن ثم فإن فائض الإنتاج الزراعي يعطي للمجتمعات أسس التقدم الاقتصادي وأسس بناء الدولة في الحضارات العليا القديمة في الشرق الأوسط.
- أدى هذا إلى ظهور قيمة العمل الرخيص في الزراعة، متمثلًا في الرق أو نظام رقيق الأرض (كما كان ذلك سائدًا خلال فترات الإقطاع).

[29] للاستزادة عن موضوع ملكية الأرض؛ راجع: محمد رياض «الزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا» البحوث الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد، القاهرة، 1971، ص ص 66–76.

- نتيجة لكل هذا تحولت الأرض من حيازة إلى ملكية فردية، وأصبحت بذلك سلعة قيمة بعد أن كانت قيمتها لا تظهر إلَّا من خلال إنتاجها. وقد ترتب على ذلك ظهور مجموعة من القوانين الخاصة بالملكية، والحيازة، والوراثة، والبيع، والرهن، والتأجير.
- تتميز زراعة المحراث بأنها تقترن بعدد من المعارف التكنولوجية في مجموعها أعلى من زراعات الفأس وعصا الحفر. وتتمثل هذه المعارف في: (أ) المحراث نفسه تكنيك أعلى من الفأس. (ب) نظام الري الصناعي بشق القنوات والمصارف. (ج) ووسائل رفع المياه إلى الحقل (الساقية، والطنبور، والشادوف، والأهوسة، والقناطر، وأخيرًا السدود). (د) ظهور أهمية الحيوان في العمليات الزراعية: جر المحراث وغيره من أدوات إعداد الأرض وتسويتها وتقسيمها للزراعة، رفع المياه إلى الحقول، بذر الحبوب ودرسها، وأخيرًا تظهر أهمية الحيوان أيضًا كمصدر للألبان والجبن والزبد وكمصدر للحم.

ولكن علينا ألَّا نعتقد أن وجود المحراث يعني كل هذه التطورات، فهناك مناطق لا تستخدم المحراث، ومع ذلك طوَّرت نظمًا مشابهة في قيمة الأرض المغلة وأهمية استخدام الحيوان، ففي هضاب جنوب شرق آسيا وجنوب الصين وفي مناطق مدرجات الأرز يصعب تشغيل المحراث، ومع ذلك فإن النظام الزراعي متطور بالطريقة التي ذكرناها.

ب. تاريخ استئناس الحيوان:

من الثابت أن الكلب كان أول حيوان استأنسه الإنسان، وكان ذلك في العصر الحجري الأوسط، ولطول تلاؤم الإنسان والكلب يُقال أحيانًا إن الكلب استأنس إلى الإنسان، وأيًّا منهما كان له فضل السبق، فإن الإنسان والكلب قد أفادا من تلازمهما إفادة كاملة؛ فقد حصل الكلب على غذاء ثابت، وكسب الإنسان رفيقًا ممتازًا في الصيد والحراسة، سواء كان ذلك في مرحلة الصيد الحضارية أو في بقية المراحل الحضارية الإنسانية الأخرى. أمَّا بقية

الحيوانات المستأنسة فقد ظهرت ابتداءً من العصر الحجري الحديث؛ أي مع أو بعد الزراعة.[30]

وما سبق أن ذكرناه عن التغير في إيكولوجية الحياة والبيئة الطبيعية في النطاق الجاف، ينطبق بصورة أو أخرى على استئناس الحيوان، فإن أسباب تركز المجتمعات البشرية حول مصادر الماء في المنطقة الجافة هي نفسها أسباب تركز الحيوان حول هذه المصادر، وبذلك أُتِيحَت الفرصة للإنسان أن يتعايش عن كثب مع بعض الحيوان العشبي غير الخطر. ولعل حماية الإنسان لهذه الحيوانات من الحيوان المفترس — بطريقة غير مباشرة؛ لأنه يحمي نفسه أيضًا — قد زادت من الصلة بين الإنسان وعالم الحيوان. وتبين الإنسان أنه — بهذه الحماية — قد أصبح يمتلك مصدرًا غذائيًّا إلى جواره. ومن المعروف عن رعاة الرنة في شمال إسكندنافيا وسيبيريا، أنهم يرعون قطعانًا شبه برية إلى برية. فمع إضافة عددٍ قليلٍ من الحيوان المستأنس يتمكن هؤلاء الرعاة من اجتذاب القطعان البرية إلى جوارهم كمصدر للحم، ولعل ذلك إعادة — بصورة ما — لما حدث في الماضي. وربما استطاع الإنسان أن يسرع بعملية الاستئناس بطرد وقتل أنواع الحيوان العشبي البري صعب الاستئناس، وبذلك تتبقى لديه الأنواع القابلة للاستئناس؛ مثل: الماعز، والأغنام، والأبقار، وأنواع من الخنازير.

ولكن لم تُكلَّل كل المحاولات التي بذلها الإنسان القديم لاستئناس الحيوان بالنجاح؛ فمن المعروف أن المصريين حوالي 3000 ق.م حاولوا استئناس قطعان من الوعول والغزال في صورة شبه برية، لكنهم فشلوا في تحقيق ذلك، بينما كان النجاح حليف استئناس الماعز والخراف والخنازير والماشية. ولم يكن الأمر مجرد قابلية الحيوان لذلك، بل إن الإنسان قد أدرك أن بعض الحيوان ليس مجرد مصدر للحوم فقط، وإنما هو مصدر غذاء آخر: الألبان، وبذلك يمكن أن يستفيد الإنسان من الحيوان دون أن يقتله مباشرة كما كان يفعل من قبل

[30] لم يُعثَر حتى الآن على ما يدل على امتلاك مزارعي أريحا للحيوان رغم أنهم أول من عرفوا الزراعة. وبهذه المناسبة يجب أن نعلم أن أريحا هي إحدى «الصدف» الأركيولوجية، فقد تكون هناك مناطق أقدم منها في الزراعة، ولكننا لم نعثر عليها حتى الآن.

للحصول على اللحم. هذا إلى جانب استخدام الحيوان في منافع أخرى: الجلود، والفراء، والصوف. ومن ثم استطاع الإنسان تجريبيًّا أن يتدخل في الاختيار الطبيعي في عالم الحيوان. فهو يقتل الحيوان الذي يهدد أمنه، وبذلك تنقرض أنواع كثيرة من الحيوان آكل اللحوم، ويخصص بعض الحيوان الذي يربيه لأنواعٍ خاصة من الاستخدامات خلال حياته، ثم يستفيد منه في النهاية كمصدر للحم. وبهذه الطريقة أدى الإنسان إلى تكاثر أنواع من الحيوان، وأباد أنواعًا أخرى، وهجَّن أنواعًا للحصول على فائدة أكبر: في اللحم أو الألبان أو الجلود أو الأصواف.

وعلى هذا النحو يكون الإنسان قد أضاف إلى تغيير المنظر الطبيعي للأرض (بواسطة الزراعة) تغييرًا آخر في التكوين البيولوجي في العالم. وفي الماضي فعل الإنسان مثل هذا التغيير بصورة مسرفة؛ مما أدى إلى إحداث أضرار بالغة بالمكوِّنات الأساسية للحياة البيولوجية، وخاصة التربة. فاقتلاع الأشجار وتعريض التربة للأمطار يؤدي في أحيانٍ كثيرةٍ إلى ضعف التربة أو إزالتها أو تمليحها، وكذلك كان للرعي المفرط (نتيجة كثرة الحيوان) آثار سيئة على التربة وإجهادها؛ إذ أدت إلى تحويل مساحات من الأراضي العشبية إلى أراضٍ قاحلة.[31] وعلى أي حال، فإن العلم الحديث يحاول إصلاح ما أفسده الإنسان.

وأقدم ما نعرفه عن استئناس الحيوان — باستثناء الكلب — هو حفريات جارمو وزاراب في كردستان؛ حيث نجد مجتمعات تعيش على رعي الماعز في حدود الألف السابعة قبل الميلاد، وتقوم بالتنقل بين بطون الأودية شتاءً (حيث توجد القرى الثابتة) والسفوح العليا للجبال صيفًا (حيث توجد معسكرات الرعاة العليا)، وكذلك يبدو أن استئناس الحمار قد تم في فترة بعيدة، لكنها تالية لاستئناس الماعز والأغنام. والحمار حيوان أصيل في منطقة شمال شرق أفريقيا، ولم يكن الحمار مفيدًا كحيوان لبن أو لحم (قد يكون ذلك هو حكمنا

[31] تحوَّلت مساحات كثيرة من شمال أفريقيا إلى مناطق قاحلة بعد دخول الجمل بكثرة إلى هذه المناطق في القرن الحادي عشر.

الحالي)، ولكنه كان مفيدًا كحيوان حمل ثم كحيوان للجر. وقد استُخدِم لجر المحراث في فترة لاحقة في سهول العراق، وفي جر العربات حوالي 3000 ق.م، وكذلك استُخدِم الثور في الجر لفترة أسبق من ذلك، لكننا لا نعرف بالضبط متى كان ذلك، وحينما استُؤنِس الحصان استُخدِم أيضًا في الجر.

وفي الغالب، تم استئناس الحصان متأخرًا عن الماشية والحمير، كما أن الأدلة الحالية تشير إلى أن ذلك قد تم في تركستان، وفي المنطقة نفسها عُثِر على عظام الجمل، ولو أنه عُثِر في مصر على نموذج للجمل يرجع إلى حوالي 3000 ق.م وبرغم ذلك، فإن الجمل لا يظهر بعد ذلك في الرسوم المصرية إطلاقًا، ولعل ذلك راجع إلى واحد من افتراضين متعارضين؛ أولهما: أن يكون الجمل من الشيوع بحيث لا يُرسَم (ولكن الحمار كان شائعًا وتعدد رسمه). والثاني: أن يكون قد دخل أفريقيا متأخرًا جدًّا (حوالي أواخر الألف الأولى ق.م)، والافتراض الثاني أكثر قبولًا.

وتتفق الكثير من الآراء على أن الحصان لم يُستخدَم للركوب إلا في حدود ألف قبل الميلاد، بينما شاع استخدامه في الشرق الأوسط لجر العربات قبل 2000 ق.م، ولم تُستخدَم الخيول في مصر إلا بعد أن أدخلها الهكسوس حوالي 1650 ق.م وقد عُثِرَ على سرج في حفريات موهانجو–دارو، هارابا (السند) ولكن لا يوجد دليل على أنه استُخدِم للحصان، بالرغم من أن الحمير والجمال لم تكن معروفة في الهند في ذلك الوقت. وكل ما نعرفه حاليًّا هو أن سكان سكيزيا في جنوب روسيا كانوا يرعون الخيول ويستخدمونها للألبان وللركوب، وأن غزواتهم السريعة ضد الأشوريين والأوروبيين في حوالي منتصف الألف الأولى قبل الميلاد قد أعطت أعداءهم فكرة ركوب الخيل والفروسية.

وأيًّا كان الحال، فلا شك أننا لا نعرف على وجه الدقة تاريخ استئناس الكثير من الحيوانات، ولكن الشيء الذي نستطيع أن نؤكده هو أن الإنسان استطاع في العصر الحجري الحديث أن يعرف فن استئناس الحيوان في منطقة ما — لعلها الشرق الأوسط — ومع انتشار هذا

الفن إلى مناطق أخرى من العالم استطاع الإنسان أن يستأنس الحيوانات التي يمكن استئناسها في الأقاليم المختلفة. تمامًا مثل الزراعة، فإنها كفنٍّ عُرِفَتْ في منطقة ثم انتشرت إلى المناطق الأخرى، ومع انتشارها أصبح الإنسان قادرًا على استنبات أنواع النبات البري الموجود في بيئاته المختلفة.

وعلى أي حال، فإن الإنسان في خلال العصر الحجري الحديث قد استأنس غالبية الحيوانات المعروفة حاليًّا كحيوانات تربية ورعي، ولم يحل منتصف الألف الثالثة (2500 ق.م) حتى كان الإنسان في مناطق العالم يعرف استئناس الكلب والقط والدواجن والحمام والماعز والخراف والأبقار والحمير والخيل والإبل والرنة واللاما (أمريكا الجنوبية) والفيل (الهند وجنوب شرق آسيا). ويضيف الإنسان في الوقت الحاضر تربية أنواع مختلفة من حيوان الفراء الصغير في كل من شمال الاتحاد السوفيتي وكندا.

ومن بين كل هذه الحيوانات نجد الكلب والحمام اللذين أصبحا استئناسهما كاملًا، بحيث يندر أن يرجعا إلى الحالة البرية إلَّا في أقصى الظروف — كأن يهاجر الإنسان أو ينقرض.[32] أمَّا بقية الحيوانات الأخرى فإنها ما زالت تمتلك «روحها» البرية، ويمكن أن تنطلق وتعيش بمفردها لولا أن استئناسها يتم منذ ولادتها. وبرغم ذلك، فإنها قابلة للحياة البرية حينما تسنح لها الفرصة سواء كانت ماعزًا أو ماشيةً أو خيولًا أو جمالًا أو حميرًا. وما زال القط — برغم طول فترة استئناسه — يظهر الكثير من المظاهر البرية داخل البيوت (كاقتناص الدواجن أو غير ذلك من المأكولات المعدَّة)؛ ولهذا فإن تربية القط عملية لصالح القط أكثر منها لصالح الإنسان إذا استثنينا الناحية العاطفية عند الإنسان.

ويجب ملاحظة أن هناك أنواعًا مختلفة من بعض الحيوانات الرئيسية، فالإبل بنوعيها ذات السنام (العربية Camelus dromedarius) والبكتيرية C. Bactrianus قد استُؤْنِسَتْ في وسط

[32] تحولت الكلاب إلى الحالة البرية بعد أن هاجر سكان النوبة المصرية في أوائل الستينات نتيجة لتكوين بحيرة السد العالي.

آسيا. وللماشية أنواعٌ مختلفةٌ منها: الزبيو Bos namadicus والهندي B. indicus استُؤنِسا في الهند، وأبقار طوروس B. Taurus في غرب آسيا ووسطها، وفي أمريكا الجنوبية استُؤنِس نوعان من اللاما؛ هما: اللاما Lama glama، والألباكا L. pacos. وبرغم أن الفيل قد استُؤنِس منذ فترة طويلة في آسيا الجنوبية إلَّا أنه لم يُعرَف إلَّا في أحوال قليلة أن الفيل قد نشأ في الأسر، ومن ثم فإنه لا يمكن أن يُقال إن الفيل قد استُؤنِس تمامًا.

7. حرفة الرعي ومميزاتها:

إن حرفة الرعي كنظام اقتصادي أساسي لعدد من المجتمعات، لم ينمُ ويظهر بوضوح إلَّا في العالم القديم؛ يرتبط الرعي في العالم القديم بأقاليم جغرافية معينة؛ لأن الرعاة يرتبطون ببيئة حيوان الرعي، ومن مميزاتها العامة نذكر:

- تمتد مناطق الرعاة الآن في نطاق متقطع من التندرا الأوروآسيوية إلى سفانا شرق أفريقيا، وينقسم هذا النطاق إلى عدة مناطق في كل منها نوع معين من حيوان التربية؛ في التندرا نجد رعاة الرنة في شمال أوروبا وسيبيريا، وفي سهول الأستبس في وسط آسيا من جبال ألتاي إلى نهر الفولجا يمتد نطاق رعاة الخيل من القوزاق. وقد تحول الكثير منهم إلى حياة مستقرة قوامها الزراعة أو الرعي العلمي الحديث، وفي منغوليا والهضبة الإيرانية الأفغانية وسنكيانج يوجد نطاق رعي الإبل البكتيرية، وفي التبت نطاق رعي الياك، وفي جنوب غرب آسيا والصحراء الكبرى يمتد نطاق هائل قليل السكان من رعاة الإبل العربية الذين يختلفون كثيرًا فيما بين بدو الجزيرة العربية وطوارق جبال الحجاز، وفي نطاق السفانا السودانية من السنغال إلى النيل، وفي شرق أفريقيا حتى شرق إقليم الكاب في جنوب أفريقيا يمتد رعي الأبقار. وأخيرًا، يوجد نطاق آخر لرعي الأبقار في المناطق الجبلية الممتدة من جبال الألب إلى جبال كردستان.
- أهم ما يميز الرعاة جميعًا هو أن حياتهم تنتظم في هجرة موسمية تبعًا لهجرة الحيوان ووراء احتياجاته من الماء والكلأ، وتُسمَّى ظاهرة التنقل هذه في مجموعها باسم Transhumance،

وإن كان هذا المصطلح أكثر التصاقًا بحركة الرعاة في المناطق الجبلية بين بطون الأودية شتاءً وسفوح الجبال العليا صيفًا. أمَّا الرعاة الآخرون فيمارسون الهجرة الفصلية أفقيًّا؛ أي على مساحة من الأرض قد تكون كبيرة أو صغيرة حسب نوع الحيوان والبيئة.

- يترتب على شكل الهجرة الموسمية هذه أن حياة الاستقرار عند الرعاة غير موجودة إلَّا في حالات خاصة؛ فرعاة البقر في نطاق السفانا الأفريقية يقومون غالبًا بالزراعة اليدوية أيضًا؛ مما يترتب عليه إقامة مساكن ثابتة. ولهذا ينقسم المجتمع أثناء موسم الهجرة إلى قسمين: طبقة الشباب (طبقة الرعاة) تقوم بالحركة الموسمية مع الأبقار، بينما تظل بقية المجتمع في القرى الزراعية، وكذلك لا يتحرك كل مجتمع رعاة البقر في النطاق الجبلي الألبي، بل تظل غالبية المجتمع مقيمة في القرى الدائمة في الأودية، بينما يصعد الرعاة فقط مع الحيوان إلى أعالي الجبال. وفي حالة رعاة البقر الأفريقيين نجد أن الرعاة يقيمون معسكرات متحركة أثناء حركتهم الفصلية مع الحيوان، أمَّا عند رعاة البقر في النطاق الألبي فإن هناك أكواخًا وبيوتًا دائمة في أعالي الجبال ينتقل إليها الرعاة دون أن ينقلوا معهم مساكن مؤقتة.
- هناك من الرعاة من يعرف الزراعة ويستنكف من ممارستها؛ ولهذا نشأ نوع من نظام الرق يتولى الزراعة بمقتضاه هؤلاء الرقيق أو هؤلاء الذين يقبلون حماية الرعاة العسكرية لهم، بينما يظل الرعاة سادة على الإقليم. مثل ذلك التكوين الطبقي المهني موجود بين الطوارق في هضبة الحجار أو بين مجموعات رعاة البقر من الباهيما والواتوتسي والأنكولي في منطقة جنوب أوغندا ورواندا وأطراف جمهورية زائيري (الكنغو) الشرقية، الذين كانوا يستغلون مجموعات البانتو في الزراعة. وعلى هذا النحو يقيم كثيرون من الرعاة من أنفسهم أرستوقراطية عسكرية حاكمة بالنسبة للزراع. ويرجع ذلك إلى تفوقهم في الحركة والتنظيم، بينما المزارعون مجتمع مستقر ذو تكوين مرتبط بالإنتاج الزراعي الثابت، ولا يمكن أن يقيم نظامًا عسكريًّا إلَّا إذا تفرغ أفراد منه لهذه المهنة.

- رغم أن المجموعات الرعوية تُسمَّى وتُعرَف باسم حيوان واحد كرعاة الخيل، إلَّا أن ذلك لا يعني أنهم لا يمتلكون حيوانات أخرى. والغالب أنه توجد دائمًا أعداد كبيرة من الحيوان الصغير، وعلى الأخص الماعز والأغنام، إلَّا في حالات استثنائية حيث لا تسمح الظروف الطبيعية كنطاق رعاة الرنة، ويجمع رعاة الخيل إلى الماعز والأغنام الأبقار أيضًا، وبذلك فإنهم أكثر الجماعات الرعوية غنًى ووفرةً وتنوعًا.
- في أحيان كثيرة، دخل الحصان إلى مناطق عدد كبير من الرعاة، عدا منطقة رعاة الرنة ورعاة شرق أفريقيا وجنوب السودان. ودور الحصان في مثل هذه المناطق دور عسكري بحت؛ لأنه أسرع حركة من الإبل أو بقر السفانا السودانية، وكثيرًا ما كان يحتفظ بأعداد من الخيول رغم التكاليف الباهظة التي يتطلبها ذلك؛ لأنها دليل على المكانة الاجتماعية والقوة والنبالة.
- في كثيرٍ من الأحيان، يغير الرعاة حرفتهم مضطرين، وغالبًا ما يحترفون الزراعة، لكن بعض الجماعات تمارس حرفة الرعي حتى في ظروف إيكولوجية غير ملائمة. وأشهر الأمثلة على ذلك قبيلة الياكوت التركمانية الأصل التي نزحت إلى سيبيريا الشرقية في القرن العاشر أو الحادي عشر هربا من بطش المغول. وفي مواطنهم الجديدة، ظل الياكوت على رعي الخيل برغم أن كل الظروف غير ملائمة، وهم يجهدون أنفسهم كثيرًا في المحافظة عليها ويبنون لها الإسطبلات لحمايتها من البرد القارس، ويحصدون محاصيل عشبية سريعة النضج لغذاء الخيل، ويعلمونها أيضًا أكل السمك. وقد أضاف الياكوت الرنة إلى حيوان التربية، وكذلك أخذوا يربون الأبقار ويسرجونها كما كانوا يفعلون مع الخيول، وفي الوقت الحاضر يقومون أيضًا بالزراعة تحت تأثير السياسة الاقتصادية السوفيتية، لكنهم ما زالوا يكنون للخيل كل التقدير والمشاعر العاطفية القديمة.
- على الرغم من أن مجتمعات مختلفة قد ترعى حيوانًا واحدًا، فإننا نجد بين هذه المجتمعات اختلافات كبيرة في مدى الإفادة من الحيوان، فرعاة البقر من العرب في نطاق السفانا

السودانية مختلفون تمامًا عن النيليين وغيرهم من رعاة البقر الوثنيين. فبينما العرب البقارة يستخدمون الحيوان للنقل وأحيانًا للركوب لا نجد مثل ذلك عند النيليين، ويرتبط الاختلاف في أساسه بالتركيب الحضاري العام للمجموعتين، ودور الحيوان الاقتصادي الاجتماعي داخل هذا التركيب، كذلك نجد في وسط آسيا أن الناقة لا تُحلَب إلَّا نادرًا، وأن الجمال لا تُستخدَم للركوب (وإن كانت تُستخدَم للحمل).

- المفهوم حاليًّا أن استخدام الحيوان يعني: (أ) أكل اللحم واستخدام الجلود، وهذا يشابه استخدام الحيوان عند الصيادين. (ب) استخدام صوف الحيوان كمادة للنسيج وحلب الحيوان، وبذلك يتكون غذاء ثابت دون الحاجة لقتل الحيوان. وهذه هي المرحلة التي وصل إليها معظم الرعاة في استفادتهم من الحيوان، وهي مرحلة تجعلهم يختلفون تمامًا عن الصيَّادين. (ج) استخدام الحيوان في الركوب أو الحمل أو الجر أو لكل هذه الاستخدامات معًا. وهذه مرحلة لم يمارسها كل الرعاة لأسباب حضارية. (د) تحويل الألبان إلى منتجات غذائية تدوم فترة أطول من الحليب. وهذه المرحلة لم تصل إليها غير مجموعات محدودة من رعاة البقر والأغنام، وخاصة في مناطق جبال الألب حيث تشتد الحاجة إلى وجود غذاء محفوظ خلال الشتاء القاسي.

المحور الرابع:

الإسهامات الأولى في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية

تمهيد:

I. **دراسة نظام الكولا كنظام اقتصادي لـ"مالينوفسكي":**

II. **إسهامات "ريموند فيرث" في الأنثروبولوجيا الاقتصادية:**

III. **مارسيل موس والأشكال البدائية للتعاقد أو الهدايا الملزمة:**

IV. **جورج دالتون وبول بوهانون وفكرة السوق كمحور لنظام التبادل:**

V. **إسهامات بعض الرواد في ربط الاقتصاد بالجانب الاجتماعي والثقافي:**

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

تمهيد:

خلال بداية القرن العشرين تعددت الدراسات الأنثروبولوجية التي اهتمت بالنظم الاقتصادية في المجتمعات التقليدية قصد فهم طبيعتها والدور التي تؤديه للمحافظة على بقاء واستمرار وتنظيم هذه المجتمعات. وأهم هذه الدراسات نذكر:

I. دراسة نظام الكولا كنظام اقتصادي لـ"مالينوفسكي":

سمحت خبرة "مالينوفسكي" في الدراسات الميدانية أن يقدم تحليلا شاملا وعميقا للأنساق الاقتصادية، وأن يقوم بالمقارنة بين الظواهر الاقتصادية للعديد من المجتمعات البدائية. نشرت له دراسة عام 1922 بعنوان "بحارة غرب المحيط الجسورون" Argonatus of the western pacific قدم فيها صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التي تنشأ بين مجموعة من القبائل التي تسكن غينيا الجديدة، حيث أخد بمبدأ التكامل في دراسة النظم الاجتماعية (أي أن النظم تتداخل وتتشابك حيث يتعذر دراسة جانب اجتماعي معين دون الأخذ بالاعتبار علاقة ذلك بالأنساق المختلفة في البناء الاجتماعي).

انعكس هذا المنهج على دراسته لنظام الكولا كنظام للتبادل التجاري بين القبائل، فعندما نجده يهتم بالتنظيم الاجتماعي والسحر والأساطير والفولكلور، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعده في فهم موضوع الدراسة والإلمام بحيثياته.[33]

من خلال دراسته لنظام الكولا لدى سكان جزر التروبياند كشف النقاب عن تعقد هذه الأبنية، واختلاطها بالعديد من الطقوس والممارسات والتي يمكن إبعادها عن نطاقها الاقتصادي وفق المنطق المجرد عند الاقتصاديين، ولعل ذلك ما جعل "مالينوفسكي" ينتقد التراث الغربي وما تضمنه من مقولات اقتصادية حول العديد من القضايا المتعلقة بالحوافز والإنتاج.

حيثيات نظام الكولا في جزر التروبياند (جزر ميلانيزيا):

[33] محمد الجوهري وآخرون، تنمية العالم الثالث – الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص27.

يقوم نظام الكولا أساسا على تبادل بعض السلع المعينة التي لا تتمتع بأية قيمة تجارية أو اقتصادية بالمفهوم الاقتصادي المجرد، ولكنها ذات قيمة اجتماعية وشعائرية عالية تضفي على من يمتلكها مكانة سامية في المجتمع، وتتألف هذه السلع من عقود طويلة من الأصداف الحمراء وأساور من الأصداف البيضاء، كما يتضمن نسق التبادل وجود اتفاقات شفوية تقليدية متوارثة منذ أجيال بعيدة بين سكان جزر التروبياند ينظم تبادل هذه السلع، حيث تنتقل هذه العقود في اتجاه معين لا يتغير حول محيط الدائرة التي تنتظم فيها هذه الجزر، بينما تنتقل الأساور في الاتجاه الآخر.[34]

تحليل مالينوفسكي لنظام الكولا كنظام اقتصادي ذات قيمة اجتماعية:

يعترض مالينوفسكي حول مزاعم النظرية الاقتصادية وصدقها في المجتمعات التقليدية من خلال تساؤلاته التي طرحها حول موقف الإنسان البدائي من هذه الممارسات الاقتصادية وتتلخص هذه التساؤلات فيما يلي:[35]

- ما هو المحك الأساسي للنشاط الاقتصادي مادام كل رجل من التروبياند يستطيع الحصول على ما يريد؟ وما قيمة هذه الأشياء في الحياة اليومية لهذا المجتمع؟
- إذا كان كل شيء متوفر في مجتمع التروبياند فما الحكمة إذن من هذه العمليات والمبادلات خاصة أن أفراد المجتمع يتبادلون نفس الأشياء بعينها طوال الوقت؟

يخرج مالينوفسكي من هذه التساؤلات بما أسماه بالعوامل الاجتماعية كالمكانة والمركز الاجتماعي والسمعة الحسنة التي يرتبط تحققها في هذا المجتمع بهذه الممارسات التي يتضمنها نظام الكولا.

---

[34] أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع – الأنساق، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص ص 252، 257.أنظر Malinowski. B ; Argonatus of the western pacifics ; london ; Kegan paul ; 1950 ; pp 83-85

[35] رالف بيلر، هاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، تر: محمد الجوهري والسيد الحسيني، ط1، 436، 438.

كما أن الهدايا التي يتم منحها لا تحدث بشكل عشوائي، ولكنها تتم وفق التزامات محددة، وتعبيرا عن بعض العلاقات المتماثلة كالقرابة والمصاهرة مثلا، ويؤكد مالينوفسكي أن هذه الممارسات تبدو مزيجا من الاقتصاد والعوامل الاجتماعية والطقوس الدينية، وتتم في شكل شعائري، ولا يكتشف الملاحظ منها ما يشير إلى مفهوم الربح والكسب أو المنفعة الشخصية.[36]

ورغم صدق هذه الحقائق الميدانية الخاصة بنظام الكولا التي قدمها مالينوفسكي وأكد فيها اختفاء صفة "الإنسان الاقتصادي" بالمجتمعات البدائية، إلا أن التحليل المتأني من شأنه أن يفصح بين هذه الطقوس والشعائر عن مضامين اقتصادية في عديد المجتمعات التقليدية كتلك التي تقوم الهدايا فيها كمقابل للخدمات التي يؤديها السحرة لإنبات الأرض أو استنزال المطر، لزيادة انتاج الأرض، وكذلك تقديم الهدايا لمعالج مقابل الطقوس العلاجية لتبرئة المرضى من آلامهم، وتعتبر هذه الهدايا بمثابة الأجر الذي يدفع للطبيب في المجتمع الحديث مقابل فحص تشخيص وعلاج المريض،وهي في نظام الكولا تبدو في التبادل الذي يتم في المناطق المتباينة من الجزر حيث يقدم الصيادون منتجات البحر للمزراعين، ويقوم المزارع برد هذه الهدايا من المحاصيل، وإذا كانت هذه العملية تتم في إطار طقوس وشعائر فإن ذلك لا ينكر عنها الوظيفة الاقتصادية بين سكان هذه الجزر المتنوعة الانتاج، إذ يتحقق من خلال التبادل نوع من التكامل بين هذه المناطق.

وإذا لم يفصح عن العملية الاقتصادية البحثة في نظام الكولا فهناك قبائل أخرى تظهر فيها مثل هذه العمليات بشكل واضح كتلك التي درسها "هيرسكوفيتس" منها قبائل التودا Toda والباجندا Baganda قبل الاتصال بالأوربيين يكشف فيها عن عمليات التبادل التجاري

[36] علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ط1،دار المعارف، 1982، ص ص 154،161.

البحث، كما أنها لم تدخل الطقوس الشعائرية والعناصر الاجتماعية التي تكاد تميز الاقتصاد البدائي بشكل عام.[37]

II. إسهامات "ريموند فيرث" في الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

اختلفت نظرة "مالينوفسكي" مع رؤية "ريموند فيرث"حول إمكانية استخدام النظرية الاقتصادية في تحليل الأبنية الاقتصادية للمجتمعات البدائية، فبينما أمد الأول التراث الأنثروبولوجي برؤيته البنائية من خلال الكولا كنظام للتبادل الاقتصادي والاجتماعي والطقوس بثراء أبعاده المختلفة وتشابكها وتعقدها، أما "ريموند فيرث" فأكد على إمكانية استخدام المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد كونها تنطبق مع الكثير من الأنساق الاقتصادية بالمجتمعات البدائية.[38]

1. ملامح كلاسيكية في اسهامات ريموند فيرث:

لم يكتفي "فيرث" على التحليل النظري بل اتخذ من دراساته الحقلية محكا عملياً لاختبار مبادئ النظرية الاقتصادية، ويوظفها في تصميم أساليب وأدوات الدراسة الميدانية في دراسته للنسق الاقتصادي لصيادي"الملايو"، وتوصل "فيرث" إلى تحليلات مفصلة حول مدى وعي أفراد هذا المجتمع بالمفاهيم الاقتصادية كالعمل ورأس المال، وكيفية حساب العائد النسبي من ناحية والنفقات من ناحية أخرى، كما تأكد له من خلال دراسته الميدانية أن هؤلاء الصيادين على وعي تام بمحددات استخدام الوقت والجهد والمال، ويتجلى ذلك من خلال استخدام توقيتات العمل المناسبة للصيد، ونوع الشباك المستخدمة، والقوارب، وطاقم الصيد المناسب وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الكسب.[39]

ولكي يؤكد "ريموند فيرث" وجهة نظره بأن الإنسان البدائي لا يجهل تماما الاقتصاد ، استخدم العديد من أساليب القياس الاقتصادية المتطورة لقياس وتحليل النشاط الاقتصادي لدى صيادي "الملايو"،ومن هذه الأساليب استعمال أدوات قياس عنصر الوقت في عمليات

---

37 أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 258-259.

38 رالف بيار، هاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، مرجع سابق، ص414.

39 Rymond Firth ; Malay Fisheman ;Their passant economy ; London ; Archon books ;1968 ; p88 .

الصيد الغاطس. وكذلك تقييم ناتج الصيد مقاسا بعنصر الزمن،وطريقة توزيع هذا الناتج، كما نجده يحدد العوامل المتنوعة التي يفقد فيها الوقت ليخرج في النهاية بحساب اقتصادي للإنتاج اليومي على مدار الشهور التي يتم فيها الصيد.[40]

وفي تحليل "فيرث" لعمليات الصيد يلقي الضوء على تنظيمات العمل وهي قضايا تندرج ضمن الإدارة والسلوك، حيث يناقش دور رئيس جماعة الصيد، وكفاءته في انجاز العمل اليومي وتسييره وتنظيمه لجماعة الصيد، ويؤكد على متطلبات ذلك الدور ومنها المهارة العالية وحسن القيادة، وغير ذلك من الجوانب التي تتحدد بشكل منظم في هذا المجتمع، كتدبير رأس المال المطلوب لعملية الصيد، وتوزيع عائد الصيد، والقيام بعمليات الاحلال في الأصول الرأسمالية لأدوات العمل كالقوارب والشباك.[41]

يستخلص "فاروق العادلي اسهامات أخرى لريموند فيرث، ومنها:

- أن القيمة الاقتصادية في عديد من المجتمعات البدائية نسبية، حيث أنها تعتمد أساسا على تحقيق اشباعات لدى هذه المجتمعات قد لا تتشابه مع مجتمعات أخرى، فقيمة الأشياء تتحدد وفقا لوظيفتها داخل الإطار الثقافي الذي ينظم هذه العلاقات التبادلية، لا طبقا لاعتبارات السوق بمفاهيمها المختلفة.
- أن القيمة في بعض المجتمعات البدائية تحددها أبعاد ثقافية واجتماعية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية التي تتحدد وفقا لاحتياجات الانسان البدائي، بمعنى أن الشيء يصير ذات قيمة إذا أمكن استبداله بشئ آخر أو أشياء وظيفة في حياته اليومية.
- المجتمعات التي درسها "ريموند فيرث" (التيكوبيا، صيادو الملايو، قبائل الماوري) تكاد تعرف جميعها أشكالا للحياة الاقتصادية، وثمة اختلافات حول بعض المفاهيم كالأرباح والأقراض وكيفية حسابها من جماعة لأخرى.

40 Rymond Firth ; op cit ; pp 94-96.
41 Ibid ; p 190.

- لا تعرف المجتمعات البدائية النقود بالشكل الذي يعرفه النظام الاقتصادي الحديث، ومن ثم يختلف مفهوم الثمن بين المجتمعات البدائية والحديثة، باعتبار أن الثمن والقيمة أمران متلازمان في الاقتصاد الحديث، بينما يختلف هذا المفهوم مع علاقات التبادل وما تتضمنه من طقوس وممارسات وهدايا بالمجتمع البدائي.

2. ملامح جديدة في اسهامات ريموند فيرث في الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

ما هو معروف عن"ريموند فيرث" هو اتخاذه من الواقع كمجال لتطبيق مبادئ النظرية الاقتصادية على المجتمعات غير الصناعية، وإلى جانب أبحاثه الرائدة عن صيادي "الملايو" نجده كذلك يتناول بالتصنيف خصائص المجتمعات من المنظور الاقتصادي، كما نجده أيضا يحدد مفهوم الاقتصاد بأنه يتمثل في عمليات توزيع الموارد المتاحة الناذرة بين الحاجات الإنسانية الممكن تحقيقها مع الأخذ بالاعتبار وجود بدائل في كل من المجالين.

في نظر "ريموند فيرث" تظهر أهمية الاقتصاد خلال تضمنه ملامح الاختيار الإنساني، وبتناوله لنتائج القرارات، هذه الأخيرة تعكس علاقات شخصية واجتماعية إلى جانب الاقتصادية، فيستخلص بعض النقاط التي يحدد من خلالها مجال الاقتصاد في كافة المجتمعات الإنسانية فيما يلي:

- أن العلاقات الاقتصادية والخيارات المتضمنة فيها منظمة في أي مجتمع.
- أن علاقات التبادل تعتبر أساسية في كل المجتمعات البشرية، ويتفق مع مالينوفسكي في هذه النقطة.
- على الرغم من أن كل المجتمعات تنفرد بخصائص معينة، إلا أنه من الضروري تبني تصنيفا بسيطا يحدد طبيعة الخصائص الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية لتشكل نقطة التقاء فيما بينها، ومن ثم يمكن تقسيم المجتمعات وفقا لخصائصها وطبيعة النظم الاقتصادية السائدة فيها إلى مجتمعات بدائية، قروية وصناعية.[42]

[42] Frankenberg. R ; One anthropologist's view ; in Rymond Firth : Thems in economic anthropology ;london ; Tovislock ; pp47-51.

3. أنماط وخصائص المجتمعات حسب نظمها الاقتصادية:

يحدد "ريموند فيرث" أنماط المجتمعات وخصائص كل نمط حسب النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها ويقسمها كما يلي:

أ. المجتمعات البدائية:

يصف "فيرث" المجتمعات في هذا المستوى كما يلي:

- تستعمل وسائل بسيطة (مستوى تكنولوجي بسيط) وقدر محدود من الابتكارات.
- غالبا ما يكون الهدف من النشاط الاقتصادي تحقيق اشباعات أساسية دون تحقيق تراكما أو فائضا رأسماليا في الغالب.
- عدم التمايز في الأدوار الاقتصادية للأفراد، وتقسيم محدود للعمل في مجال الانتاج والتنظيم والإدارة.
- اعتمادها على وسائط محدودة للتبادل لافتقارها للمؤسسات التسويقية.

يرفض "فيرث" اطلاق مصطلح مجتمعات الاقتصاد المعيشي Subsistence economy لأن نشاطها الاقتصادي لا يقتصر على توفير وانتاج متطلبات المعيشة فيها بل يتعداه لانتاج بعض الأشياء الأخرى.

ب. المجتمعات القروية أو الريفية:

في دول العالم الثالث يشيع مصطلح الاقتصاد الريفي والذي كان ومازال موضوع اهتمام الاقتصاديين والأنثروبولوجيين، باعتباره يتميز بما يلي:

- أنه نظام يتكون من منتجين صغار وبأدوات وأساليب إنتاجية بسيطة نسبيا.
- اعتماد القرويين على ما ينتجون بأنفسهم لتوفير وسائل معيشتهم.
- استخدام الموارد الأولية بنظم خاصة وطرق متميزة لتراكم رأس المال والتوزيع والتسويق.

- يتحدد بنمط من العلاقات الاجتماعية والذي يعتمد على المكانة الاجتماعية وليس بنمط الانتاج التكنولوجي، يخضع عائد النظام الاقتصادي للموقف الاجتماعي لا للموقف الاقتصادي، حيث تتحول الوسائل الاقتصادية في هذا السياق إلى غايات اجتماعية.

يضيف "فيرث" أنه بهذه الخصائص يمكن الحديث عن مزارعين قرويين، صيادين قرويين، حرفيين قرويين وتجار قرويين إذا كانوا يمثلون جزءا من النظام الاجتماعي.

ج. المجتمعات الصناعية:

تتميز بما يلي:

- غياب الخصائص الاجتماعية في العملية الاقتصادية.
- وضوح الخصائص الاقتصادية في العلاقات (النفعية).
- الفرد في النظام الاقتصادي طاقة منظمة للعملية الإنتاجية، ويتحدد وضعه على مقدار اسهاماته في النشاط الاقتصادي بغض النظر عن مكانته الشخصية أو الاجتماعية.

ويرى "فيرث" أن دور **الأ**نثروبولوجي الاقتصادي يتمثل في تطبيق المفاهيم التي يستخدمها الاقتصاديون في المجتمع الصناعي على المجتمع البدائي والقروي، بالإضافة إلى دراسة الدور الاقتصادي للفرد في موقف معين مقابل دوره الاجتماعي، وفي مقابل نظام الجماعات التي ينتمي إليها.

III. مارسيل موس والأشكال البدائية للتعاقد أو الهدايا الملزمة:

درس "مارسيل موس"نظام الهدايا الملزمة بين قبائل "الكيوكتيل" الذين يقطنون الجزء الشمالي الغربي من أمريكا الشمالية، حيث وجد أنواعا من التبادل تتم بين الأفراد في عدد من المجتمعات المختلفة أو في مجتمع واحد يتم خلالها ممارسة بعض الطقوس والشعائر، سميت بالتبادل الطقوسي Ceremonial exchange.

تحليل مارسيل موس لعملية التبادل:

تشتمل عملية تبادل الهدايا على نوع من الالزام الذي يحدد سلوك الفرد المهدى إليه اتجاه هذا الموقف، والذي بمقتضاه يلتزم برد هذه الهدية، ويصير الامتناع عن القيام بهذا السلوك من شأنه أن يزعزع المركز الاجتماعي للشخص وكذلك تهتز مكانته وهيبته، لذلك أسامها "موس" يالهدايا الملزمة إذ تبدو في شكلها كنوع من التعاقد الاجتماعي ينظم عمليات التبادل في كثير من جوانب الحياة الاقتصادية في سياق طقوسي واجتماعي وثقافي.

يؤكد "موس" أن هذه الأشكال الاقتصاية تبدو مغايرة تماما لما يسمى بالاقتصاد الطبيعي، حيث لاحظ تلاشي التبادل السوقي بمفهومه المعاصر،كما تعرف هذه المجتمعات أنواعا من التعاقد تنتهي فيها العلاقات الفردية لتحل محلها العشائر والقبائل والأسر، كما أن التبادل ليس بالقطع لثروات أو أشياء نافعة اقتصاديا، بل هو تبادل لولائم وطقوس ومجاملات وخدمات عسكرية ورقص وحفلات، ولا تعكس هذه الأشياء مفهوم السوق، كما أنها تتم بشكل إرادي على الرغم من أنها ملزمة يعاقب عليها بحرب خاصة أو عامة.[43]

نلاحظ أن "موس" تناول بالتحليل عمليات التبادل في إطارها النفسي والاجتماعي مؤكدا أن البحوث الأنثروبولوجية تعد أقدر العلوم على فهم هذه الجوانب متكاملة في المجتمع الإنساني. فخلال تحليله لعملية "البوتلاتش" أو الهدايا الملزمة وما يتخللها من معتقدات وطقوس تظهر قدسية الشيء المعطى من خلال الروح الخفية التي تكمن فيه وتحركه وتربطه بصاحبه الأول، وتعكس هذه المعتقدات مركبا من القيم الطقوسية التي تحيط بعمليات التبادل، وتجعل من المحرك لها عوامل غير مدركة لتحقيق استمرارية هذه العلاقات من جانب ومن جانب آخر تعمل على حفظ حقوق أطراف العلاقة في الأخذ والرد، وبذلك تحقق الاستقرار وتدعم أواصر العلاقات داخل مجتمع القبيلة.

ورغم ابتعاد هذه الممارسات التبادلية في ذلك الاطار الطقوسي الذي يبعدها في أهدافها ومضمونها عن المفهوم الاقتصادي المجرد، إلا أننا نجد "مارسيل موس"يؤكد أن هذه

[43] مارسيل موس، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا – بحث في الهبات والهدايا الملزمة، تر: محمد طلعت عيسى، 1971، دن، ص26-27.

العمليات لا تخلو تماما من أبعادها الاقتصادية، حيث أنها تتم في مناسبات الزواج والولادة والمرض والطقوس الجنائزية.[44] وهي مواقف تحتاج إلى تضافر الجهود بين أفراد القبيلة لدعم أفرادها في هذه المناسبات.

ولقد حاول "موس" وضع أسس نظرية تفسر الأشكال البدائية للتعاقد عندما نجده ينتهي إلى بعض الحقائق حول نظام السوق الذي يرى أنها موجودة بالفعل في بعض هذه الممارسات البدائية إلا أنها بسبب اختلاطها بالأنساق الأخرى يصعب تصنيفها باعتبارها أنساقا اقتصادية، رغم اشباعها للحاجات الاقتصادية بمفهومها لدى الانسان البدائي.

يؤكد "مارسيل موس" وجهة نظره بأن مفهوم القيمة في هذه المجتمعات له تأثير كبير، رغم أن "كارل بوتشر" رأى ذلك لكنه قلل من أهميته، وبالرغم من ذلك فإنها تمارس بصورة غير مثمرة يصاحبها نوع من البذخ ومظاهر الثراء وأنواع متعددة من النقود التي تستخدم في عملية التبادل، ومع ذلك فإن هذا الاقتصاد مازال مليئا بعناصر دينية تغلف الأنشطة الاقتصادية بكثير من الشعائر والطقوس المركبة.[45]

IV. جورج دالتون وبول بوهانون وفكرة السوق كمحور لنظام التبادل:

تبنى "جورج دالتون" و"كارل بولاني" و"بول بوهانون" رواد النوعية الاقتصادية substantive approach حوارا حول جدوى استخدام المفاهيم الاقتصادية التي تضمنها الفكر الاقتصادي حول تفسير النظم الاقتصادية بالمجتمعات البدائية، حيث يذهب "دالتون" إلى أن النظرية الاقتصاية سواء في أسلوب معالجتها للقضايا الاقتصادية أو في مقولاتها الفكرية قد صيغت في اطار متميز تماما من ذلك الذي توجد عليه المجتمعات البدائية. ويوجز أهم خصائص ذلك الإطار في حركة التصنيع وتطور نظام السوق والتبادل من خلال ذلك النظام باعتباره واحدا من أهم المبادئ الهامة في بناء النظرية الاقتصادية،ويحمل ذلك النسق التبادلي أن الأشياء يمكن أن تباع وتشترى، ومن ثم فالسوق بمفهومه الواسع يعد مجالا للتفاعل في بناء

44 مارسيل موس، المرجع السابق، ص15.

45 المرجع نفسه، ص213-214.

الفكر الاقتصادي، كما أن الشخص لا يمكن له العيش إلا إذا أمكنه انتاج شيئا له قيمة يمكن بيعه في إطار السوق بدءا من المجهود الانساني وانتهاءا بالأشياء المادية الأخرى.

ومن خلال هذه الأفكار الذي صاغها هؤلاء الرواد يمكن تبادل كل عناصر الانتاج ومكوناته من الموارد الطبيعية المختلفة أو العمل، وفي هذا السياق الاقتصادي المعاصر للقيمة يبرز مفهوم السعر الذي يعد مرادفا للقيمة أو مقرونا بها، فمشكلة السعر من أهم المشكلات المميزة لاقتصاديات السوق الذي يقوم عليه الاقتصاد المعاصر، كما أن هذه المبادئ تمثل خطا فاصلا وأساسيا في الاختلاف بين أنماط الاقتصاد في كل من المجتمعات الحديثة والبدائية التي تتحدد قيمة الأشياء فيها وفقا لنسبتها لأفرادها، ونظم التبادل تقام غالبا خارج نطاق السوق، ولا تعرف مفهوما محددا للثمن، بينما في الاقتصاد الحديث قانون العرض والطلب على أساسه تتحدد القيمة وتمارس التأثيرات لقوى الانتاج والاستهلاك. وبهذا التحليل المحدد للسوق من المنظور الاقتصادي تخرج المجتمعات البدائية التي لا تتم فيها العمليات الاقتصادية في اطار السوق ولكنها تتم في ظل مبادئ مختلفة عن قوانين السوق.

وبهذا التحديد القاطع يؤكد هؤلاء الرواد وجهة نظرهم في أن اقتصاد المجتمعات البدائية موجه لاحتياجات الاعاشة ومن ثم هو مختلف عن اقتصاد السوق، وتحكمه المقايضة واعادة التوزيع وهي مبادئ تتضمن تبادل السلع والخدمات تبادلا نوعيا أو طبقا للقيم التقليدية حينما تتناول عملية المقايضة سالعا غير متشابهة، وينتهي أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الاختلاف كبير بين كل من الاقتصاد الحديث والبدائي.[46]

الانتقادات الموجهة لرواد النوعية الاقتصادية:

انتقد "سكوت كوك" S. Cook أصحاب هذا الاتجاه معتبرهم بأنهم منحوا اقتصاد الاعاشة صورة مثالية رومانسية حين ربطوا الاقتصاد الموجه نحو السوق بعيوب ونقائص اجتماعية

[46] رالف بيار، هاري هويجر، مرجع سابق، ص 415-416.

مختلفة، واعتبر أن أصحاب الطرح الاقتصادي الصوري (الشكلي) وأصحاب اتجاه النوعية الاقتصادية تحدثوا عن موضوعات مختلفة ولم يناقشوا مواضيع مشتركة بل تجاهلوا بعضهم البعض.

ويعترض "دالتون" على ذلك التعميم الذي وقع فيه أصحاب الاتجاه الصوري عندما قاموا بتطبيق مقولات النظرية الاقتصادية في بعض الأعمال الميدانية وما توصلوا إليه من نتائج حول إمكانية استخدام هذه المفاهيم في دراسة البوتلاتش والكولا وتحليلها والنظر إليها باعتبارها نوعا من الاستثمار، وذلك كما فعل البعض كـ"ارمسترنج" 1924 عندما اعتبر القطع الصدفية بجزيرة "روسيل" هي بمثابة نقود بالمفهوم الحديث تدفع أو تنفق في شراء بعض الأشياء من السوق ويوجهه في ذلك تأثره بمفهوم تماثل النظم الاقتصادية في كافة المجتمعات سواء البدائية أو الحديثة.[47]

V. إسهامات بعض الرواد في ربط الاقتصاد بالجانب الاجتماعي والثقافي:

لقد تحاورت مدارس فكرية متنوعة في مجال الاقتصاد حول الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية، وحاولت البعض منها إعادة الاقتصاد إلى سياقه الاجتماعي، وذلك من خلال تصحيح الكثير من المفاهيم التي اختزلت في إطار مفاهيم علم الاقتصاد، وبات مؤكداً أن الظواهر الاقتصادية ليست ظواهر عامة أو مطلقة في كل زمان ومكان.

حاول بعض الاقتصاديين ربط الاقتصاد بالجانب الاجتماعي والثقافي من خلال جهود رواد مدرسة الاقتصاد الوطني الألمان مثل "كارل بوتشر" و"ليست"، وكذلك الجهود التي بذلها مدرسة الاقتصاد الاجتماعي على يد "سيسموندي" و"شارل جيد" وترجع أهمية هذه الجهود المبكرة أنها تزامنت مع الجهود التي بذلها رواد الأنثروبولوجيا، ومن ثم فقد ساعدت على تكوين فهم عام في مجال الدراسات الاقتصادية، مؤدى هذا الفهم أن التفاعل قائم ومستمر بين الظواهر الاقتصادية تتشكل وفق سياق اجتماعي وثقافي يؤثر فيها ويوجهها، ومن ثم

[47] Dalton George ; Theoretical terms in economic anthropology ; in Current anthropology ; vol 10 ; N°1 ;1969 ; p 56.

فيصبح التباين في الأنساق الاقتصادية والظواهر المتعلقة بها من الأمور الحتمية ويشكل متسق وظروف كل جماعة من الجماعات، كما أتاحت هذه الآراء الفرصة لإعادة مناقشة بعض الأفكار التي أطلقت التعميمات حول الطبيعة المشتركة للإنسان في كل مكان وحول الأهداف المطلقة للنظم الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في كل مجتمع، والتي كانت قد صيغت في إطار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

ويبدو أن تشابك الموضوع المتعلق بموقف الاقتصاد التقليدي واختلاف منظور التناول بين الاقتصاد والأنثروبولوجيا لهذا الموضوع وطبيعة المنهج في كل من العلمين هو الذي أحدث تلك الفجوة بين علماء الاقتصاد والأنثروبولوجيا، ولقد أثمرت الجهود التي سبق ذكرها اقتراب ما بين وجهتي النظر الأنثروبولوجية والاقتصادية واعتبرت كتابات "كارل ماركس" محصلة لهذا الاقتراب، ولكن بعض الباحثين مثل "فرانكنبرج"[48] أنه بعد كتابات ماركس قام "مارشال" وأتباعه من علماء الاقتصاد بترك الجوانب الاجتماعية المصاحبة للعمليات الاقتصادية. إلا أن أزمة الكساد الاقتصادي التي حدثت في الثلاثينيات، وظهور **الفكر الكينزي**[49] أفصح عن أهمية رؤية الظواهر الاقتصادية وتحليلها في إطار هيكلها الاجتماعي كالدخل وتوزيعه ودور الدولة فيه.

واستمر التقارب بين الفكر الاقتصادي والعوامل الاجتماعية لسنوات عديدة بعد أزمة الكساد الاقتصادي، وأفصح علماء الاقتصاد المجال لكثير من الأفكار التي صاغها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويبدو أن الالتقاء لم يستمر طويلا إذ ما لبث أن انصرف علماء الاقتصاد إلى دراسة الجوانب الشكلية أو التمويلية وأغفلت الجوانب الاجتماعية التي تؤثر في الاقتصاد، ويتطلب الفهم الواعي من قبل علماء الأنثروبولوجيا والعميق لمبادئ علم الاقتصاد

[48] Frankenberg Ronald, One anthropologist's view, in Rymond Firth, ed thems in economic anthropology, London, touvistock, 1967, p 49.

[49] الاقتصادي الانجليزي ، اللورد كينز ، الذي كان لفكره الدور الرائد في انتشال الاقتصاد العالمي من كساد الثلاثينات ، والذي كان يرى أن نظام السوق أو النظام الرأسمالي هو الأفضل ولكنه يعاني من عيوب تتطلب قيام الدولة بدور في تصحيحها وإلا فان هذا النظام ستنتج عنه أزمات مالية واقتصادية تكون عالية التكاليف ومؤدية إلى الركود والكساد.

ونظرياته ومناهجه البحثية، وكذلك فهماً مشابهاً من قبل علماء الاقتصاد للدراسات الأنثروبولوجية التي هي أكثر قرباً بالواقع.

المحور الخامس:

الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية

تمهيد:

1. **الاتجاه الشكلي (الصوري):Formal approach**
2. **الاتجاه الواقعي (المادي): Substantive approach**
3. **الاتجاه الاجتماعي (التبادل الاجتماعي):**

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

تمهيد:

ارتبط البحث في هذه الاتجاهات النظرية بمواقف الأنثروبولوجيين أو علماء الاقتصاد الذين تحولوا للأنثروبولوجيا من النظرية الاقتصادية، كما ارتبطت كافة الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية بموقف محدد من النظرية الاقتصادية الغربية سواء أكان بالرفض التام أو القبول التام لهذه النظرية وتحليلاتها، أو الوقوف موقفا وسطا أي إمكانية صلاحية جوانب اقتصادية محددة دون أخرى. ، فظهرت ثلاث اتجاهات نظرية مختلفة في هذا الفرع، ومنه الاتجاه الاجتماعي أو مدرسة التبادل الاجتماعي من روادها "ريموند فيرث، ماننج ناش، ويليام هافيلاند"، الاتجاه المادي (الواقعي) يمثله "مالينوفسكي، كارل بولاني، جورج دالتون، بول بوهانون والاتجاه الصوري (الشكلي) من رواده "ملفيل هيرسكوفيتس"، و"سكوت كوك".

1. الاتجاه الشكلي (الصوري):Formal approach

يتبنى هذا الاتجاه النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي ويقبلهما قبولا تاما ويسلّم بأن النظرية الاقتصادية صالحة للتطبيق في كل المجتمعات بغض النظر عن مستواها الثقافي ووضعها الحضاري.

يرتبط الاتجاه الشكلي بعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ويعرف علم الاقتصاد على أنه دراسة تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المتاحة في ظل ظروف الندرة .يحاول الاتجاه الشكلي استخدام نظرية الكلاسيكية الجديدة لتحليل موضوعات تندرج خارج الاختصاص التقليدي لهذه النظرية .يقوم الاتجاه الشكلي على افتراض أن الأفراد يسعون إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المتاحة عن طريق الاختيار بين الطرق البديلة.

ويرجع تسمية هذا الاتجاه بالصوري نظرا لمحاولة أخذ هيكل محدد هو هيكل النظرية الاقتصادية بما بنى عليه من فروض ومبادئ ومحاولة تطويع الواقع الاجتماعي لهذا الهيكل الصوري في عملية التحليل، حيث أن الباحث الصوري يعتنق صورة أو هيكل فكري مسبق

يحتكم إليه في تفسير ما يرى من حقائق بغض النظر عن سياقها الاجتماعي ، وأنه اتجاه علماء الاقتصاد بوجه عام لكنه ألقى بظلاله على الأنثروبولوجيين بحيث تحول بعضهم إليه في تحليل الظاهرة الاقتصادية.[50]

يعالج أصحاب هذا الاتجاه الأنساق الاقتصادية للجماعات الريفية والبسيطة كما لو كانت تعمل طبقا لنفس مبادئ الأنساق الاقتصادية الأوربية الأمريكية، معنى ذلك أنهم يأخذون من النظريات الاقتصادية ما يمكن تطبيقه من معايير على كل المجتمعات كالنذرة والوفرة والزيادة والعرض والطلب ولا يرون غضاضة في ذلك.[51]

نقد: من معارضي هذا الاتجاه نجد "فرانك نايت" Frank Knight (عالم اقتصاد) يذهب إلى أن دراسة المجتمعات الصغيرة والنظم الاقتصادية فيها لا يرتبط سوى ارتباطاً ضئيلا بالاقتصاد، هذا إذا كان هناك ارتباطا بينهما أصلا، كما زعم أن عملية "البيع والشراء من أجل الربح" لا تشكل السمة الأساسية للشركات الأمريكية... ويظن أن الموقف الموضوعي (الذي يستبعد المساومة) وسوق العمل هما سماتهما بالفعل، كما أن علم الاقتصاد المؤسسي فهو تجريبي.[52]

بينما أكد "كارل بولاني" في نهاية عام 1950 أن الأنساق الاقتصادية الغربية تختلف تماما عن الأنساق الاقتصادية لدى الشعوب التقليدية (الأمية) وعلى ذلك وجوب تجنب استخدام نفس المفاهيم هذين النوعين من النظم الغربية والبسيطة، كما أكد على هذا كثير من العلماء (الواقعيون Substantivists) وركزوا على فكرة أن الأنساق الاقتصادية الغربية يحكمها قانون السوق الذي أكدوا على عدم وجوده في الثقافات الأمية.[53]

---

[50] عبد الله غانم، النظرية في علم الإنسان الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ت، ص104.

[51] فاروق محمد العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 40-41.

[52] كريس هان وكيث هارت، الانثروبولوجيا الاقتصادية : التاريخ والاثنوغرافيا والنقد، تر: عبد الله فاضل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 94.

[53] سلوى السيد عبد القادر، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2015، ص38.

على حين نجد "ملفيل هيرسكوفيتس"Herscowitch يذهب إلى أنه برغم ما تمثله النظرية الاقتصادية الصورية من فائدة ضئيلة للأنثروبولوجي، إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية تلقى قدرا من الشكوك حول عمومية هذه النظرية ، وان كان قد اعترف بعد ذلك بأن المشكلة تكمن في أن معظم الأنثروبولوجيين ليسوا على دراية كافية بالنظرية الاقتصادية على النحو الذي يمكنهم من الاستفادة منها بطريقة سليمة.[54] كما فرّق بين المجتمعات التي تستخدم الآلةو المجتمعات التي لا تستخدم الآلة لكنه حاول أيضا أن يبيّن أنه يجب مد مقولات علم الاقتصاد الكلاسيكية إلى النوع الثاني من المجتمعات، وانتقد الاقتصاديين على فشلهم في ادراك حدودهم الثقافية.

2. الاتجاه الواقعي (المادي): Substantive approach

يذهب الاتجاه الواقعي (المادي) ويسميه آخرون بالاتجاه الحقيقي إلى أن هناك معنيين لكلمة الاقتصاد، أولهما المعنى الرسمي الذي يشير إلى الاقتصاد على أنه المنطق وراء عملية اتخاذ القرارات كاختيار منطقي بين الاستخدامات المختلفة للموارد المحدودة .أما المعنى الثاني الذي يقدمه الاتجاه الواقعي للاقتصاد فلا يفترض مسبقا أسباب اتخاذ القرار أو ظروف الندرة وإنما يشير إلى دراسة كيف يكسب الأفراد عيشهم من بيئتهم الاجتماعية والطبيعية.
يرى رواد الاتجاه الواقعي (المادي) أن استخدام النظرية الاقتصادية في دراسة المجتمعات الرأسمالية لتحليل النظم الاقتصادية بالمجتمعات التي لا يوجد بها سوق كالمجتمعات التقليدية يعد تشويها للواقع، مماثلا لما يمكن أن يحدث إذا ما طبقنا فكرة المسيحية على الأديان البدائية لتحليل وفهم هذه الأديان، وتبنى هذه الفكرة العديد من العلماء منهم "كارل بولاني" و"جورج دالتون" وبول بوهانون".

عارض الاقتصادي "كارل بولاني" امكانية تطبيق النظرية الاقتصادية الحديثة في دراسة كافة أنواع الاقتصاد والتي اعتبرها أنها صممت لتحليل الأنساق الاقتصادية التي تتحدد القيم

[54] رالف بيلز وهاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، تر: محمد الجوهري والسيد الحسيني،دار نهضة مصر، القاهرة، 1976، ص414.

فيها من خلال اقتصاد السوق وقوانينه الغائبة في ثقافة المجتمعات البدائية. كما اتهم "بولاني" هيرسكوفيتس" و"فيرث" بأنهم استخدموا نظريات علم الاقتصاد التقليدي في دراسة المجتمعات البدائية مؤكدا أن اختلاف طبيعة المجتمعين يجعلنا بحاجة ماسة لنوع مغاير من النظرية الاقتصادية خاصة بعد أن أصبح معروفا أن النظريات التقليدية ليست كافية لفهم الاقتصاد الصناعي المعقد.[55]

3. الاتجاه الثقافي الاجتماعي (التبادل الاجتماعي):

يفترض الاتجاه الثقافي الاجتماعي أن العمليات المركزية لكسب العيش مهيكلة ثقافيا، ومن ثم فإن نماذج كسب العيش والمفاهيم الاقتصادية المرتبطة بها مثل التبادل التجاري والمال والأرباح يجب أن تحلل من خلال طرق المجتمعات المحلية لفهم هذه النماذج والمفاهيم .بدلا من اختراع نماذج عالمية متأصلة في الفهم الغربي واستخدام المصطلحات الاقتصادية الغربية ثم تطبيقها على جميع المجتمعات.

ويعد هذا الاتجاه معتدل بالنسبة للاتجاهين السابقين، من خلال دراسات "ريموند فيرث" وتحليلاته التي تعكس نظرته البنائية للنظام الاجتماعي والنظرة إلى النظام الاقتصادي كشيء تابع للمجتمع. فحين درس الاقتصاد الريفي لصيادو الملايو وجد أن النمط الريفي هو أكثر الأشكال الاقتصادية شيوعا في العالم المعاصر، وهو نظام إنتاجي بسيط يشمل وسائل (تكنولوجيا) محدودة ويستهلك الانتاج محليا كما أنه في الوقت نفسه مرتبط بنسق معين لتكديس رأس المال والتسويق والتوزيع، وكلها تتم بأجر، كما يرتبط الاقتصاد الريفي بنمط معين من البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية هي علاقات شخصية تعتمد على المركز الاجتماعي كما أن العمل يقدم كخدمة اجتماعية لا اقتصادية،

[55] فاروق مصطفى اسماعيل، اثنوغرافيا الأقسنا، دار النشر الجامعي، الاسكندرية، 1980، ص 78.

ومن تم تحسب مكافأة العمل في ضوء الحياة الاجتماعية لا في ضوء الموقف الاقتصادي وحده ، ومن ثم فالأهداف الاقتصادية تترجم في شكل غايات أو أهداف اجتماعية.[56]

ويتفق "مانـنج ناش" مع "ريموند فيرث" في موقفه من النظرية الاقتصادية حيث يرى صلاحيتها لتحليل بعض جوانب النشاط الاقتصادي التقليدي استنادا إلى الرأي القائل بأن السيمات السوسيوثقافية تؤثر على النشاط الاقتصادي وكذلك استنادا إلى وجود بعض المجتمعات الريفية التي تتميز بخصائص تشبه خصائص المجتمع الغربي مثل الاعتماد على الأسواق والنقود وتراكم رأس المال وإن كان ذلك يتم في حدود السياق الاجتماعي والبناء الاجتماعي الكلي للمجتمع. ويضرب مثالا على ذلك ببعض مناطق المكسيك حيث أن العديد من الأشخاص يتكسبون قوتهم عن طريق تقديم خدمات لآخرين مقابل عائد نقدي. كما يؤكد على الدور الذي يلعبه الغرباء في التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه فهم يربطون المجتمعات التي يقيمون فيها بشبكة واسعة للتبادل وإن كانوا لا يرتبطون بأهل المنطقة من الناحية الثقافية والأخلاقية مثل الصينيين في جنوب شرق آسيا واليهود في وسط أوربا، فهنا السمات السوسيوثقافية تؤثر على النشاط الاقتصادي وتوجهه.[57]

وعليه فإن أصحاب هذا الاتجاه قد قبلوا استخدام النظرية الاقتصادية في المجال المادي ونظروا للاقتصاد على أنه أحد أنماط السلوك لا طريقة للنظر إلى كل السلوك، كما أن الاقتصاد يختلف على السلوك الاجتماعي لكنه مرتبط به ومحكوم بقواعده. ليس كما نظر الصوريون إلى النظرية الاقتصادية كطريقة للنظر إلى كل السلوك والحكم عليه في ضوء قواعد وفروض النظرية الاقتصادية .

---

[56] عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار في المجتمع المحلي والتقليدي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 1982، ص ص 22-23.

[57] سلوى السيد عبد القادر، مرجع سابق، ص 45.

المحور السادس:

نماذج عملية معاصرة في مجال الاقتصاد ذات البعد الاجتماعي

تمهيد:

I. **نموذج عالمي: تجربة بنك الفقراء لمحمد يونس أو بنك جرامين.**

II. **نماذج محلية جزائرية:**

1. **طريقة الري "الفوقارة" بالصحراء الجزائرية:**
2. **نظام التويزة كتعبير عن التضامن والتكافل الاجتماعي:**

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

تمهيد:

عرفت المجتمعات المعاصرة تغيرات متسارعة في نظمها السياسية والاقتصادية ومنها من اتبع الاقتصاد المختلط (الرأسمالية) ومنها من اتبع الاقتصاد المخطط (الاشتراكية) مما أثر على حياتها الاجتماعية، مما دفع ببعض الاقتصاديين إلى طرح أفكار اقتصادية جديدة تتماشى والنظم المعيشية السائدة في مجتمعاتهم (تجربة بنك الفقراء لمحمد يونس أو بنك جرامين)، ومجتمعات أخرى لها تقاليد راسخة منذ القدم مازالت باقية تخدم الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشعوب (التويزة...)

I. نموذج عالمي: تجربة بنك الفقراء لمحمد يونس أو بنك جرامين.

عرض إبراهيم غرايبة ملخص التجربة كالتالي:

يعرض هذا الكتاب تجربة بنك الفقراء "جرامين" التي بدأها في بنغلاديش أستاذ الاقتصاد بجامعة شيتا جونغ الدكتور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل سنة 2006.

وتعتمد فكرة البنك على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية تقوم عليها غالبا نساء. وقد قدم البنك منذ تأسيسه أوائل الثمانينيات نحو 11 مليون قرض، ووصلت نسبة تسديد القروض إلى 99.%

النظام الاقتصادي لجرامين (بنك القرية):

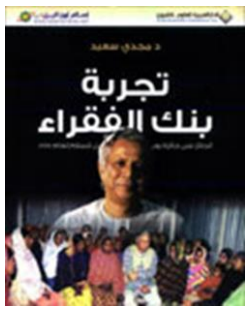

المؤلف: مجدي سعيد
الناشر: الدار العربية للعلوم، ط 1، بيروت
السنة: 2007

بدأ بنك جرامين أعماله في قرية جوبرا عام 1976، وخلال أكثر من ثلاثين عاما واجه البنك العديد من المشكلات العملية والتنظيمية، واكتسب الكثير من الخبرات عبر النجاح والفشل. كما أدخل العديد من السمات الجديدة في منهجيته لمواجهة هذه الأزمات، والاستفادة من فرص جديدة بالعمل على إلغاء أو تعديل السمات التي صارت غير ضرورية.ويلاحظ المؤلف أن فلسفة

البنك تقوم على أن الائتمان يجب أن يقبل كحق من حقوق الإنسان، ومن ثم تبني نظاما على أساس أن الشخص الذي لا يملك شيئا له الأولوية في الحصول على قرض.

فمنهجية جرامين لا تتأسس على تقييم الملكية المادية للفرد، وإنما تتأسس على الدافعية التي يملكها، فجرامين بنك يعتقد أن كل البشر بمن فيهم الأكثر فقرا موهوبون بدافعية لا حدود لها.

كما يعطي الأولوية للنساء اللاتي يشكلن 96% من مقترضي البنك، ويعمل على تحسين أوضاعهن في أسرهن بإعطائهن القدرة على التملك.

وتتواجد فروع بنك جرامين في المناطق الريفية، فهو يعمل على أساس أن الفقير لا ينبغي أن يذهب إلى البنك، وإنما على البنك أن يذهب إليه. ويتعامل البنك اليوم مع سبعة ملايين شخص في أكثر من 71 ألف قرية.

وعن صفة البنك الاقتصادية والمالية يقول المؤلف إنه مشروع اقتصادي ربحي يقوم على تدوير المال واستثماره، وذلك بإقراض المال لعملائه من الفقراء.

ويتخذ من الوسائل الكفيلة لاستعادة هذا المال من خلال نظام مالي وإداري صارم قائم على ضمان الجماعة المحلية، إضافة إلى رقابة ومتابعة موظفي البنك.

ويذكر الكتاب أن النظام الاقتصادي للبنك على تقديم القروض للفقراء، دونما ضمانات مالية من صنف تلك الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية.

فيستطيع المستفيد الحصول على قرض وعليه الالتزام باستثمار القرض في الغرض المطلوب من أجله خلال الأسبوع الأول من استلام القرض، ويحق للعضو المنتظم في السداد والملتزم بحضور اجتماعات المركز وباستخدام القرض في الغرض المخصص له، الحصول عل قرض آخر.

وأنواع القروض في البنك هي:

– القرض العام، ويحصل عليه كل أعضاء البنك، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.

– القرض الموسمي، والغرض منه دعم الزراعات الموسمية.

– قرض الأسرة، وتحصل عليه الأسرة عن طريق المرأة، وهي المسؤولة قانونيا عنه.

– وهناك قروض الإسكان.

"الدراسات أثبتت أن مقترضي جرامين يتحركون بثبات إلى خارج دائرة الفقر، فطبقا لإحدى الدراسات يتحرك 5% من المقترضين سنويا خارج هذه الدائرة"

وتقوم عملية المتابعة والرقابة المالية والإدارية على الموظفين الميدانيين والموجودين في فروع البنك المنتشرة في معظم محافظات بنغلاديش، ويتكون طاقم العمل في أي فرع من تلك الفروع من تسعة موظفين.

والفرع وحدة التشغيل الأساسية في البنك وهو الوحدة المسؤولة عن الربح فيه، ويحصل الموظفون في الفرع على10% من الأرباح كحوافز، ويشرف على كل 10 فروع مكتب منطقة يقع غالبا في مدينة صغيرة.

ويخدم مكتب المنطقة مساحة تصل إلى 400 ميل مربع، ويتكون كل مكتب منطقة من ستة موظفين يقومون بالوظائف التي يقوم بها الموظف على مستوى الفرع والمنطقة. ثم يأتي المكتب الرئيسي للبنك والذي يقع في دكا عاصمة البلاد.

وعندما واجهت بنغلاديش أعنف فيضان عام 1998 إذ بقي الناس تحت الماء 10 أسابيع وفقدوا ممتلكاتهم ومنازلهم، قرر بنك جرامين القيام ببرنامج ضخم لإعادة التأهيل بتوزيع قروض جديدة لمشاريع مدرة للدخل.

وبالتالي بدأت مرحلة اقتصادية جديدة للبنك ببناء نظام عمومي يعتمد على نوع أولي من القروض بقواعد توصف "الطريق السريع للقروض المتناهية الصغر."

وقد أتاح النظام الجديد للمواطنين المعدمين الالتحاق ببنك جرامين بدون التزام بالعضوية ولا يطلب منهم ادخارا ولا سدادا أسبوعيا، إذ يتم تشجيع المراكز على وضع قائمة بالأسر المعدمة في منطقتهم، وعلى المجموعات أن تأخذ الأعضاء المعدمين تحت أجنحتها، وتنصحهم بالخروج من مخاوفهم وتعطيهم مهارات الأعمال المطلوبة وتساعدهم على اتخاذ نشاط مدر للدخل.

وقد أثبتت الدراسات أن مقترضي جرامين يتحركون بثبات إلى خارج دائرة الفقر، فطبقا لإحدى الدراسات يتحرك 5% من المقترضين سنويا خارج دائرة الفقر.

جرامين وتحسين نوعية الحياة:يحدد المؤلف مداخل التنمية في تجربة بنك جرامين للفقراء في المبادئ التالية:

أولاً– تحسين حالة المسكن الذي يعتبر من المطالب الأساسية للتنمية، وبخاصة في بلد مثل بنغلاديش الذي يعيش أغلب سكان الريف به في أكواخ مبنية من البامبو.

فيعطي البنك للفقراء ثلاثة مستويات من قروض الإسكان تختلف حسب عدد سنوات العضوية في البنك، فمنها ما يهدف إلى إصلاح المسكن فقط، ومنها ما يغطي إقامة الأعمدة والصرف الصحي. وتسدد قروض الإسكان في أقساط أسبوعية خلال مدة حدها الأقصى عشر سنوات.

وقد سبق للبنك أن حصل على جائزة الآغا خان للعمارة الإسلامية، وكانت أول مرة تعطى فيها الجائزة لنمط من أنماط "عمارة الفقراء" الملائمة للبيئة والظروف الاقتصادية، والتي تحقق في الوقت ذاته خطوة إلى الأمام في تحسين حالة المسكن لهذه الفئات الفقيرة في المجتمع.

"لا بد من تغير فكرة الناس عن الفقر بأنها مشكلة ليس لها حل، ولا بد للفقير أن يشارك في حل مشكلته ولا ينتظر مساعدات المحسنين فقط، وكل إنسان قادر على أن يدير عملا سواء كان فقيرا أو أميا أو امرأة"

ثانيا- تحسين الوضع الصحي للمجتمع عبر تحسين الحالة الصحية للأسرة، وزراعة الخضراوات. كما يتناول البنك المدخل البيئي والسلوكي في الصحة، مثل بناء المراحيض الصحية، والعمل على شرب الماء النظيف.

ومن أجل تحقيق الأهداف الصحية القومية، فقد أنشئت تسعة مراكز صحية تابعة لبنك جرامين لتتعامل مع المشاكل الصحية للمقترضين وأسرهم في تلك المناطق، كما يمكن لغير أعضاء البنك في تلك المناطق أن يتلقوا العلاج الصحي في تلك المراكز.

ثالثا- المدخل التعليمي، بإحداث نهضة المجتمع وإتاحة الفرصة للحراك الاجتماعي، فقد اهتم البنك بتحسين التعليم، وذلك عبر برامج قروض التعليم العالي ومساعدة الطلاب الفقراء والمتفوقين على مواصلة تعليمهم العالي على أمل إنشاء جيل من الفقراء المتعلمين تعليما عاليا يجعلهم قادرين على الخروج من دائرة الفقر.

وأسس البنك بالتعاون مع اليونسكو في إطار مبادرة التعليم للجميع "مؤسسة جرامين للتعليم" التي تستهدف التعليم المستمر للنساء الفقيرات الأميات من عضوات البنك والدمج الاجتماعي لهن وتحسين نوعيات حياتهن من خلال محو أمية القراءة والكتابة والحساب.

وقد نصت رؤية المؤسسة على أنها تسعى إلى نشر التعليم من أجل تنمية المجتمع بوجه عام، وتحسين مستويات حياة الأطفال من خلال ضمان تمويل الطلاب المحتاجين في المنح الدراسية، ونشر التعليم بشكل كثيف، وتوفير التسهيلات للتعليم والتدريب، وترويج تقنيات حديثة وملائمة مثل الفضائيات والإنترنت.

كما أقام البنك برنامجا للرعاية في حالة الكوارث، وعمل على إعادة رأس المال بناء على أن 38% من الأعضاء كانوا متعثرين في السداد، بإعطائهم رؤوس أموال جديدة وتجميد الفوائد على القروض القديمة.

ويرى المؤلف جوانب تنموية واجتماعية للبنك غير مباشرة أو منظورة، فالبنك يقوم بدعم الروابط الاجتماعية، وذلك عندما يتكئ في صلب نظامه على "المجموعة" و"المركز" وهي

تكوينات من أفراد المجتمع المحليين المتقاربين وقد اختار بعضهم بعضا، حيث يقوم البنك بتنمية الوعي الاجتماعي بمشاكل المجتمع، أي الإحساس الاجتماعي بالآخرين.

وليس ذلك فحسب بل يسعى البنك إلى تحسين نوعية الإنسان ذاته عبر تغيير الأفكار والمفاهيم وبث روح الثقة بالنفس.

فلا بد من تغير فكرة الناس عن الفقر بأنها مشكلة ليس لها حل، ولا بد للفقير أن يشارك في حل مشكلته ولا ينتظر مساعدات المحسنين فقط، وكل إنسان قادر على أن يدير عملا سواء كان فقيرا أو أميا أو امرأة.

الآفاق المحلية والعالمية: يعرض المؤلف في هذا الفصل آفاق التوسع والانطلاق لتجربة بنك الفقراء في بنغلاديش والعالم، فقد بدأت مؤسسات جديدة تابعة للبنك بالعمل في مجالات جديدة، مثل مؤسسة جرامين كريشي التي ظهرت عام 1991 وتهدف إلى تحسين نظام الري، والعمل على إدخال التقنية ومساعدة المزارعين على زيادة محاصيلهم، والعمل على زراعة الأراضي غير المستغلة، وزيادة فرص التوظيف للنساء الفقيرات في مختلف الأنشطة الزراعية.

"هل يمكن تكرار التجربة في مصر والوطن العربي؟ الجواب أن ثمة اختلافات تشريعية واجتماعية في مصر تجعل من الصعب نجاح تجربة مثل بنك الفقراء الذي ستنظر إليه الحكومة على أنه ينازعها مهماتها ودورها الاجتماعي"

ومنها مؤسسة جرامين أدوج التي اشتهرت بالمنسوجات اليدوية البنغالية، فيوجد في بنغلاديش أكثر من نصف مليون مغزل في القرى، وفي وقت ما كانت كلها مستخدمة طوال العام .أما الآن فإن نحو 60% منها لا تعمل بكامل طاقتها أو لا تعمل مطلقا لانعدام رأس المال.

وتقوم مؤسسة جرامين أدوج بمساعدة النساجين بتوفير المواد والأصباغ والتصميمات الحديثة، وتقديم خدمات التسويق، ومتابعة الجودة من خلال الإشراف.

ونتيجة لهذا العمل فقد أضيف 8000 مغزل يدوي حديث إلى قاعدة الإنتاج في جرامين تشيك، ويستفيد منهات أكثر من 10 آلاف أسرة استفادة مباشرة.

وقد قامت مؤسسة جرامين تشيك بتصدير 13 مليون ياردة إلى أوروبا والولايات المتحدة عبر العديد من أصحاب مصانع الملابس في بنغلاديش على شكل ملبوسات.

ويذكر المؤلف العديد من مؤسسات جرامين الهادفة إلى مكافحة الفقر في بنغلاديش مثل مؤسسة جويسار للأسماك، ومؤسسة جرامين كاليان (مؤسسة للرفاهية الريفية) ومؤسسة جرامين شاموجرى التي تعنى بالمنتجات الريفية، ومؤسسة جرامين تيليكوم المتخصصة في إدخال ثورة المعلومات إلى الريفيين.

وكذلك مؤسسة جرامين شاكتي التي تعمل في مجال الطاقة الريفية بهدف توفير الطاقة المتجددة في القرى المحرومة من الكهرباء، ومؤسسة جرامين للاتصالات وتهدف إلى زيادة الوعي والحفز على استخدام المعلومات المتاحة على الإنترنت بهدف تحسين أحوال التعليم والبحث والأحوال الاجتماعية والصحية في بنغلاديش.

هل يمكن تكرار التجربة في مصر والوطن العربي؟ يتساءل المؤلف ويجيب بأن ثمة اختلافات تشريعية واجتماعية في مصر تجعل من الصعب نجاح تجربة مثل بنك الفقراء الذي ستنظر إليه الحكومة على أنه ينازعها مهماتها ودورها الاجتماعي والذي يبدو أنها لا تقبل أن يشاركها فيه غيرها.

وقد دعمت جرامين ترست من خلال المانحين أكثر من 113 منظمة في 34 دولة بآسيا والباسيفيك وأفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا، وقد أقرضت تلك المنظمات ما مجموعه 16مليون دولار حتى الآن، والتي أقرضت بدورها 174 مليون دولار من أموال المانحين في الأغلب إلى المقترضين.

وهذا مؤشر على أن تلك المنظمات قد استخدمت القروض التي وفرها لها جرامين ترست كرافعة، وقد وصل مجموع من وصلت إليهم تلك المنظمات الآن إلى نحو مليون عضو، 99% منهم من النساء.

II. نماذج محلية جزائرية:

1. طريقة الري "الفوقارة" بالصحراء الجزائرية:

في مقال بعنوان "الفقارة... نظام السقي الصحراوي العجيب"[58] ملخصه أنه لقد كان نظام السقي بالفقارة في الأقاليم الصحراوية جنوب الجزائر – ولا يزال – أحد أهم وأغرب أنظمة الري التقليدية في العالم ،والتي وقف عندها المؤرخون والرحالة العرب والأعاجم بكثير من الدهشة والإعجاب.

نظام الفقارة أن تكون بداية سلسلة الفقَّارات هضبة ، حيث تنحدر المياه الجوفية من فقارة إلى أخرى ، حتى يصل المياه إلى المناطق المراد سقيها كما هو موضح في الشكل1:

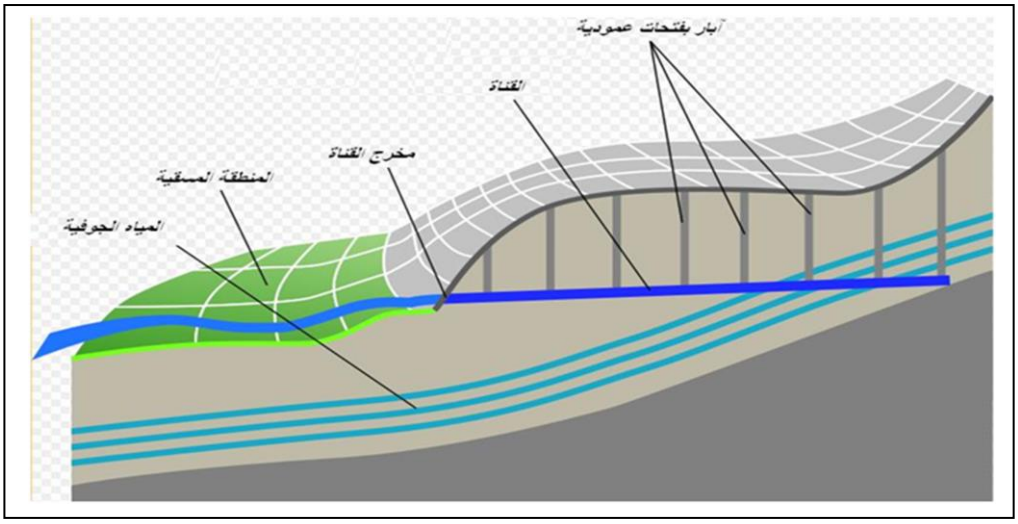

الشكل 1: رسم توضيحي لطريقة عمل الفقارة

[58] المقال منشور للكاتب الدكتور أحمد جعفري بمجلة "تراث " الصادرة عن هيئة أبو ظبي للثقافة والإعلام .مدينة العين /الإمارات العربية/ السنة الحادية عشرة/ العدد 131 أغسطس2010، ص140 وما بعدها .

الشكل 2: نموذج الفقارة بمنطقة تيميمون

تتميز ولاية أدرار[59]. جنوب الجزائر دون سواها من بقية مناطق الجزائر خصوصا بنظام الفقارة ، الذي هو عبارة عن سلسلة من الآبار المائية المتصلة بعضها ببعض في طريقة تصاعدية عجيبة وطريقة توزيعية للمياه أعجب ، وهو نظام قديم جدا تعددت الروايات في أصله ومصدره واتفقت على شيوعه وانتشاره في أكثر من عشرين منطقة من ربوع العالم . غير أن ما يميز المنطقة التواتية في نظامها المائي هذا هو توارثه عبر الأجيال منذ عدة قرون وإلى الآن مع المحافظة على كثير من مقوماته وأسس بنائه ، بالإضافة إلى أنه ساهم وبشكل كبير في توازنات السكان وانتشاره داخل الإقليم ومن ثم الاستقرار واستمرار العيش إلى الآن وسط ظروف طبيعية جد قاسية، كما كان لهذا النظام أيضا الأثر البارز في غرس روح العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع تبعا لقدرة كل فرد ، ومدى حضوره و نجاعته في أعمال الحفر والصيانة السنوية التي يعرفها النظام ، إضافة إلى ما يصحب كل ذالك من قيم ومثل تضامنية عليا هذا دون أن ننسى أثر كل ذالك على كافة التحولات الاجتماعية والمجالية التي عرفها ويعرفها الإقليم.

[59] تقع في الجنوب الغربي للجزائر وتبعد عن الجزائر العاصمة بنحو 1500كلم . وهي عاصمة إقليم توات التاريخي.

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

تعريفها: لقد جاء في مخطوط نقل الرواة عن من أبدع قصور توات لصاحبه الشيخ سيدي محمد عمر بن محمد البداوي [60] . الذي عرفها بأنها آبار متعددة يفقر من جنب كل واحد إلى الآخر فيبرز ماؤُه .ويبقى أن نقول أن أصل مادة فقّارة الذي هو الفاء والقاف والراء (فقر) جاء عند العرب بنفس المعنى الذي يحمله لفظ الفقّارة حيث يقول ابن منظور في لسانه " فقرت البئر إذا حفرتها لاستخراج مائها . والفقير : الآبار المجتمعة الثلاث فما زادت " ويواصل القول : " وقيل هي آبار تحفر وينفذ بعضها إلى بعض وجمعه فُقُرٌ "[61] ونلاحظ هنا دقة الشبه بين المعنيين بل تلاقيهما إلى أبعد الحدود وهو ما يعطي لهذه الرواية وجها متقدما من الصواب .

وما يهمنا في الموضوع تركيزا هو مرحلة ما بعد مجيء الفقارة وابتداع نظام السقي فيها وأثر كل ذالك على مختلف التحولات الاجتماعية والمجالية لسكان الإقليم. ذالك أنه وبمجيء الفقارة للمجتمع التواتي تفاعل معها إيجابا على شتى الأصعدة وكانت في ذالك حياته الاجتماعية مرآة صادقة لهذا التغيرات والتي نحاول أن نوجزها في المعطيات الآتية :

01/ الفقارة عامل استقرار لسكان المنطقة : حيث نجد أنه وبالنظر إلى الظروف الطبيعية القاسية التي تعرفها الصحراء عامة لم يكن باستطاعة ومقدور الإنسان العيش لولا وجود الماء بوفرة مغرية ذالك أن بعض الدراسات [62] تشير هنا إلى أن المنطقة كانت عائمة بالمياه والبحيرات مما مكن الإنسان الأول من الانتشار حول هذه الأحواض لكن هذه الدراسات نفسها تشير إلى أن هذه الحقبة لم تدم طويلا وبدأت هذه البحيرات في النفاذ ومعها

---

[60] المخطوط موجود في خزانة بودة وفيه يقول الشيخ نقلا عن الشيخ سيدي عبد الرحمان بن باعومر التنلاني :" ... اصطلحوا على تسميتهم بالفقاقير على ضرب من الشبه لأن الشيء يشبه الشيء فشبهوا صفة الفقارة بصفة فقارة الظهر من كل حيوان له فقارة ." المخطوط ص 13.

[61] ينظر الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية .معلمة الصحراء (ملحق 1) عبد العزيز بن عبد الله .ص 160.وزارة الأوقاف 1396هـ/1976م. المغرب .

[62] ينظر : المجال الواحي للدكتور نذير معروف نقلا عن محاضرة حول نشأة الفقارة بتوات وقرارة وتدكلت .مبروك مقدم .

بقي الإنسان يتابع رحلة المياه في هذه المنطقة حيث يقيم على ضفاف تلك البحيرات المتنقلة في مرحلة شديدة وصفت بمرحلة الجفاف الكبرى . وبعد مرحلة البحث عن المياه السطحية على ضفاف الأنهار والبحيرات وما أعقبها من غور للمياه وصعوبة في الحصول عليه جاءت مرحلة البحث عن المياه في أعماق التراب .وبغض النظر هنا عن أصل فكرة ما سيعرف لاحقا بالفقارة فإن هذا الإنسان قد اهتدى إلى فكرة الفقارة تقليدا لبعض المناطق المشابهة عن طريق التجار والقوافل الذاهبة والآيبة إلى المنطقة أوحاجة وضرورة فرضتها ظروف الحياة الصعبة والحاجة أم الاختراع كما يقال.

وما يهمنا هنا أيضا هو أنه وبفعل ظهور نظام الفقارة عاد الإنسان من جديد ليجدد حضوره واستقراره في المنطقة شيئا فشيئا بعد مرحلة الهجرة وللاستقرار السابقة. والجدير بالذكر هنا أن الإنسان الصحراوي يكون قد فكر في امتلاك حصته من الماء قبل امتلاكه للأرض بل إن الإنسان وبمجرد انضمامه إلى مجموعة سكانية ما يشرع في شراء وامتلاك حصته من مياه الفقارات قصد ممارسة نشاطه الزراعي الضروري للحياة وهذا رغم أن حصته الخاصة بالشرب والعادات المنزلية هي مضمونة مجانا بحسب أعراف المجتمع . وبهذا كله أصبح ماء الفقارة عنصر ضمان على الإقامة والاستقرار حتى ولوكان مؤقتا ونلاحظ مثال هذا خصوصا مع العلماء الوافدين إلى المنطقة نذكر من ذالك تمثيلا الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي في القرن 10هـ الذي نزل بأرض بوعلي واشترى فيها مياها كرمز لبقائه بخلاف بقية المناطق المحلية الأخرى التي جال فيها . ونلاحظ المثال ذاته مع الشيخ الرقاني في القرن 12هـ الذي نزل بأرض بوعلي أولا بجوار الشيخ المغيلي وكانت له كمية كبيرة من مياه الفقارة كدليل على اختياره لهذه الأرض كموطن إقامة رغم أنه هجرها لأسباب معلومة ،والأمثلة تطول في هذا المجال .

والمتتبع هنا لحركية القصور وتداخلها داخل الخط المعروف بالمنطقة سيلاحظ أثر الفقارة على استقرار أو هجرة السكان من القصور .وعلى النقيض من هذا أيضا فإن بموت الكثير

من الفقاقير وعدم تجديدها لأسباب قد يطول الحديث عنها فقد حدثت الرحلة العكسية من القصور باتجاه التجمعات السكانية الكبرى وهو ما خلق جوا من الضغط والفوضى وسط ترتيبات عمرانية عشوائية وفوق قدرة كل برامج التخطيط المحلية أوالوطنية وهذا ما تعكسه نسب السكان من منطقة إلى أخرى .[63]

02/ نظام الفقارة ومبدأ التعاون الجماعي : ويظهر هذا جليا منذ خروج الإنسان الأول للمشاركة في عملية الحفر التي وإن اقتصرت على فئة محددة من الناس إلا أننا نلمس اتحادا وتعاونا واضحا داخل هذه المجموعة ويتجلى ذالك في تقسيم أفراد المجموعة إلى مجموعات صغيرة (تكون غالبا من أربعة أشخاص فما فوق) اثنان منها في أسفل البئر واثنان في أعلاه ويكون بينهم التنسيق على أن خروج الجماعة ودخولها من وإلى العمل يكون دوما جماعيا وفي أوقات محددة . هذا في عملية البدء أما في عملية الصيانة وإبعاد الفقارة عن الأخطار المحدقة بها من رمال وسقوط للجدران وغير ذالك فإن الإعلان بداية يكون علنيا وعاما وفوق سطوح المساجد ليصل النداء للجميع وأثناء الصيانة المعروفة محليا بتويزة نلحظ روحا تضامنية قوية بين الأفراد وسط أصوات الدف والمزمار بهدف التنشيط .مع ملاحظة أن هذه العملية إن تمت يشارك فيها الجميع غالبا حتى من غير المالكين للفقارة لأنه " لا فرق هنا بين من يملك نصيبا في الفقارة ومن لايملك ، ولا فرق بين الصغير والكبير ، والمرأة والرجل إذ أن العمل التطوعي (التويزة) إلزامي على كل القاطنين حينما يتعلق الأمر بخطر يهدد الفقارة "[64] والجدير هنا أيضا أن عملية المشاركة والتعاون الجماعي يشارك فيها الجميع بدأ بعملية جمع العتاد مرورا بتحضير الطعام والشراب أو المشاركة في رقصة التويزة ووصولا إلى النشاط الرئيسي في العملية وهو العمل على إنقاذ الفقارة .

---

63 ينظر إقليم توات خلال القرنين 19/12هـ فرج محمود فرج .ص 55.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر1977م.

64 الفقارة في ولاية أدرار دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية جامعة أدرار وحدة البحث الفقارة 2004 .

03/ نظام الفقارة ومبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد : ويتجلى هذا أولا في عملية امتلاك وتوزيع المياه على الأفراد حيث يتم ذالك تبعا لجهد وعرق كل إنسان ومقدرته على العمل مع أفراد المجموعة وثانيا وفق معايير حسابية دقيقة تمكنه من استغلال أقل القليل من ثروته المائية بدأ من أعلى بئر ووصولا إلى بستانه ، بل إن الإنسان المالك في الفقارة يحقق فائدته في أي عمل يلحق العملية حتى دون عمل وهذا ضمن نصيبه في ما يعرف بحق الطريق في عملية (العطية) وهي تسليم عمل الفقارة للمجموعة من الناس وفق شروط أساسية عامة غالبا (جزء للعاملين وجزء للفقارة). وفي كل الأحوال يظل الفرد داخل مجموعة أفراد الفقارة محافظا على كل حقوقه تبعا لواجباته أولا وقبل كل شيء .

04/ الفقارة ونظام التنشئة الاجتماعية : لقد احتلت الفقارة مكانة مرموقة داخل المجتمع التواتي ووصلت أحيانا إلى حد القداسة .وبهدف المحافظة على هذه المكانة عمد المجتمع إلى تنشئة النشء على حب واحترام الفقارة منذ نعومة الأظافر حيث حرموا عليه العبث بنظام توزيع مياهها ورمي الأوساخ فيها واستعانوا في ذالك بالزواجر الدينية أحيانا وبالعادات والتقاليد أحيانا أخرى فالتصرف زيادة ونقصا في مجرى الماء يجر إلى غضب الله ومنه إلى النار كما أن الخروج إلى الساقية وسط خلوها من الناس (وهو وقت لعب وعبث الأطفال عادة) يؤدي إلى كثير من الآفات والأمراض أقلها الصرع و المس من الجن .

ولقد ارتبطت الفقارة أيضا في حياة المجتمع التواتي بمعظم العادات والتقاليد المعروفة فإذا حل إنسان بقصر ما جيء له بماء الفقارة ليعاود المجيء إلى القصر لأنه عندهم من شرب من ماء فقارة عاد إليها ولو بعد حين ،وإذا خرجت العروس من عشها الزوجي توجهت أولا إلى الساقية وتخطت عليها ثلاثا كرمز للثبات والتشبث بالأرض وبعد ذالك تغرف منها ما تشربه في وقتها أملا في الاستقرار والطمأنينة ، وما تسقي به جمع البنات من حولها أملا في زوج المستقبل . والصبي كذالك حين يحفظ القرآن الكريم ويشرع في مراسيم احتفاله المعهودة يتوجه صوب الساقية أيضا ليشرب ويتخطى هو الآخر . وفي حال وفاة

شخص ما داخل القصر فإن جميع ملابسه تُخرج إلى الساقية علنا لتغسل وتنشر هناك ، وأخيرا فإنه وفي يوم عاشوراء من كل سنة يتوجه جمع النساء إلى السواقي ليملئن منها الجرة ومن ثم التوجه بها إلى القبور في محاولة لبعث روح الحياة من جديد في جسد الميت كما يقال ويعتقد .

05/ نظام الفقارة والفضاء الخصوصي داخل المجتمع : لقد أدى اهتمام المجتمع بالفقارة إلى نشوء عالم خاص بها يحكمه مجموعة من الأفراد وكم هائل من الرموز والمصطلحات والوسائل الخاصة بالفقارة دون سواها فإذا جئنا إلى عملية الحفر والصيانة وجدنا الفقارة تأخذ من المجتمع أفرادا مخصوصين ومميزين كل باسمه وعمله وهم على التوالي :[65]

الوقّاف : وهو المكلف المباشر عن العمل وجاءت تسميته من وقوفه المستمر على العمال .

القطّاع : الذي يحفر ويقطع الصلب من الحجارة أثناء عملية الحفر .

الجبّاد : الذي يتولى عملية جذب التراب من العامل الأول .

الزمّام :الذي يقوم بكتابة وتدوين زمام الفقارة .

وهي كلها أسماء على صيغ المبالغة دلالة على طبيعة العمل المتلاحق في هذا النظام .

ولعملية توزيع الماء عالمها الخاص تاريخا ومعجما فعملية توزيع مياه الفقارة على الفلاحين تسمى عندهم "الكيلة " والمشرف عليها هو شخص مختص ونادر في القصر وقد يكون واحدا لأكثر من تجمع سكاني ، وينعتونه بالكيال ، وآلة قياس الماء و توزيعه هي "الشقفة" وهي " الحلافة " صيغة مبالغة من الحلف على العدل والمساواة ، وهي في شكلها صفيحة نحاسية مستطيلة أو دائرية ذات ثقوب عديدة و متدرجة من الأصغر إلى الأكبر. أما وحدات القياس فأصلها جميعا يسمى الحبة و بها يكون قياس ماء الفقارة إجمالا حيث يقولون في هذه الفقارة 100 حبة ماء أو 200 حبة ماء وما إلى ذلك . وغير الحبة هناك من

[65] الفقارة في ولاية أدرار دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية جامعة أدرار وحدة البحث الفقارة 2004 .

الوحدات أيضا الماجل، وهو أربعة وعشرين قيراط .والقيراط: هو جزء من أربعة وعشرين جزء من الماجل ، وهناك أيضا قيراط القيراط وهو جزء من أربعة وعشرين من القيراط .

و للفقارة نفسها والساقية والبستان أيضا عالمهما الخاص من المصطلحات والأسماء مما لا يسمح المكان في الخوض فيها . وبهذا كله شكلت الفقارة لنفسها قاموسا وفضاء للتعامل خاصا بها وحدها وسط عديد المتغيرات الاجتماعية.

06/ الفقارة والنصوص التشريعية الخاصة : لقد كان لفضاء الفقارة عالمه التشريعي الخاص المستمد من الشريعة الإسلامية والمتماشي مع ضرورات ومتطلبات نظام الفقارة الخاص وهو ما أوجد عند فقهاء المنطقة ما يعرف بفقه النوازل وخطوا في ذالك عشرات المخطوطات التي تضمنت أمورا وفتاوى خاصة بالفقارة واشتهر من هؤلاء الأعلام تحديدا الشيخ البكري(1133هـ) والشيخ سيدي محمد بن أب (1160هـ) والشيخ سيدي عبد الرحمان بن عومر التنلاني (1189هـ) والشيخ الجنتوري(1160هـ)، والشيخ الزجلاوي (1212هـ) والشيخ سيدي ضيف الله (ق13هـ)، والشيخ سيدي عبد الرحمان البلبالي صاحب الغنية وغيرهم ، ولكل واحد من هؤلاء الأعلام نوازل مخطوطة فيها العديد من المسائل الفقهية المتعلقة بنظام الفقارة وآلية توزيع مياهها بل إن البعض من هؤلاء الأعلام لم يكتف بهذا فقط بل راح يخصص مؤلفا بعينه للنزاع في الأمور المتعلقة بالسقي والزرع وهو الشيخ سيدي محمد بن أب (1160هـ) في مخطوطه تحلية القرطاس في الكلام على مسألة الخماس .

07/ الفقارة في مجتمعنا الحالي : إن المتتبع لحال الفقارة عبر تاريخها الطويل ووصولا إلى وقتنا الحالي يلاحظ تراجعا شديدا في الإهتمام بالفقارة ولعل أكبر شاهد على ذالك هو نسبت موت الفقاقير سنويا والتي وصلت في احصاءتها الأخيرة إلى أزيد من 500 فقارة[66] وهو ما دفع بالسلطات المحلية والوطنية إلى أخذ كافة التدابير للحد من

[66] الوكالة الوطنية لمصادر المياه فرع أدرار .

هذا النزيف و قد كان هذا وفق برامج إنمائية هامة خاصة بها دون بقية الأنشطة الفلاحية و رصدت لها الدولة الجزائرية في ذالك ما يقارب 54 مليار سنتيم ابتداء من سنة 2002 وحتى سنة 2005 في برنامجين أساسيين : برنامج الدعم الفلاحي والبرنامج القطاعي . وقد مس هذه البرامج كل تراب الولاية تقريبا في ما يفوق 476 فقارة .

ولم يقف اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا الموروث عند هذا الحد بل زاد إلى وضع نصوص قانونية خاصة بهذه المعالم التراثية قصد صيانتها وحفظها نذكر من ذلك تمثيلا القرار رقم 426 الصادر بتاريخ 1996/06/23م والذي ينص في كل بنوده على ضرورة حفظ وحماية الفقارة الحية منها والميتة وجاء القرار في 13 مادة من أهمها:[67]

– في حالة إنشاء فقارة جديدة يكون عمق الفقارة المنجزة يوازي عمق أقرب فقارة .

– لا يتم أي تنقيب على الماء إلا بعد مشورة ومصادقة المصالح التقنية المختصة وممثلي الفقارة.

– لا يجوز إقامة أي بناية سكنية بدون مراعاة المعطيات التقنية وفي كل الحالات لا تقل مسافتها عن 10 أمتار من محور الفقارة .

– لا تمنح رخصة البناء لكل بناية ذات استعمال صناعي أو تجاري يقل عن الفقارة على ما يلي :(عشرون متر ا للبنايات التي من شأنها انبعاث الضجيج ومائة متر للبناءات التي من شأنها إنتاج مواد سامة أو خطيرة تخضع لما جاء به قانون المياه .

– لا يرخص إقامة أي بناء عند المنبع الرئيسي أو الفرعي للفقارة على مسافة تقل عن 35متر من كل الجوانب .

– تمنع إقامة المساحات الخضراء على ظهر الفقارة وحريمها .

– يمنع رمي القاذورات بجانب أو داخل فوهات الفقاقير .

– يلزم القرار تجميع وبناء فوهات الفقاقير على شكل دائري داخل النسيج العمراني .

[67] قرار والي الولاية رقم 426 الصادر بتاريخ 1996/06/23م . .

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

2. نظام التويزة كتعبير عن التضامن والتكافل الاجتماعي:

تعريف التويزة: "التويزة" هي تجمع مهني وفني، يشترك في إنجازه مجموعة من الأشخاص بطريقة تطوعيّة لفائدة أحد عناصر المجموعة، وتتشكل التويزة حسب نظام دورة الحياة البدوية الريفية، فتتواجد في كل المواسم الكبرى كالحرث والحصاد وإعداد الصوف وجني الزيتون ... وتعرف التويزة عادة في المجتمعات ذات الأصول القبلية حيث تتوارث جملة من العادات والتقاليد والأعراف التي تتناقل بطريقة شفوية تقليدية من جيل لآخر.[68]

"التويزة" هي ظاهرة اجتماعية تعبّر عن حالة تضامنية موسمية بين أفراد المجتمع الريفي، ويمكن للتويزة أن تكون في شكل تجمّع نسائي في إعداد الصوف وقردشته وغزله وكذلك نسجه أو في إعداد "العولة" من خلال جملة المراحل التي تمر بها من رحي الحبوب وإعداد "العولة" وغيرها، كما تكون "التويزة في شكل تجمع عملي رجالي مثل عملية حرث الأرض وكذلك الجني أو الحصاد، وقد يشترك كل من الرجال والنساء في الأعمال التي تكون عادة خارج التجمع السكني مثل عملية الحصاد وجني الزيتون.

أصل مصطلح التويزة: تختلف تسمية التويزة من منطقة لأخرى ومن نشاط إلى آخر، ويعيد بعض الرواة أصل مصطلح التويزة إلى السكان البربر خاصة أن هذه الظاهرة منتشرة ببلدان المغرب العربي، ويرجع مصطلح التويزة إلى لفضه "ويز" البربرية والتي تعني الإعانة والمساعدة، أما حرف "ت" هو أداة التعريف لدى البربر، أخذ العرب مصطلح "التويز" ونطقوه باللكنة العربية فأصبح "تويزة" والتي تعبّر عن حالة من الوحدة والتضامن بين مجموعة من الناس للقيام بجملة من الأنشطة العملية في مناسبات مختلفة.[69]

الممارسة الفنية في التويزة: تمثل التويزة ظاهرة عملية بالأساس ولكن في حقيقة الأمر هي عبارة عن احتفال فنّي عملي إذ يلتقي الصوت مع آلة الإنتاج. ففي عملية إعداد الصوف

---

[68] الزازية برقوقي، جدلية الفن والعمل في ظاهرة التويزة بمنطقة سيدي بوزيد – تونس، مجلة الثقافة الشعبية، البحرين، العدد 17 ، ربيع 2012 ، ص 95

[69] الزازية برقوقي ، المرجع السابق، ص96.

عند النساء التونسيات مثلا تؤدي النسوة جملة من الأغاني المتعلقة بهذه الظاهرة مثل أغنية "قرداشي"[70]. والتي تبدأ عملية التحضير لها بإخبار جميع النساء من الأقارب والجيران بالموعد المحدد لها، حيث تذهب امرأة من العائلة إلى كل البيوت وتخبر الواحدة تلو الأخرى بيوم "التويزة"، فيقمن هؤلاء بتحضير لوازمهن وآلاتهن (لوازم التويزة والممثلة في الأمشاط والمغازل والقراديش).

والملاحظ أن "قراديش" التويزة تحمل أسماء أصحابها على جوانبها وذلك خوفا من الاختلاط والضياع فهي تنتقل من بيت إلى آخر ومن تويزة إلى أخرى. تهيئ صاحبة التويزة كل متطلبات هذه الظاهرة. وفي اليوم الموعود تأتي النسوة المتطوعات لهذا العمل منذ الصباح الباكر ويجلسن في المكان المخصّص لهن في شكل حلقة وتتناول كل واحدة آلتها التي تعمل بها حيث تقسم الأدوار إلى مجموعة "المشاطة" و"القرداشة" ثم "الغزالة". تنشف المشاطة الصوف بآلة المشط لتسهيل عملية القردشة ثم تأخذه القرداشة لتحوله في شكل لفائف صوفية ثم تمرّره هذه الأخيرة إلى الغزالة لينتهي في شكل خيوط قابلة للنسيج.[71]

هناك علاقة حميمية بين الصوت الغنائي والآلة المستعملة التي تصل أحيانا إلى حد التشخيص والمحاورة المباشرة لتفضي عن إحساس داخلي للمرأة يمتزج فيه ألم التعب بفرح الإنجاز "إن النفس عند سماع النغم والأصوات يدركها الفرح والطرب بلا شك فيصيب مزاج الروح نشوة يستسهل بها الصعب ويستميت في ذلك الوجه الذي هو فيه"[72].

التويزة في المجتمع الجزائري: "التويزة" هي شكل من أشكال التضامن بين القرويين في أوساط الجزائريين ، وهي الموروث الثقافي الذي ورثوه أبا عن جد، إذ يلتئم سكان القرى والمداشر لقضاء حوائج الناس، سواء بالتعاون على جني المحاصيل، أو مساعدة المرضى بجمع التبرعات لهم، أو بالتعاون من أجل مساعدة المقبلين على الزواج، أو بناء البيوت

---

70 القرداش ألة تستعمل في نشج الصوف.

71 الزازية برقوقي، مرجع سابق، ص 98.

72 لخلعي محمد كامل، الموسيقى الشرقي، مكتبة الدار العربية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 16.

للفقراء والمعدمين، أو بناء المساجد لإقامة الصلاة، أو المساهمة في أي مشروع يخدم المصلحة العامة للمجتمع.

وغالبا ما يكون الحديث عن "التويزة" مقترنا باستحضار بطولات الأجداد في التضامن والتلاحم فيما بينهم، ورغم التطور الذي يشهده النسيج الاجتماعي الجزائري، فإن هذه العادة لا تزال راسخة لدى الجزائريين، بل اتخذت أشكالا أخرى، إذ اتجهت جهود الناس إلى التعاون فيما بينهم لبناء مشاريع متعلقة بالبنى التحتية لتعويض تقاعس أو عجز المسؤولين المحليين عن إنجازها في ظل سياسة التقشف، وخاصة في المناطق المعزولة.

نماذج عملية عن مظاهر التويوة:[73]

- مبادرة سكان إحدى القرى بولاية جيجل (300 كلم شرق العاصمة) ببناء جسر بطول أربعين مترا وعرض متر واحد على وادي جنجن في فبراير 2016 بعدما بات الوادي خطرا عليها وعلى أبنائها، وأصبح الجسر المعبر الوحيد بين ضفتي الوادي، والسبيل الوحيد لوصول أبناء القرى المستفيدة إلى المدارس، وذلك بعد أن أخلف المسؤولون وعودا سابقة ببناء الجسر رغم تسجيل حالات غرق. وفي أجواء احتفال بهيجة، دشن السكان الجسر بعد أكثر من شهر من الأشغال المتواصلة، وبكلفة تتجاوز عشرة آلاف دولار من أموالهم.
- مبادرة بناء سكان في شمال ولاية سطيف (400 كلم شرق العاصمة) جسرا مماثلا بإمكانياتهم الخاصة فقط (الشكل 3)، وذلك لتحقيق هدفين، حسب زرقون عثمان وهو أحد المساهمين في هذا المشروع، ويتمثل الأول في ربط بلدتين هما تالة إيفاسن وبوسلام، والثاني هو تسهيل وصول القرويين إلى حقول التين والزيتون والرمان المتناثرة على طول الطريق الرابط بين البلدتين، لكنْ يفصلهما واد كبير يمنع حركة التنقل.

[73] المصدر: الجزيرة نت.

الشكل 3: جسر يربط بين بلدتين شمال ولاية سطيف اكتمل بناؤه بمبادرة من السكان المحليين

– في المجتمع الأوراسي توجد مظاهر التويزة من بوابة قرية "ماركوندة" التابعة لبلدية "تاكسلانت" بولاية باتنة، حيث عرف السكان تكريسها خلال حملة الحصاد والدرس وسط أجواء ملؤها التعاون والتكافل، وهي الأجواء نفسها تظهر في شهر رمضان الكريم بشكل يؤكد تمسك الجزائريين بالتكافل الاجتماعي في مختلف مناحي الحياة.

تتخلل عملية الحصاد أجواء للتباري حول من يحصد أكبر كمية والسريع في عملية الحصد، والتي تنتهي في الغالب حول طبق الكسكسي أو الشخشوخة المحلاة بالدلاع، أو أكواب من اللبن المعزز بالأطباق التقليدية، مع تناول البصل لتخفيف شدة الحرارة. ونفس العملية تشهدها أنشطة البناء وجني الثمار والمناسبات والأعياد الدينية (الموائد الرمضانية المجانية) وفي الأفراح والأقراح كلها بشكل يعكس التضامن العفوي بين الأفراد بعيدا عن الرسميات.

– في أعالي جبال جرجرة بولاية تيزي وزو (100) كلم شرق العاصمة الجزائر، حيث تتربع قرية "ثيفرضوض" تُصْنع قصص مميزة في معاني التضامن والتلاحم بين القرويين، وما "بيت القرية" إلا نموذج رائد لهذا التلاحم والتعاون.

"تيفردود" بالعربية أو "ثيفرضوض" باللغة الأمازيغية، والتي تعني "باقة الورد"، كما فسّرها الحاج إسماعيل أحد أعيان القرية، باتت مضربا للمثل في النظافة والاهتمام بالبيئة المحيطة،

والتي توجت مؤخرا بجائزة "أنظف قرية" للعام 2017 من بين 78 قرية منافسة في محافظة تيزي وزو. وقد حافظت قرية ثيفرضوض على طابعها المعماري الأمازيغي الأصيل، حيث الأزقة الضيقة وغياب مساحات كبيرة متاخمة للمنازل، مع بناء المنازل بطابق واحد، وهو أمر دفع السكان إلى التفكير في إيجاد حل لتجاوز مشكلة غياب فضاءات لإقامة مختلف المواسم الاجتماعية مثل الأفراح وغيرها، فكانت الفكرة هي "بيت القرية."

وشيد أهل القرية "آخام نثادارث" باللغة الأمازيغية، أو "بيت القرية" باللغة العربية، بتبرعاتهم، وضم المبنى طابقين بغرف عدة، وصالة كبيرة مناسبة لمختلف المناسبات الاجتماعية مثل حفلات الزفاف أو الختان أو مواسم العزاء وغيرها من المواسم التي تتطلب مساحة كبيرة لاستقبال الضيوف والزائرين (الشكل 4).

الشكل 4: بيت القرية الذي تعاون سكان قرية ثيفرضوض بولاية تيزي وزو في بنائه

ويروي الحاج إسماعيل –وهو أحد المساهمين في المشروع– كيف أن "هذا البيت رفع الحرج عن فقراء القرية في مناسباتهم الاجتماعية أو الدينية المختلفة"، إذ "يوضع تحت تصرف كل السكان بمختلف مستوياتهم الاجتماعية مقابل مبالغ رمزية توجه لصيانة الدار لا غير."

خاتمة:

تعد الأنثروبولوجيا الاقتصادية أحد الفروع الرئيسية للأنثروبولوجيا العامة تستخدم طريقتها في البحث والتفسير، تهتم بدراسة جانب من الجوانب الهامة للحياة وهو الجانب الاقتصادي وكافة ما يتعلق به سواء دراسة النظم والأنساق الاقتصادية وما يطرأ عليها من تغير وأسباب وعوامل هذا التغير ودورها في التأثير على المجتمع ككل.

تهتم الأنثروبولوجيا الاقتصادية بدراسة التطور الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي، بالإضافة إلى عمليات التنمية المتصلة بالجانب الاقتصادي كما تهتم بدراسة الأسواق التقليدية والعمليات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والتبادل هذا بالإضافة إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومواضيع تتصل بالعمل وتقسيمه والتخصص فيه، فهي تحتفظ لنفسها برؤية خاصة مقارنة بالعلوم الأخرى تتمثل في النظرة الشاملة الكلية للحياة الاقتصادية، والانغماس في حياة المجتمع الذي تدرسه، وربط النواحي الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية والثقافية الأخرى في المجتمع.

ارتبطت الأنثروبولوجيا الاقتصادية في بداياتها بدراسة العمليات الاقتصادية في المجتمعات البدائية والتقليدية، ولكن عندما تطورت تلك المجتمعات بفعل عمليات التنمية والتحديث تطورت بالتالي الحياة الاقتصادية فاختلفت عن تلك السائدة في العصور القديمة، فاستجابت الأنثروبولوجيا الاقتصادية لهذا وطورت موضوعاتها واهتماماتها كي تناسب المجتمعات والأوضاع والنظم المستحدثة والمتغيرة.

ماستر 1 علم اجتماع تنظيم وعمل

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

– أحمد أبو هلال، مقدّمة في الأنثروبولوجيا التربوية، المطابع التعاونية، الأردن، عمّان ، 1974.

– أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع – الأنساق، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

– أحمد جعفري بمجلة "تراث " ، هيئة أبو ظبي للثقافة والإعلام .مدينة العين /الإمارات العربية، العدد 131 أغسطس2010.

– الزازية برقوقي، جدلية الفن والعمل في ظاهرة التويزة بمنطقة سيدي بوزيد – تونس، مجلة الثقافة الشعبية، البحرين، العدد 17 ، ربيع 2012.

– كريس هان وكيث هارت، الانثروبولوجيا الاقتصادية : التاريخ والاثنوغرافيا والنقد، تر: عبد الله فاضل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

– لخلعي محمد كامل، الموسيقى الشرقي، مكتبة الدار العربية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.

– مارسيل موس، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا – بحث في الهبات والهدايا الملزمة، تر: محمد طلعت عيسى، 1971.

– محمد الجوهري وآخرون، تنمية العالم الثالث – الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.

– محمد رياض، الزراعة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، شركة النصر للتصدير والاستيراد، القاهرة، 1971.

– محمد رياض، الإنسان دراسة في النوع والحضارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012.

– الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، معلمة الصحراء عبد

العزيز بن عبد الله، وزارة الأوقاف، المغرب، 1976.

– سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للنشر، ط1، القاهرة، 1994.

– سلوى السيد عبد القادر، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2015.

– علي الجباوي، الأنثروبولوجيا – علم الإناسة، جامعة دمشق ، 1997.

– عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار في المجتمع المحلي والتقليدي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 1982.

– عبد الله غانم، النظرية في علم الإنسان الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1984.

– علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ط1،دار المعارف، 1982.

– فاروق مصطفى اسماعيل، إثنوغرافيا الأقسنا، دار النشر الجامعي، الاسكندرية، 1980.

– فاروق العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية، دار الهاني، ط2، القاهرة، 1993.

– فاروق محمد العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية – قضايا نظرية ونماذج واقعية، ط1، مطابع سجل العرب، القاهرة.

– فوزي عبد الرحمان، الأنثروبولوجيا الاقتصادية النظرية – المنهج– التطبيق، مطبعة الفجر الجديد، 1992.

– رالف بيلر، هاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، تر: محمد الجوهري والسيد الحسيني، ط1، دت.

– رالف بيلز وهاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، تر: محمد الجوهري والسيد الحسيني،دار نهضة مصر، القاهرة، 1976.

– شاكر سليم ، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت ، 1981.

- شاكر مصطفى حليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط1، 1981.

2. المراجع الأجنبية:

- Cottrell, L., "The Concise Encyclopedia of Archaeology", Hutchinson, London, 1970.
- Childe, G. V., "Social Evolution" Fontana, London, 1963 .
- Dalton George ; Theoretical terms in economic anthropology ; in Current anthropology ; vol 10 ; N°1 ;1969.
- Dalton. G, Economic development and social change, the natural history press, USA, 1971.
- Frankenberg Ronald, One anthropologist's view, in Rymond Firth, ed thems in economic anthropology, London, touvistock, 1967.
- Malinowski. B ; Argonatus of the western pacifics ; london ; Kegan paul ; 1950 .
- Nicholson. C, Anthropology and Education , London, 1968.
- Riad, M., "Native Plough in Egypt" Bul. Egyptian Geographical Society, Cairo 1960.
- Rymond Firth ; Malay Fisheman ;Their passant economy ; London ; Archon books ;1968 .
- Rymond Firth : Thems in economic anthropology ;london ; Tovislock.
- Varagnac, A., "l'Homme Avant l'Ecriture", Paris 1959.